



الأمم المتحدة

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام 2021*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية

الدورة

الملحق رقم 35



* هذا التقرير مستنسخ بالصيغة التي ورد بها؛ وقد أقره المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.



الرجاء إعادة استعمال الورق

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة
الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان
ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تقرير المجلس التنفيذي عن أعماله خلال عام 2021



الأمم المتحدة • نيويورك، 2021

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة

الفصل

الجزء الأول - الدورة العادية الأولى لعام 2021

7	أولا - المسائل التنظيمية
8	الجزء المشترك
8	ثانيا - توصيات مجلس مراجعي الحسابات
9	ثالثا - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
11	الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
16	رابعا - تقرير التنمية البشرية
17	خامسا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة
17	سادسا - التقييم
21	الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
21	بيان المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان
26	سابعا - التقييم
27	ثامنا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة
27	الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
27	بيان المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
27	تاسعا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
31	عاشرا - مسائل أخرى

الجزء الثاني - الدورة السنوية لعام 2021

34	أولا - المسائل التنظيمية
34	الجزء المشترك
34	ثانيا - تحديث بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية
36	ثالثا - المراجعة الداخلية للحسابات والتحققات
39	رابعا - المسائل الأخلاقية
41	خامسا - الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي

43	<i>الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي</i>
43	سادسا - حوار تفاعلي مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتقرير السنوي
47	سابعا - المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
48	ثامنا - البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة
49	تاسعا - التقييم
51	عاشرا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
53	حادي عشر - متطوعو الأمم المتحدة
55	<i>الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان</i>
55	ثاني عشر - بيان المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والتقرير السنوي
59	ثالث عشر - التقييم
61	رابع عشر - البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة
61	<i>الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع</i>
61	خامس عشر - بيان المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والتقرير السنوي
65	الجزء الثالث - الدورة العادية الثانية لعام 2021
66	أولا - المسائل التنظيمية
67	<i>الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي</i>
67	ثانيا - الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025
72	ثالثا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة
72	رابعا - الحوار المنظم بشأن التمويل
74	خامسا - البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة
74	<i>الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان</i>
74	سادسا - الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025
79	سابعا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة
81	ثامنا - الحوار المنظم بشأن التمويل
81	تاسعا - البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة
82	<i>الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع</i>
82	عاشرا - الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2022-2025

82		حادي عشر - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة
86		أولا - المسائل التنظيمية (تابع)
المرفقات		
88		الأول - القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام 2021
119		الثاني - عضوية المجلس التنفيذي في عام 2021
		الثالث - تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، المعقود في 27 أيار/مايو 2021
120		

الجزء الأول
الدورة العادية الأولى لعام 2021
المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من 1 إلى 4 شباط/فبراير 2021

أولا - المسائل التنظيمية

1 - عُقدت الدورة العادية الأولى لعام 2021 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع افتراضيا للمرة الثالثة، بشكل استثنائي، نتيجة لاستمرار جائحة كوفيد-19، في الفترة من 1 إلى 4 شباط/فبراير 2021. ورُحِّبَت رئيسة المجلس المنتخبة حديثا بجميع الوفود ووجَّهَت الشكر إلى الرئيس ونوابه المنتهية ولايتهم على دورهم القيادي والتزامهم بعمل المجلس في عام 2020. وهنأت الأعضاء الجدد في المكتب على انتخابهم.

2 - ووفقا للقاعدة 7 من قواعد النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، انتخب المجلس أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام 2021:

الرئيسة:	سعادة السيدة لانتشيزارا ستويفا	(بلغاريا)
نائبة الرئيسة:	سعادة السيدة يوكا برانت	(هولندا)
نائب الرئيسة:	سعادة السيد لانغ يابو	(غامبيا)
نائبة الرئيسة:	سعادة السيدة رباب فاطمة	(بنغلاديش)
نائب الرئيسة:	غير محدد في وقت كتابة هذا التقرير	(أمريكا اللاتينية والكاريبي)

3 - واعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته العادية الأولى لعام 2021 (DP/2021/L.1 و Corr.1) واعتمد تقرير الدورة العادية الثانية لعام 2020 (DP/2021/1). واعتمد المجلس خطة العمل السنوية لعام 2021 (DP/2021/CRP.1) ووافق على خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام 2021.

4 - وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي عام 2020 في الوثيقة DP/2021/2، المتاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.

5 - ووافق المجلس التنفيذي في القرار 3/2021 على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام 2021:

الدورة السنوية لعام 2021: من 7 إلى 11 حزيران/يونيه 2021 (نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام 2021: من 30 آب/أغسطس إلى 3 أيلول/سبتمبر 2021

بيان رئيسة المجلس

6 - قالت الرئيسة الجديدة للمجلس إن عام 2020 كان عاما استثنائيا طرحت فيه جائحة كوفيد-19 تحديات لا يمكن تصور حجمها. ولقد أظهرت الجائحة أهمية التعاون الدولي وتعددية الأطراف وضرورة أن يعمل المجتمع الدولي معا لضمان التعافي. وأضافت أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تؤدي دورا حاسما في مساعدة البلدان على إعادة البناء بشكل أفضل والتغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي أدت

هذه الجائحة إلى تفاقمها. ويتمثل دور المجلس في ضمان تزويد المنظمات بالتوجيه والأدوات اللازمة لمواجهة تلك التحديات.

7 - وفي عام 2021، سيركز المجلس على ما يلي: (أ) ضمان اعتماد الخطط الاستراتيجية للمنظمات، للفترة 2020-2025؛ (ب) تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عقد العمل؛ (ج) توفير حيز لإجراء مشاورات بناءة ونشطة واستراتيجية وشاملة وشفافة في المجلس وبين المجلس والمنظمات على مدى فترات ما بين الدورات؛ (د) تشجيع المجلس على المشاركة مع الجهات صاحبة المصلحة مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ (هـ) مواصلة التعاون والتنسيق مع المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة الأخرى؛ (و) إدماج نتائج الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام 2020 (A/RES/75/233) في سياسات/عمل المنظمات من خلال رقابة المجلس؛ (ز) تحسين فعالية المجلس من خلال اتباع نهج عملية موجهة نحو تحقيق النتائج واستباقية لتقديم التوجيه.

الجزء المشترك

ثانياً - توصيات مجلس مراجعي الحسابات

8 - قُدمت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لعام 2019 (DP/2021/3). وقدم نائب المدير التنفيذي (الإدارة) في صندوق الأمم المتحدة للسكان تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان المعني بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2019 (DP/FPA/2021/1). وقدم المستشار العام ومدير مكتب الاتصال في نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقرير مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع المعني بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات، 2019 (DP/OPS/2021/1). كما طرح التقرير المعني بتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنشائية، 2019 (DP/2021/4).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

9 - أشادت مجموعة من الوفود بتقارير مراجعة الحسابات غير المشفوعة بتحفظات التي تلقاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسنة الخامسة عشرة على التوالي، وأيدت توصية المجلس بالإسراع في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ولا سيما التوصيات التي لم يبت فيها بعد. وعُلّقت الوفود، فيما يتعلق بمشاريع مرفق البيئة العالمية التي ينفّذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بأن تنفيذ التوصيات التي لم يبت فيها بعد في الوقت المناسب بشأن إدارة المخاطر، والمشتريات، والرقابة على البائعين، والضوابط الداخلية قد يكون خفّف من حدة التحديات. ورحبت بجهود الإدارة الرامية إلى حلّ قضايا إدارة البرنامج الإنمائي للمشاريع التي يمولها مرفق البيئة العالمية من خلال خطة عمل الإدارة، وأعربت عن تطلعها إلى اتخاذ خطوات لمعالجة شواغل الدول الأعضاء. ومن شأن التنفيذ السريع للإجراءات في خطة عمل الإدارة أن يعالج أوجه القصور في الإدارة/الرقابة. وأقرت بتدابير البرنامج الإنمائي لمعالجة المسائل المتعلقة بالقدرات الكامنة وراء إخفاق السياسات الذي أدى إلى هفوات في الرقابة والمساءلة؛ وتوقّعت مواصلة الرصد/الإبلاغ مع تنفيذ التدابير وحلّ التحديات في مجال القدرات. وقالت إنه لا قيمة للسياسات القوية دون امتثال مستمر وقابل للمساءلة،

يدعمها هيكل إداري خال من تضارب المصالح وتقسيم للعمل من أجل البرمجة والرقابة. وكلاهما يتطلب إحداث تغييرات في الثقافة وخطوط المساءلة الإدارية، وهو ما يتوقعه المجلس في استراتيجية بشأن التحديات المؤسسية. وتوقعت نتائج فريق استعراض المساءلة الإدارية واتساق الإبلاغ من مكتب مدير البرنامج عن عمل وحدة المراقبة الاستراتيجية.

10 - وفي سياق الإشارة إلى النتائج والتوصيات العامة، شجع أحد الوفود مجلس مراجعي الحسابات على أن يدرج في المستقبل موجزا للنتائج والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن الزيارات القطرية، وأن يتبادل النتائج الموجزة المتعلقة بوحدة العمليات للتعويض عن عدم وجود عمليات مراجعة مستقلة للحسابات المطلوب إجراؤها في أطر مساءلة المانحين.

صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

11 - لم تقدم الوفود تعليقات محددة بشأن صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

12 - وردا على ذلك، قالت مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن البرنامج الإنمائي اتخذ نهجا شاملا لجهود المنظمة بأسرها إزاء الرقابة الإدارية على حافظة مرفق البيئة العالمية، وأنه يضع ضوابط. وأكدت لأعضاء المجلس أن البرنامج الإنمائي يهتم بالمسائل المتعلقة بمرفق البيئة العالمية التي أثرت، وسيرفع تقريراً إلى المجلس كما وعد. وبالمثل، فإن البرنامج الإنمائي بصدد إنشاء مكتب جديد للسعي إلى الامتثال على نطاق المنظمة لمتطلبات ثقافة التغيير.

13 - وفيما يتعلق بالنتائج العامة، علّق مدير المراجعة الخارجية للحسابات من ألمانيا ورئيس مراجعي حسابات البرنامج الإنمائي بأن ألمانيا قررت، لدى تولي عملية مراجعة حسابات البرنامج الإنمائي، أن تبدأ بأسئلة عامة قبل الانتقال إلى المسائل الأكثر تحديداً. وظلت الزيارات الميدانية جزءاً لا يتجزأ من منهجية مراجعة الحسابات ولم تستبعد الاستنتاجات بشأن الكيانات والمكاتب القطرية في المستقبل. وقد استخدم مراجعو الحسابات نهجاً متأنياً لنقادي الاستنتاج على نحو خاطئ بأن مسألة تثير قلق بلد معين تشكل اتجاهاً أوسع نطاقاً يؤثر على المنظمة بأسرها.

14 - واعتمد المجلس القرار 1/2020 المتعلق بتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، 2019.

ثالثاً - متابعة اجتماع مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

15 - قدم مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونائبة المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج) عرضاً تناول التقرير المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس التنسيق البرامجي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP-FPA/2021/1)، تلتها ملاحظات استهلاكية

أدلى بها نائب المدير التنفيذية المؤقت لشؤون الإدارة والحكم في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

16 - وشدّدت مجموعة من الوفود على ضرورة مواصلة التصدي بقوة لجائحة فيروس نقص المناعة البشرية، لا سيما بالنظر إلى آثار كوفيد-19 على الخدمات الصحية. ومن المهم التركيز على السكان الذين يعانون من أقل قدر من التقدم، لا سيما الفئات السكانية الرئيسية، والمراهقات، والشابات، وتحديد أولويات الإجراءات في إطار الاستراتيجية العالمية الجديدة لمكافحة الإيدز للفترة 2021-2026، حيث تُمس الحاجة إلى إحراز تقدم. ويكتسب تجديد انخراط الجهات المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيرها أهمية حاسمة، وكذلك الهيكل الصحيح للتنفيذ. ورحبت بالمبادئ التوجيهية وإطار المساءلة المنفّحين للجهات المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وحُثَّ البرنامج المشترك على الاستجابة لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة في استعراضها لتنظيم وإدارة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (JIU/REP/2019/7) والتقييم المستقل لجهود منظومة الأمم المتحدة في مجال التصدي للإيدز في الفترة 2016-2019، لضمان استجابة البرنامج المشترك للفرص والتحديات في مجال التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. ونوّهت المجموعة بعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبالمساهمة الهامة للصندوق في أعمال حقوق أشد الفئات ضعفا وتلبية احتياجاتها. ورحبت بالدروس المستفادة بشأن النهج الفعالة لتقديم الخدمات، ولا سيما ربط وإدماج برامج وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، وفيروس نقص المناعة البشرية، والعنف الجنسي/الجنساني. ورحبت بتعزيز صندوق الأمم المتحدة للسكان للتثقيف الجنسي الشامل، ولكنها شدّدت على ضرورة تحسين إدماج خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الرعاية الصحية والصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق الاتصال الجنسي وغيره من الأمراض المنقولة جنسيا وحالات الحمل غير المقصودة. ولا تزال زيادة الخيارات المتاحة أمام تنظيم الأسرة/إمكانية الحصول عليها أمراً بالغ الأهمية. وأعربت عن تقديرها لمشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان في الدعوة إلى انعقاد التحالف العالمي للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وشدّدت على ضرورة تحسين قدرة منظومة الأمم المتحدة على معالجة الأسباب الكامنة وراء الإصابات الجديدة. ونوّهت بالعمل الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي لدعم البلدان التي تقوم بإصلاح القوانين/السياسات التمييزية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والمسائل الصحية التي تديم الإقصاء/التهميش. ورحبت بالاعتراف بالوصم والتمييز باعتبارهما عقبتين رئيسيتين أمام جهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية؛ واعتبرت أن البرنامج الإنمائي والصندوق يؤديان أدواراً هامة في تذليل تلك العقبات وتعزيز السياسات/البرامج المرتكزة على الحقوق. وحثت المجموعة البرنامج الإنمائي والصندوق على العمل مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ومع الشركاء في البلدان. وأعربت عن تطلعها إلى العمل مع الزملاء في المجلس ومع مجلس التنسيق البرامجي للقضاء على الإيدز بوصفه تهديدا للصحة العامة بحلول عام 2030، تمشيا مع تحقيق التغطية الصحية الشاملة.

17 - وقال أحد الوفود إن الاستراتيجية العالمية المقبلة لمكافحة الإيدز يجب أن تستند إلى المكاسب القائمة وأن تستفيد من الدروس لمعالجة تفاوت التقدم بين البلدان/المجتمعات المحلية. وينبغي أن تكون الوقاية حجر الزاوية في الجهود العالمية والإقليمية والقطرية، ولا سيما بالنسبة للفئات السكانية الرئيسية. ومن

الأمر التي تكتسب أهمية حاسمة معالجة الأسباب الهيكلية/الاجتماعية للوصم والتمييز ضد الفئات السكانية الرئيسية والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

18 - وطلب أحد الوفود توضيحاً، معرباً عن تأييده الكامل لعمل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وشركائه، وشكك في استخدام عبارة "حقوق" في عبارة "الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية"، مشيراً إلى أن المصطلح المستخدم في التقرير المشترك لا يتفق بالصيغة المتفق عليها دولياً أو المعترف بها في الوثائق الرسمية للأمم المتحدة.

19 - وردا على ذلك، أقر مدير مكتب السياسات ودعم البرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعوة الوفود إلى مواصلة التصدي بقوة لجائحة فيروس نقص المناعة البشرية طيلة فترة جائحة كوفيد-19 والتركيز على الفئات السكانية الرئيسية. وفيما يتعلق باستخدام مصطلح "الحقوق"، ومع الاعتراف بالشواغل الاجتماعية/الثقافية، قال المدير إن عمل منظومة الأمم المتحدة يستند إلى نهج قائم على حقوق الإنسان ونهج يركز على الحقوق. ولقد ساعد هذان النهجان اللذان يتناولان المسائل الأساسية التي توفّر تقديم الخدمات/الحصول عليها، على كفاءة وصول خدمات الصحة الجنسية والإنجابية إلى معظم الفئات المتضررة من السكان، وتحسين النظم الصحية الوطنية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

20 - وأكدت نائبة المدير التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج) لأعضاء المجلس أن الصندوق سيواصل التركيز على أشد الفئات ضعفاً وأكثرها تعرضاً لخطر أن تترك خلف الركب عن طريق توسيع نطاق الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية من خلال التحالف العالمي للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. أما فيما يتعلق بالسؤال عن "الحقوق"، فقد وجهت الانتباه إلى الرد الخاطئ السابق الموجه من الصندوق إلى الوفد، وأحاطت علماً بالنقطة التي أثّرت وقالت إن الصندوق يسترشد بخطته الاستراتيجية وهو على استعداد لتقديم مزيد من التوضيح على صعيد ثنائي عند الاقتضاء.

21 - وعُلّقت مديرة مجموعة الصحة والتنمية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن التركيز القوي للبرنامج المشترك على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والنهج المتكامل المتبع إزاءه يكتسبان أهمية بالغة في التصدي للحوازر الاجتماعية والهيكلية التي توفّر الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بوجه عام، ولا سيما تلك التي تؤثر على الفئات السكانية الرئيسية والشابات والفتيات. وسينعكس هذا التركيز في الاستراتيجية العالمية الجديدة لمكافحة الإيدز.

22 - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان عن تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس التنسيق البرامجي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP-FPA/2021/1).

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

بيان مدير البرنامج والحوار التفاعلي

بيان مدير البرنامج

23 - شدّد مدير البرنامج الإنمائي في ملاحظاته الافتتاحية (المتاحة في الموقع الشبكي للبرنامج الإنمائي) على أن البشرية تعيش في حالة طوارئ إنمائية تتسم بأزمات متتالية كانت آخرها جائحة كوفيد-19. ومن المقرر أن تتخفّض التنمية البشرية العالمية لأول مرة منذ 30 عاماً، وسوف تستمر في ذلك ما لم تعالج

البشرية الأزمتين المزدوجتين المتمثلتين في الفقر المدقع وعدم المساواة، وتغير المناخ. وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي في قلب جهود الأمم المتحدة لمواجهة جائحة كوفيد-19، حيث قاد الاستجابة الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمعات الأكثر تضرراً من الفقر وعدم المساواة والتهميش. وشمل ذلك مواجهة 'الجائحة الموازية' المتمثلة في العنف الجنساني المتزايد وتجاوز الدخل في قياس الضعف، ومساعدة البرنامج الإنمائي مع الشركاء على العمل في سياقات إنمائية متنوعة بطريقة متكاملة.

24 - وقال مدير البرنامج إنه يتعين اتباع نهج شامل للمنظومة بأسرها لتناول الطابع المتعدد الجوانب للالتزامات المتزامنة، مما يؤكد أهمية إصلاحات الأمم المتحدة في إظهار كامل إمكانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تتسم باتساقها وفعاليتها وإعادة تنظيمها. وأشار إلى أن البرنامج الإنمائي يركز على تحقيق النتائج والتأكيد على ولايات الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 والدور الفريد الذي يمكن أن يؤديه البرنامج الإنمائي مع شركاء منظومة الأمم المتحدة الآخرين من أجل تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة خلال عقد العمل. وقال إن البرنامج الإنمائي استفاد من دوره كأداة لتحقيق التكامل بوصفه جهة رائدة تقنية في مواجهة الاجتماعية والاقتصادية على نطاق المنظومة لجائحة كوفيد-19، فأجرى أكثر من 120 تقييماً للأثر الاجتماعي والاقتصادي في 93 بلداً وخمس مناطق، وأسهم في جهود الأمم المتحدة التي ضاعفت إلى ثلاثة أمثال عدد خطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الوطنية في الفترة ما بين تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2020. وتستند التقييمات والخطط إلى الأدلة المقدمة من خلال آليات مثل مناهج عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بالبيانات المستقبلية، ومقرب تتبع الاستجابة الجنسانية المشترك بين البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومع سجل نتائج الاقتصاد الرقمي الشامل للجميع لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

25 - وفي عام 2020، أعاد البرنامج الإنمائي برمجة وحشد أكثر من 982 مليون دولار لدعم جهود التصدي لجائحة كوفيد-19، بينما كان يعمل مع الشركاء لمساعدة البلدان على وضع أطر تمويل وطنية متكاملة حتى تتمكن من بناء طريق المستقبل بشكل أفضل بعد جائحة كوفيد-19. ولحشد أموال إضافية، أنشأ البرنامج الإنمائي، كجزء من عرضه المتعلق بالاستعداد والاستجابة والتعافي، مرفق الاستجابة السريعة من أجل نشر الأموال بسرعة في البلدان المستفيدة من البرامج. وبالتطلع إلى ما بعد حالة الطوارئ المباشرة، أنشأ البرنامج الإنمائي عرضه للتصدي لكوفيد-19 بنسخته المحدثة 2,0 - ما بعد التعافي: المضي قدماً نحو عام 2030 - الذي يركز على مساعدة البلدان على تحديد الأولويات في أربعة مجالات متكاملة: الحوكمة، والحماية الاجتماعية، والاقتصاد الأخضر، والإرباك الرقمي، ويقوم على المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان ويُموّل من خلال مرفق التمويل السريع.

26 - وواصل البرنامج الإنمائي اتباع استراتيجية "موظفون لعام 2030" من أجل اجتذاب أفضل المواهب والاحتفاظ بها وتطويرها والتعجيل باستراتيجيته الرقمية التحولية. ومن الالتزامات الرئيسية لكلتا الاستراتيجيتين تعهد البرنامج الإنمائي بتهيئة بيئة عمل آمنة وشاملة للجميع تعزز النمو والتنمية الشخصيين وتمنع جميع أشكال التمييز والتحرش، بما في ذلك سوء السلوك الجنسي. وفي عام 2020، حقق البرنامج الإنمائي ميزانية متوازنة للسنة الرابعة على التوالي وثاني أعلى معدل إنجاز في ست سنوات، وهو في طريقه إلى تحقيق هدف الكفاءة الإدارية الذي كان مستهدفاً على مدى أربع سنوات. وبلغت المنظمة أعلى حجم من المساهمات العادية (الأساسية) منذ عام 2016، في حين استمرت الموارد الأخرى (غير الأساسية) في الارتفاع. وتلقت

رأياً غير مشفوع بتحفظات من مراجعة الحسابات للسنة الخامسة عشرة على التوالي. وسيواصل البرنامج الإنمائي تنفيذ حلوله المميزة الستة في ثلاثة سياقات إنمائية متكاملة (الحوكمة والهشاشة، والفقر وعدم المساواة، والوعد المناخي)، مما يساعد البلدان على البقاء/الازدهار في الحدود المقبلة للتنمية البشرية. وستستجيب الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025 للحاجة إلى التحول الأخضر المنصف، وتركز على ما يقوم به البرنامج الإنمائي وكيف يقوم به.

27 - ورحبت الوفود في المجلس عموماً برؤية مدير البرنامج بشأن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025، وربطها بخطة عام 2030، التي تركز على التعافي. وينبغي أن تعكس الخطة الجديدة الطابع غير القابل للتجزئة لأهداف التنمية المستدامة استناداً إلى أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. وأثنت على البرنامج الإنمائي الذي يقود الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 التي تركز على القدرة على الصمود على نطاق المنظومة، بما في ذلك حشد الأموال من خلال مرفق التمويل السريع. وأعربت وفود عديدة عن تأييدها لتحديد اللقاحات كمنفعة عامة عالمية ومواصلة نشر مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19، بما في ذلك مرفق كوفاكس. وأثنت على البرنامج الإنمائي لإجراء تقييمات للأثر الاجتماعي والاقتصادي مع الشركاء مما عزز خطط الاستجابة الوطنية لجائحة كوفيد-19. ورحبت بالعرض المتعلق بجائحة كوفيد-19 بنسخته المحدثة 2,0 الذي يركز على الحوكمة والحماية الاجتماعية والاقتصاد الأخضر والإرباك الرقمي، باعتبارها نوافذ يُعالج من خلالها الفقر المدقع وعدم المساواة وتغير المناخ، على أساس المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. وأعربت عن دعمها لاستمرار التزام المنظمة بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وأثنت عليها لما تمتعت به من مكانة مالية قوية في عام 2020 وما تلقته من آراء غير مشفوعة بتحفظات بصورة متتالية من مراجعة الحسابات. وينبغي أن يواصل البرنامج الإنمائي البناء على سجله الحافل بالشفافية والمساءلة.

28 - وقالت مجموعة من الوفود، إدراكاً منها للالتزامات المتزامنة، إن التعافي يتطلب الانتقال الأخضر الذي يتماشى مع اتفاق باريس وخطة عام 2030. ورحبت الوفود بالنتائج التي حقّقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2020، وب تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وأثر تحوله الرقمي في مكافحة كوفيد-19 على المستوى القطري. وفيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، قالت إن تعزيز الحوكمة التي تتسم بالشمول والمساءلة والشفافية على الصعيد القطري لا يزال سمة مميزة للبرنامج الإنمائي، وكذلك مساهمته في الحد من الفقر من منظور المساواة بين الجنسين. وينبغي أن يواصل البرنامج الإنمائي إعطاء الأولوية للحماية الاجتماعية/عدم المساواة بوصفها عوامل محركة للإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي الأخضر والعاقل. وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي، إدراكاً منها لدوره في منع نشوب الأزمات/بناء القدرة على الصمود، على المشاركة مع منظمات الأمم المتحدة على الصعيد القطري في معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في سياقات الأزمات، بما في ذلك من خلال منظور الأمن البشري، استناداً إلى دوره كأداة لتحقيق التكامل في النهج التعاوني بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. وأثنت على استراتيجية "موظفون لعام 2030" كأداة لأخلاقيات قوية وتحقيق نتائج عالية الجودة. ورأت أن للبرنامج الإنمائي دوراً هاماً في توليد الثروة وتوزيعها بين المجتمعات من خلال عمله مع القطاع الخاص والنهج الابتكارية.

29 - وقالت مجموعة أخرى إن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 أعطى منظومة الأمم المتحدة مساراً استراتيجياً لتنمية أكثر مراعاة للبيئة وشمولاً في سياق جائحة كوفيد-19. ويتعين أن

يدعم هذا الاستعراض إطاراً قوياً للرصد والإبلاغ، ينبغي للمنظمات أن تتعاون على تصميمه. وينبغي أن يكون هذا الإطار مركزاً، مع مجموعة واضحة من المؤشرات القائمة على الأدلة التي ستُضمّنُها المنظمات في أطر النتائج الخاصة بها. وتتوقع المجموعة من منظمات الأمم المتحدة الإنمائية أن تعمل على توطيد الإصلاحات، وضمان التنفيذ الكامل لإطار الإدارة والمساءلة، وزيادة أوجه الكفاءة من خلال تنسيق العمليات التجارية، ومواءمة الأنشطة مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وينبغي أن تركز الخطط الاستراتيجية الجديدة لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة على ركائز عملية إصلاح الأمم المتحدة. وشجعت المنظمات على إحراز تقدم بشأن جداول الأعمال المترابطة للتنوع البيولوجي والمناخ، بما في ذلك الالتزام على نطاق المنظومة بتعميم النهج المراعية للمناخ والبيئة في البرمجة، ومساعدة البلدان على تحقيق الالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاق باريس، والحد من البصمة البيئية. وينبغي للمنظمات أن تعمل على إيجاد عالم شامل اجتماعياً تُلبى فيه احتياجات أشد الفئات ضعفاً ولا يُترك فيه أحد خلف الركب. ولا بد لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تعزّز خبرتها في إدماج المنظور الجنساني والمساواة، وأن تعجّل بتعليم الفتيات والإعمال الكامل لحقوق الإنسان الواجبة لهن من خلال تحسين التنسيق والتعاون بين الكيانات المنوطة بالعمل الإنساني - التنمية - السلام - الأمن. ولقد حُثَّت منظمات الأمم المتحدة على الانخراط في التحليل والتخطيط المشتركين المبكرين القائمين على المخاطر، وكفالة اتباع نهج مراعي لظروف النزاع يسهم في تحقيق نتائج جماعية.

30 - وأيدت مجموعة وفود من الدول الجزرية الصغيرة النامية دور البرنامج الإنمائي ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في التصدي لجائحة كوفيد-19 وضمان حصول الجميع على اللقاحات في الوقت المناسب والتصدي للتحديات اللوجستية. ورأت أن البرنامج الإنمائي ينبغي أن يواصل العمل مع الشركاء لتعزيز الاستجابة الصحية والانتعاش الاقتصادي، بسبل منها تتبع توزيع اللقاحات. ورحبت بدور البرنامج الإنمائي الرائد في وضع مؤشر متعدد الأبعاد للضعف يعكس أوجه الضعف البيئية والاجتماعية - الاقتصادية، وحثت البرنامج الإنمائي على العمل مع الحكومات والمؤسسات المالية والقطاع الخاص لربط المؤشر بالمعونة الدولية. وينبغي أن يكون التمويل المشترك والبرمجة المشتركة من أولويات منظومة الأمم المتحدة في التصدي للتحديات المتغيرة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

31 - ورحبت وفود من أقل البلدان نمواً بإيلاء البرنامج الإنمائي الأولوية للفقر وعدم المساواة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، وشددت على الحاجة إلى نموذج جديد للفقر بدعم وقيادة من البرنامج الإنمائي. وأشارت الوفود إلى ضعف نظمها الصحية واقتصاداتها الهشة، ودعت البرنامج الإنمائي إلى العمل مع الشركاء لضمان عدم ترك أضعف الفئات خلف الركب، بما في ذلك من خلال تمويل التنمية ومبادرات الديون والتمويل الخاص. وأعربت عن تأييدها لإتاحة لقاحات كوفيد-19 من قبل مدير البرنامج على سبيل الأولوية للجميع في كل مكان، وذلك بنقل التكنولوجيات وحقوق الملكية الفكرية إلى أقل البلدان نمواً عن طريق مصرف التكنولوجيا التابع للأمم المتحدة. ومن شأن الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 أن تساعد في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وخطة عام 2063. وأُثنت على عمل البرنامج الإنمائي المحدث للتغيير من خلال استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل ومؤسسة توني إلمولو.

32 - وأكدت وفود من البلدان المتوسطة الدخل، إذ لاحظت الانتكاسات الإنمائية الكبرى التي حدثت بسبب جائحة كوفيد-19، على ضرورة اتباع نهج متعدد الأبعاد إزاء الفقر وتصنيفات البلدان. ورحبت

بالخطوات المقترحة نحو وضع مؤشر متعدد الأبعاد للضعف، وطلبت من قيادة البرنامج الإنمائي مساعدة البلدان على تجاوز مصيدة الدخل المتوسط، وتحفيز الاقتصادات، وتعبئة التمويل، وردم الفجوة الرقمية، وإعداد أطر تمويل وطنية متكاملة تركز على بناء القدرات الوطنية. ورأت أن تساعد العنف ضد المرأة خلال هذه الجائحة تشير إلى الحاجة الملحة إلى توفير تغطية صحية شاملة لمواجهة الأزمات في المستقبل. وينبغي أن تشكل الأولويات/الملكية المحددة وطنياً الدافع لجميع التدابير المتخذة. والتهمت الوفود تفاصيل عن كيفية استخدام البرنامج الإنمائي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لدفع عجلة تحقيق النتائج في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025.

33 - وردا على ذلك، قال مدير البرنامج إن الحصول على اللقاحات ونقل التكنولوجيا سيظلان من أولويات البرنامج الإنمائي القصيرة الأجل لمواجهة كوفيد-19، بما في ذلك من خلال مصرف التكنولوجيا التابع للأمم المتحدة ونقل حقوق الملكية الفكرية. وعلى الصعيد القطري، ركز البرنامج الإنمائي، في شراكة مع منظمات الأمم المتحدة، على تعزيز القدرات المؤسسية واللوجستيات والبنى التحتية من أجل تنفيذ برامج التطعيم ومواصلة إجراء الاختبارات والتعقب والرصد. وأوضح أن البرنامج الإنمائي استفاد من شبكة مختبرات تسريع الأثر الإنمائي التابعة له، وتواصل مع متعهدي المشاريع والمبتكرين المحليين، وأتاح القدرة على وضع السياسات والابتكار للأفرقة القطرية. وعلى الصعيد العالمي، دعا البرنامج الإنمائي إلى الحصول على اللقاحات وتوزيعها بشكل منصف.

34 - وواصل البرنامج الإنمائي، كجزء من عمله في إطار مواجهة كوفيد-19، التركيز على الفقر وعدم المساواة، مما ساعد البلدان على تحديد أكثر الفئات تعرضاً للخطر. وشجّع البرنامج الإنمائي الحوافز من أجل زيادة التمويل والاستثمار الدوليين في خطة عام 2030 من خلال القيادة الفكرية والتحليل التجريبي، مما ساعد أقل البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية على تعويض تقلص الحيز المالي الناجم عن الجائحة. وشمل ذلك العمل من خلال مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد لمعالجة الشواغل المتعلقة بالرفع من القائمة والتصنيف والضعف وعدم المساواة. وفي داخل البلدان، عمل البرنامج الإنمائي من خلال نهج ينطلق من القاعدة، بما في ذلك في الأزمات، من أجل تشكيل النموذج الجديد للفقر وأثاره المتصلة بجائحة كوفيد-19، بالشراكة مع المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية، من أجل وضع تحليل مشترك ونشر صكوك دولية. ولم تقل أهمية البرنامج الإنمائي في البلدان المتوسطة الدخل عند رفع البلدان من القائمة، مما يشير إلى ضرورة إعادة التفكير في تمويل التنمية والأعمال التجارية لكي تعكس تجدد التعاون مع البلدان المتوسطة الدخل على أساس احتياجاتها المتغيرة.

35 - وقال مدير البرنامج إن اتفاق التمويل يظل مثالياً لحشد الالتزامات المتعددة السنوات لصالح الموارد الأساسية ومكافحة جائحة كوفيد-19. وينبغي أن يستمر اتفاق التمويل في تهيئة الظروف المواتية لعملية إصلاح الأمم المتحدة التي دفعت تلك الجهود. وقد لعب الصندوق المشترك من أجل خطة التنمية المستدامة دوراً رئيسياً في دفع التنفيذ على المستوى القطري، ووضع أطر تمويل وطنية متكاملة والحصول على تمويل من القطاعين العام والخاص، وسوف يدمج في نهاية المطاف صندوق الاستجابة السريعة لجائحة كوفيد-19. وأضاف أن البرنامج الإنمائي يعمل من خلال مبادراته المتعلقة بأثر أهداف التنمية المستدامة على وضع قواعد/معايير جديدة لزيادة الأسهم/السندات من أجل إدماج مختلف جوانب أهداف التنمية المستدامة في الاستثمار والتمويل على الصعيد الوطني. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع فريد يتيح له توفير برنامج يربط بين أهداف التنمية المستدامة، بحيث تؤثر الاستثمارات في مكافحة تغير المناخ على الفقر

وعدم المساواة. وناشد مدير البرنامج الدول الأعضاء الإبقاء على مساهماتها في المساعدة الإنمائية الرسمية خلال فترة تفشي الجائحة.

36 - وأوضح أن الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025 ستتركز على تسريع أثر الحافظة/الهيكل المؤسسي لنهج الجيل التالي لعمل البرنامج الإنمائي (*#Nextgeneration*) مع وضع برامج تعكس جائحة كوفيد-19 والاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020، والفقر، وعدم المساواة، بما في ذلك عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وستلور الخطة الجديدة دور البرنامج الإنمائي في إطار تعددية أطراف متجددة، مع الاعتراف بالملكية الوطنية، ودور البرنامج الإنمائي كأداة لتحقيق التكامل، والمسؤوليات المعيارية والتنفيذية، التي تستند إلى رقابة ومساءلة وشفافية قوية. وستبرز بصمة الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 على الخطة الجديدة في مواضيعها الشاملة (القضايا الجنسانية، والشباب، والرقمية، والمناخ، والحلول السياسية المتكاملة). ومن شأن البرنامج الإنمائي، بزيادة مشاركته مع منظمات الأمم المتحدة من خلال دوره كأداة لتحقيق التكامل لتنفيذ الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات، أن يؤدي دوراً تتزايد أهميته بوصفه أداة لبناء الجسور في إطار الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، وفي تطوير النهج الجماعي لمنظومة الأمم المتحدة في حالات الأزمات من الناحية المفاهيمية، ووضع استجابة أكثر تكيفاً ومرونة وملاءمة.

رابعاً - تقرير التنمية البشرية

37 - عرض مدير مكتب تقرير التنمية البشرية تقريراً شفوياً عن تقرير التنمية البشرية لعام 2020: *الحدود الجديدة، التنمية البشرية في عصر الأنثروبوسين*، وفقاً لقرار الجمعية العامة 264/57، في سياق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة وجائحة كوفيد-19 والترابط الذي يتسم به خطاب كل من تقارير التنمية البشرية للأعوام 2019 و 2020 و 2021.

38 - وشدّت مجموعة من الوفود على قيمة تقرير التنمية البشرية وأثره الرائد والمحدث للتغيير على مدى فترة ثلاثين عاماً. وقد غيرت التقارير الطريقة التي ينظر بها إلى سياسة التنمية، حيث لم يعد الناتج المحلي الإجمالي هو المقياس الوحيد. ولا تعكس التنمية البشرية توليد الثروة فحسب، بل أيضاً توزيعها بين السكان وتأثير النشاط الاقتصادي البشري على كوكب الأرض. وذكرت أن تقرير عام 2020 طموح وشامل وملهم، ويقدم مؤشرات وتوصيات ذات صلة لمواجهة تحديات عصر الأنثروبوسين. وأشار التقرير، إذ أبرز التأثير البيئي العميق وغير المسبوق للبشرية، إلى السبل التي يمكن للبشرية أن تمارس بها التغيير التحويلي من خلال معايير اجتماعية جديدة وحوافز مبتكرة وحلول محلية تتلاءم مع الطبيعة. ويشكل استناده إلى الفهم العلمي لاستهلاك المواد والبصمات الكربونية منبراً هاماً لتسليط الضوء على التحديات المطروحة أمام الاستدامة والتنمية البشرية. وشجعت الوفود البرنامج الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة على استخدام مؤشر التنمية البشرية المعدّل بحسب وطأة الأنشطة البشرية مع الأدلة الأخرى لمؤشرات التنمية البشرية وإبلاغ الدول الأعضاء بأهميته.

39 - وأكدت وفود أخرى التزامها بتحقيق تحديد أثر انبعاثات الكربون على الصعيد العالمي من خلال استراتيجيات النمو الأخضر بالشراكة مع البرنامج الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة. وأعربت عن ترحيبها بوضع مؤشرات شاملة للتقرير تقيس الاستدامة والقدرة على الصمود.

40 - وردا على ذلك، أعرب مدير مكتب تقرير التنمية البشرية عن تطلعه إلى مواصلة المشاركة القوية والتحاور مع أعضاء المجلس.

41 - وأحاط المجلس التنفيذي علما بعرض التقرير الشفوي الذي تناول تقرير التنمية البشرية لعام 2020.

خامسا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

42 - قدّم مدير البرنامج المعاون بالوكالة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند وقدّم لمحة عامة عن 11 وثيقة برنامج قطري و 12 تمديدا للبرامج القطرية. وبالمقابل، قدّم المدراء الإقليميون لأفريقيا، والدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تفاصيل من المنظورات الإقليمية.

43 - ومن بين التعليقات العامة على فرادى البرامج القطرية، أعرب عن التقدير لمشاركة البرنامج الإنمائي الاستباقية والمنتجة والفعالة في معالجة شواغل الدول الأعضاء فيما يتعلق بوثيقة البرامج القطرية والالتزام الجماعي برقابة المجلس واعتماد وثائق البرامج القطرية على أساس توافق الآراء. وتم التأكيد على أن وثائق البرامج القطرية هي وثائق خاصة بمنظمات معينة وينبغي أن تكون مستهدفة ومحيدة وألا تعزز الأهداف البرنامجية المتعلقة بجمع الأموال العالمية الخاصة بالمنظمات.

44 - وطلب وفدا أذربيجان وأرمينيا أن يدرج بيان كل منهما في المحضر الرسمي للدورة العادية الأولى لعام 2021، على النحو المنصوص عليه في الرابطين التاليين: (أ) [بيان أرمينيا](#)؛ (ب) [بيان أذربيجان](#).

45 - واستعرض المجلس التنفيذي، وفقا لمقرره 7/2014، ووافق على وثائق البرامج القطرية لأذربيجان (DP/DCP/AZE/5)، وأوروغواي (DP/DCP/URY/4)، وأوزبكستان (DP/DCP/UZB/4)، وبنما (DP/DCP/PAN/4)، وتونس (DP/DCP/TUN/3)، وجورجيا (DP/DCP/GEO/4)، والصومال (DP/DCP/SOM/4)، والصين (DP/DCP/CHN/5)، وكوت ديفوار (DP/DCP/CIV/3)، ومقدونيا الشمالية (DP/DCP/MKD/4)، والمكسيك (DP/DCP/MEX/3).

46 - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الثاني لمدة ستة أشهر للبرنامج القطري لمدغشقر، والتمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لأفغانستان وطاجيكستان وغواتيمالا وجمهورية فنزويلا البوليفارية واليمن، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2021/5، وعلى التمديد الرابع لمدة ستة أشهر للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2021/5/Add.1.

47 - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية للأرجنتين وبنغلاديش وماليزيا وملديف على النحو الوارد في الوثيقة DP/2021/5، وبالتمديد الأول لمدة ستة أشهر للبرنامج القطري لأرمينيا، على النحو الوارد في الوثيقة DP/2021/5/Add.2.

سادسا - التقييم

48 - عرض مدير مكتب التقييم المستقل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييم الدعم الذي يقدّمه البرنامج الإنمائي للتكيف مع تغير المناخ (DP/2021/6)، وتقييم الدعم الذي يقدّمه البرنامج الإنمائي للبلدان المتضررة من النزاعات (DP/2021/8)، وتقييم الدعم الذي يقدّمه البرنامج الإنمائي لجهود الاستجابة

لأزمة اللاجئين السوريين وتشجيع اتباع نهج متكامل قوامه القدرة على الصمود (DP/2021/10). وقدم مدير مكتب دعم السياسات والبرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة على تقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للتكيف مع تغير المناخ (DP/2021/7)، وقدمت مديرة مكتب إدارة الأزمات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة على تقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى البلدان المتضررة من النزاعات (DP/2021/9)، وقدم المدير الإقليمي المؤقت للمكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، رد الإدارة على تقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لجهود الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين وتشجيع اتباع نهج متكامل قوامه القدرة على الصمود (DP/2021/11).

تقييم الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتكيف مع تغير المناخ

49 - أيدت الوفود النتائج والتوصيات، والنزاهة والإدارة بالعمل على تنفيذها، وشجعت البرنامج الإنمائي على الاستفادة منها عند وضع خطته الاستراتيجية للفترة 2021-2025. وأثنت الوفود على إنجازات البرنامج الإنمائي وموقعه كشريك رئيسي متعدد الأطراف في العمل المناخي. ورأت أن يواصل البرنامج الإنمائي تعميم مراعاة المخاطر المناخية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع مستويات حافظته الخاصة بالتنمية، وأن يعطي الأولوية لمشاركة القطاع الخاص التي تركز على المناخ. وتستحق الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تُعطى الأولوية في حافظة التكيف التي وضعها البرنامج الإنمائي، ولا سيما من خلال الصناديق الرأسية.

50 - وقالت مجموعة من الوفود إنه ينبغي للبرنامج الإنمائي: (أ) أن يواصل تحديد السبل الكفيلة بزيادة الاستفادة من التغييرات في السياسات والنظم عن طريق تحسين تنظيم حافظته الخاصة بالتكيف، التي لا تحددها تدفقات التمويل، حتى تلتزم أهداف التكيف بنفس المعايير والمنهجية. وينبغي أن يعمل البرنامج الإنمائي على الحد من التجزؤ في حافظته الخاصة بالتكيف، والتعاون في تآزر مع شركائه في مجال التكيف، وتبادل الدروس، وتعزيز القدرات الوطنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً؛ (ب) أن يكثف تعميم مراعاة المخاطر المناخية على جميع مستويات حافظته الخاصة بالتنمية وعلى الصعيدين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك تنفيذ معايير جديدة بشأن مخاطر المناخ، وإجراءات فرز، وتحسين الإبلاغ. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يعرض عمله في مجال المخاطر المناخية مع الشركاء ومنظومة الأمم المتحدة؛ (ج) أن يطور التركيز على منظور المساواة بين الجنسين في حافظته الخاصة بالتكيف في حين تدعم الإدارة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الحافظة وتقدم تقارير عنهما.

51 - ورحبت وفود من الدول الجزرية الصغيرة النامية بالمساعدة والدعم التقنيين اللذين يقدمهما البرنامج الإنمائي في مجال الوصول إلى الصناديق الرأسية والتكنولوجيات التي تركز على المناخ. وإدراكاً منها للتحديات التي يواجهها البرنامج الإنمائي في ضمان الرقابة الفعالة والحلول المصممة خصيصاً في الدول الجزرية الصغيرة النامية، نظراً لإنشاء المكاتب المتعددة الأقطار والتمويل الذي لا يمكن التنبؤ به، طلبت تخصيص المزيد من الموارد الأساسية لحافظة المناخ الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

52 - وشجع الشركاء المشاركون في الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة للأطراف المعنية بتغير المناخ لعام 2021 البرنامج الإنمائي على إعطاء الأولوية للشراكات على نطاق النظام المتعدد الأطراف وطلبوا تفاصيل عن الاستراتيجية طويلة الأجل لإقامة شراكات مع منظمات الأمم المتحدة المعنية بالزراعة والأمن الغذائي. ورحبوا بالشراكات التي أقامها البرنامج الإنمائي مع القطاع الخاص وبالجهود

المبدولة لاجتذاب استثمارات/خبرات القطاع الخاص، بما في ذلك عن طريق المبادرات المشتركة بين القطاعين العام والخاص التي تركز على المناخ. واتفقوا مع توصية التقييم بأن يعزز البرنامج الإنمائي قدرته التقنية وتنسيقه من أجل الصمود في وجه مخاطر الكوارث.

53 - ورداً على ذلك، قال مدير مكتب التقييم المستقل إن ولاية البرنامج الإنمائي في مجال تغير المناخ انبثقت عن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020، وهي تستند إلى تعاون قوي وشراكات وأدلة. وسيكون من المفيد إقامة شراكات أقوى تركز على المناخ في مجال الزراعة والأمن الغذائي، ولا سيما مع وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها.

54 - وقال مدير مكتب السياسات ودعم البرامج إن البرنامج الإنمائي يستكشف مفاهيم مثل مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد لدعم زيادة تقديم الأموال والحصول على التمويل، وإنه مستعد للعمل مع المجلس على استعراض معايير الأهلية للموارد الأساسية لفائدة الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولقد انخرط البرنامج الإنمائي أيضاً في شراكات من أجل التمويل الذي يركز على المناخ من خلال الجهات المانحة الثنائية ووكالات الأمم المتحدة المعنية بالزراعة والأمن الغذائي. وكانت شراكات البرنامج الإنمائي مع القطاع الخاص أساسية في استكشاف الخطط المبتكرة التي تتجاوز نطاق التمويل التقليدي بالانتقال من تقديم الأموال إلى التمويل. وكانت المساواة بين الجنسين أساسية في العمل الذي قام به البرنامج الإنمائي في مجال المناخ، ولا سيما في حافظته الخاصة بالبيئة/الطاقة، التي تمول من خلال صناديق رأسية ساعدت البلدان على إدماج المنظور الجنساني في السياسات والخطط الوطنية المتعلقة بالمناخ. وكان فحص المخاطر المناخية للبرنامج الإنمائي ضرورياً لمعايير وإجراءاته الاجتماعية والبيئية، التي جرى تحديثها في عام 2021، وهو جزء لا يتجزأ من التحليل القطري المشترك وأطر التعاون. تقييم الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبلدان المتضررة من النزاعات

تقييم الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتكيف مع تغير المناخ

55 - قالت مجموعة من الوفود إنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يبنى على مساهماته ومزاياه النسبية التي تساعد البلدان المتضررة من النزاعات على تطوير المزيد من التعاون الاستراتيجي مع الشركاء. وينبغي أن يشجع البرنامج الإنمائي الوقاية والحوكمة الشاملة والخاضعة للمساءلة، مع تطبيق رؤية استراتيجية متوسطة إلى طويل الأجل بقدر أكبر. وأشادت بتركيزه الاستراتيجي على المساواة بين الجنسين في الأزمات، واتفقت على ضرورة أن يزيد البرنامج الإنمائي من إشراك بالنساء بوصفهن عوامل تغيير من أجل تحقيق التنمية المستدامة والتحولية. وينبغي أن يقوم البرنامج الإنمائي بالمزيد من أجل كفاءة اتساق السياسات على الصعيد القطري، وينبغي أن تعمل مكاتبه الإقليمية مع مكتب إدارة الأزمات لضمان أن تكون برامج البرنامج الإنمائي ملائمة للسياق ومتوافقة مع السياسات والممارسات الجيدة. وللبرنامج الإنمائي دور خاص كأداة لتحقيق التكامل من خلال تعبئة الشراكات حول المشاركة الجماعية المستدامة للتصدي للتحديات الشاملة لعدة قطاعات في البلدان المتضررة من النزاعات ودعم التحليل الجماعي والنتائج والتنسيق.

56 - وقالت مجموعة أخرى إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يؤدي دوراً حاسماً في معالجة الأسباب الجذرية للهشاشة في إطار الشراكة مع منظومة الأمم المتحدة وأيدت اضطلاع البرنامج الإنمائي بدور قيادي عالمي في الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ورحبت بالإطار الجديد للحلول الإنمائية للأزمات والهشاشة، والمرفق الجديد المعني بالمشاركة في التصدي المسائل الجنسانية والأزمات، وسألت عن الكيفية

التي سيعكس بها البرنامج الإنمائي مزاياه النسبية في منع التطرف العنيف، والمخاطر المترابطة، والإنذار المبكر. وينبغي أن يميّن البرنامج الإنمائي مكتب إدارة الأزمات من تعميم خبرته على نطاق المنظمة لتعزيز قاعدته المعرفية، وثقافته التعليمية، وبرامجه. وينبغي أيضا أن يتبع البرنامج الإنمائي نهجا منهجية طويلة الأجل في مجال الحوكمة والاستقرار وسبل العيش ومنع نشوب النزاعات، تركز على المستوى المحلي وتسترشد بتحليلات النزاعات/الاقتصاد السياسي. وشجعت البرنامج الإنمائي على إظهار قدر أكبر من الشفافية من خلال تحسين الرصد والتقييم في البلدان المتضررة من النزاعات.

57 - ورحبت وفود أخرى بشبكة السياسات العالمية التي تدعم اتساق السياسات على نطاق المنظمة للبلدان المتضررة من النزاعات، بدعم من الخبرة التقنية، من أجل تعزيز المكاتب الإقليمية. واثمت تفاصيل عن الكيفية التي سيعزز بها البرنامج الإنمائي تعاونه مع الوكالات الإنسانية ويربط المساعدة الطارئة والتعمير من أجل إعادة البناء على نحو أفضل؛ وكيف يختلف العرض الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنع نشوب النزاعات عن العرض الوارد في الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021؛ وإذا كان التقييم يعكس نطاق منع نشوب النزاعات الذي اتخذته البرنامج الإنمائي في قرار المجلس 30/2017.

58 - وردا على ذلك، قال مدير مكتب التقييم المستقل في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن تقرير التقييم يعترف بأن مساهمة البرنامج الإنمائي في منع نشوب النزاعات جزء من عمله في مجال تعزيز القدرات الوطنية للحد من خطر نشوب النزاعات وفقا للسياسات والأولويات الوطنية.

59 - وقالت مديرة مكتب إدارة الأزمات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن البرنامج الإنمائي سيتعاون مع الشركاء في وضع إطاره الجديد لحلول التنمية المتعلقة بالأزمات والهشاشة. وستركز المناقشات على وضع نهج مبتكرة للوقاية والإنذار المبكر والتماسك الاجتماعي وعدم المساواة والخدمات الأساسية والمناخ. وتضمن عرض البرنامج الإنمائي في مجال الوقاية رؤية متوسطة إلى طويلة الأجل في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، تركز على تمويل التنمية وتمويل الوقاية. ومن شأن هذا العرض أن يجسد نهجا متماسكا ومراعيا لظروف النزاع وتحليلا مشتركا تدعمه الأدلة. وسيظل البرنامج الإنمائي قطبا معرفيا للأزمات والهشاشة، يعمل مع المكاتب القطرية والإقليمية، من خلال شبكة السياسات العالمية، والتعاون بين مكتب السياسات ودعم البرامج ومكتب إدارة الأزمات، بدوره كأداة لتحقيق التكامل في الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

تقييم الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجهود الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين وتشجيع اتباع نهج متكامل قوامه القدرة على الصمود

60 - أعربت الوفود عن تقديرها للدعم الذي قدمه البرنامج الإنمائي لجهود الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين، وتصديه للتحديات التي تواجهها المجتمعات المضيفة ومجتمعات اللاجئين على حد سواء، والاحتياجات الإنسانية والاحتياجات المتعلقة بالقدرة على الصمود، بطريقة متكاملة من خلال الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات على الصعيد القطري. وأشار إلى أهمية الشراكة بين البرنامج الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في التنسيق الناجح للخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات. وشدد أحد الوفود على ضرورة التصدي للأزمات والتحديات الإنمائية داخل الجمهورية العربية السورية باعتبارها مسألة حاسمة لتمكين اللاجئين من العودة الآمنة وضمان حقهم المشروع في العودة إلى أوطانهم. واقترح الوفد أن يركز البرنامج الإنمائي والمجتمع الدولي أولا، لتحقيق العودة الآمنة والطوعية

إلى الوطن، على إعادة بناء المناطق المتضررة من خلال مشاريع الإنعاش المبكر المتكاملة للبنى التحتية الأساسية.

61 - وأثنى وفد آخر على البرنامج الإنمائي لدعمه اللاجئين السوريين في البلدان المضيفة. وأكد الوفد من جديد موقفه الذي مفاده أن أنشطة التعمير والتنمية ينبغي ألا تتم داخل الجمهورية العربية السورية إلا بعد إحرار تقدم كبير في العملية السياسية. وطلب الوفد توضيحاً بشأن الدعم الذي تقدّمه الأمم المتحدة للحكومات المضيفة المحلية لتعزيز حماية اللاجئين على مستوى المجتمعات المحلية والتخفيف من التمييز ضد الفئات المحرومة في أوساط اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وعن دعوة البرنامج الإنمائي لاتباع نهج شامل إزاء اللاجئين.

62 - وردا على ذلك، أشار مدير مكتب التقييم المستقل في البرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن تقرير التقييم يغطي عمل البرنامج الإنمائي على مستوى البلديات في البلدان المضيفة، الذي يفسح مجالاً لمزيد من التعزيز، كجزء من الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، من خلال تقديم الدعم لتوفير الخدمات الحيوية التي من شأنها أن تقيد اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء.

63 - وأكد المدير بالنيابة، المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنه في حين أن البرنامج الإنمائي يؤيد مبدأ العودة الطوعية الآمنة والكرامة للاجئين، فقد ركز التقييم على دعم البرنامج الإنمائي للخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات ولقدرة البلدان المضيفة في المنطقة. وعلى الصعيد المحلي، عمل البرنامج الإنمائي مع مفوضية شؤون اللاجئين، ورصد التمييز والتوترات، ومع المجتمعات المضيفة بشأن الإدماج الاجتماعي، تمسحياً مع الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات ولقدرة البلدان المضيفة في المنطقة والبرامج ذات الصلة.

64 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار 2/2021 بشأن تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

بيان المديرية التنفيذية

65 - قالت المديرية التنفيذية في كلمتها (المتاحة على الموقع الشبكي للصندوق) إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يتصدى مباشرة لجائحة كوفيد-19، ويتعلم ويتكيف ويبحث عن فرص لمواجهتها على نحو أفضل. ولقد أبرزت الجائحة أهمية ولاية الصندوق وأثار تقويض إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الأساسية. وتلحق جائحة كوفيد-19 أضراراً بالغة بصحة النساء والفتيات. وأعادت استجابة الصندوق لجائحة كوفيد-19 تأكيد محورية النتائج التحويلية الثلاث - الوصول بالاحتياج غير الملبى لتنظيم الأسرة إلى النسبة صفر، والوصول بحالات وفيات الأمومة الممكن تقاؤها إلى النسبة صفر، والوصول بالعنف الجنساني إلى النسبة صفر - وأكدت الحاجة إلى نهج قائم على حقوق الإنسان، وبرمجة قابلة للتكيف، وتغطية صحية شاملة لا تترك أحداً خلف الركب. وأكدت المديرية التنفيذية من جديد أن حقوق واحتياجات النساء والفتيات غير قابلة للتفاوض.

66 - وكانت الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية هي القوة الدافعة وراء الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، التي سيستخدمها الصندوق لتسريع التقدم المحرز وتوسيع نطاقه، وقيادة دعوة عالمية

إلى العمل. ومن المهم استخدام الدروس المستفادة من التصدي للجائحة من أجل المضي قدماً على نحو أفضل. فالشراكات ضرورية، وكذلك زيادة تماسك الأمم المتحدة.

67 - وقالت إن الابتكارات في مجال الصحة الرقمية والبيانات السكانية تساعد الصندوق على تحديد الفئات الأكثر تخلفاً عن الركب والوصول إليها. ويقوم الصندوق بزيادة الاستثمارات لتحسين نوعية البيانات السكانية وإمكانية استخدامها وإتاحة الوصول إليها، وهو يقوم ببناء قدرات البلدان على استخدام المعلومات الجغرافية المكانية لرسم خريطة للضعف، باستخدام لوحة متابعة أوجه ضعف السكان إزاء جائحة كوفيد-19 ولوحة متابعة عنف العشير. وعلى الصعيد المحلي، تمكّن التكنولوجيات الرقمية، مثل التطبيق من بُعد، المهنيين العاملين في مجال الرعاية الصحية من الوصول إلى أشد الفئات تخلفاً عن الركب. وفي عام 2020، ساعدت هذه البرامج التكيفية الصندوق والشركاء على الوصول إلى ما يقرب من 50 مليون من النساء والشباب بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وقدمت خارطة طريق لتوسيع نطاق الحصول على الخدمات بعد انتهاء الجائحة وفي إطار الخطة الاستراتيجية الجديدة.

68 - وطوال نقشي الجائحة، واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية في الأزمات المعقدة. وأطلق الصندوق تقرير اللحة العامة عن العمل الإنساني لعام 2021، الذي يوجه فيه نداء للحصول على مبلغ بقيمة 818 مليون دولار لمساعدة النساء والفتيات الأكثر ضعفاً في العالم. واستمرت نسبة التمويل الإنساني للصندوق في الزيادة، حيث زادت إلى حوالي 38 في المائة من التمويل المشترك في عام 2020. ومن بين قرابة 270 مليون دولار وردت للعمل الإنساني، كان هناك نحو 94 مليون دولار لمواجهة جائحة كوفيد-19. وعلى أرض الواقع، في سياق الدفاع عن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، تقدم الصندوق بعمله في مجال التوطين، وإدارة الحالات، وتوعية المجتمعات المحلية، وآليات الإبلاغ المأمونة. ومن شأن الاستراتيجية الجديدة للإمدادات الإنسانية أن تعزز قدرة الصندوق على توفير الإمدادات المنقذة للحياة. ويعمل الصندوق مع منظمات الأمم المتحدة على التنفيذ الكامل لمبادئ الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020.

69 - وأضافت أن الصندوق ينتهج سياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء سوء السلوك أو السلوك التعسفي، وجميع أشكال التحرش والتمييز، بما في ذلك التمييز على أساس العرق ونوع الجنس والميل الجنسي والإعاقة. ولقد عمل الصندوق على معالجة أوجه عدم المساواة الآخذة في الاتساع التي أضافت جائحة كوفيد-19 اللثام عنها، ولا يزال يعالج أوجه عدم المساواة الهيكلية من أجل مكافحة العنصرية وتعزيز ثقافة الكياسة واحترام التنوع والإدماج. وفي كانون الثاني/يناير 2021، تولت المديرية التنفيذية المناصرة بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للشؤون الإنسانية التي ستركز فيها على تعزيز الآليات القطرية، وتحسين فرص الحصول على المساعدة والمعلومات ذات النوعية الجيدة، وتعزيز التنسيق والاتساق.

70 - وفي عام 2020، تجاوز الصندوق أهدافه التمويلية. ومن المتوقع أن تتجاوز المساهمات في الموارد 1,2 بليون دولار، أي بما يزيد بنسبة 21 في المائة عن هدف البليون دولار. ومن المتوقع أن يصل التمويل الأساسي إلى نحو 416 مليون دولار، والتمويل المشترك إلى 793 مليون دولار. وسعى الصندوق إلى إقامة شراكات جديدة ومتنوعة للمساعدة في تحقيق نتائج واسعة النطاق. ومن خلال حملة المانحين الأساسية لعام 2021، استهدف الصندوق الوصول إلى 150 من المساهمين الأساسيين. وينبغي للصندوق أن يوسع نطاق قاعدة مانحيه وأن ينوّعها، بما في ذلك من البلدان المستفيدة من البرامج. ونظراً إلى أن

المبلغ المقدّر بـ 26,4 بليون دولار اللازم لإنجاز أهداف الإنهاء الثلاثة بحلول عام 2030 يتجاوز بكثير الاستثمارات الحالية، فإن الصندوق يتحول من تقديم الأموال إلى التمويل. وتساعد شراكة الإمدادات التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان على تنشيط مشاركته مع مجموعة واسعة من الشركاء. وفي عام 2020، وقّع الصندوق 114 اتفاقاً جديداً للشراكة، واجتذب 70 شريكاً لأول مرة، وحشد أكثر من 41 مليون دولار من القطاع الخاص، منها 8 ملايين دولار استقادت منها الاستجابة لجائحة كوفيد-19.

71 - وأشادت الوفود في المجلس عموماً بصندوق الأمم المتحدة للسكان لاستجابته المرنة والمؤثرة لجائحة كوفيد-19. ورُحِّبَ بدوره التنسيق في جهود منظومة الأمم المتحدة لمواجهة كوفيد-19 بوصفه الوكالة الرائدة في مجال صحة الأم والشباب والشؤون الجنسانية وتوزيع لوازم الصرف الصحي والنظافة الصحية على النساء. وينبغي للصندوق أن يواصل الريادة في حماية المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، والتعجيل بالتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتوقعت الوفود أن تعيد الخطة الاستراتيجية الجديدة تأكيد ولاية الصندوق لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونتائج مؤتمر قمة نيروبي، استناداً إلى نهج قائم على حقوق الإنسان يعالج مسائل هيكلية/متعددة الجوانب عميقة الجذور. وينبغي للصندوق أن يبني على الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 في وضع خطته الجديدة، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تعزيز وتسريع الجهود الرامية إلى إنهاء وفيات الأمومة والعنف القائم على نوع الجنس التي يمكن الوقاية منها من خلال مبادرة تسليط الضوء والشراكة الخاصة بالإمدادات. وينبغي أن يبين إطار النتائج والموارد في الخطة الأهداف والغايات والنتائج المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ودور كل منظمة ومزاياها النسبية. وشجعت الوفود الصندوق على الاضطلاع بدوره في التعجيل بإصلاح الأمم المتحدة وتعزيز البرامج المشتركة الفعالة. ودعت الدول الأعضاء، التي هي في وضع يمكنها من القيام بذلك، إلى زيادة المساهمات في قاعدة التمويل الأساسية للصندوق، بما في ذلك من خلال اتفاق التمويل، لإعطاء الصندوق المرونة في دعم البلدان، لا سيما خلال الأزمات. وشجعت الصندوق على مواصلة إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في إطار جهوده الأوسع نطاقاً في مجال الابتكار وتعبئة الموارد.

72 - وقال أعضاء المجلس إن الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 ينبغي أن تستمر في إعطاء الأولوية للبلدان التي تواجه أوضاعاً إنمائية خاصة، مثل البلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً والبلدان المتوسطة الدخل والدول الجزرية الصغيرة النامية. ورحبت المجموعة بتركيز الصندوق على المكاتب المتعددة الأقطار، وتخصيص الأموال والعمل البرنامجي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، والنهج المفصل الذي تتبعه المجتمعات الأصلية ومجتمعات المنحدرين من أصل أفريقي في السياقات الريفية والحضرية. وأعربت عن تقديرها لقيام الصندوق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، وسلطت الضوء على دوره في دعم البلدان التي تتعامل مع انخفاض معدلات المواليد والمجتمعات التي ترتفع فيها معدلات الشيخوخة. ورحبت بالجهود التي يبذلها الصندوق لتعزيز القدرة المؤسسية على توفير الاتصالات المتعلقة بتغيير السلوك الاجتماعي للمراهقين والشباب. وينبغي للصندوق أن يستخدم الخطة الاستراتيجية الجديدة لتحديد سبل مبتكرة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وشجعت الصندوق على مواصلة الاستفادة من التحول الرقمي (التطبيب عن بعد) للوصول إلى أكثر الفئات تخلفاً عن الركب، وأكدت الأهمية المستمرة للبيانات/الأدلة المصنّفة التي يقدّمها الصندوق، وبناء القدرات الوطنية في تحديد الفئات السكانية الضعيفة.

73 - وشدّدت مجموعة من الوفود على أن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025 يجب أن تستند إلى نهج قائم على حقوق الإنسان، يركز على النتائج، وينسجم مع أهداف التنمية المستدامة، مع إعطاء الأولوية لأشدّ الفئات ضعفاً والفئات التي تعاني من أشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز والعنف. وفي حين يواصل الصندوق تعزيز الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة والحقوق الإنجابية، ينبغي أن يحافظ على دوره المعياري العالمي. وشجعت الصندوق على الاستفادة من الدروس المستخلصة من الجائحة عند وضع خطته الاستراتيجية الجديدة، بما يشمل مساعدة البلدان على تعزيز نظم الرعاية الصحية من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة وتوفير الإمدادات الصحية في مراحلها الأخيرة. وأضافت أن استمرار تركيزه على عدم ترك أحد خلف الركب أمر حاسم الأهمية للوصول إلى أشدّ الفئات ضعفاً، ومن بينها الأشخاص ذوي الإعاقة، استناداً إلى بيانات مصنّفة وذات نوعية جيدة. وتوقعت أن يعزّز الصندوق عمله الإنساني في الخطة الاستراتيجية الجديدة، بما في ذلك دوره الاستشاري الجنساني في الأزمات الحادة، ودعم التأهب والتصدي للأزمات في البيانات التي طال أمدها، والتنسيق بشأن العنف الجنساني في الأزمات.

74 - وقالت مجموعة أخرى إن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 يعطي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التوجيه الاستراتيجي لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة عندما يكون التقدم في خطر بسبب الجائحة. ويشمل ذلك المناخ، والتنوع البيولوجي، والتكنولوجيات الرقمية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والعنف ضد النساء والفتيات، والاستغلال والانتهاك الجنسيين، والتحرش الجنسي، والشباب. ولقد حُثَّت منظمات الأمم المتحدة على التعاون في وضع إطار قوي للرصد، يشمل المؤشرات المستندة إلى الأدلة التي ستدمجها كل منظمة في أطر النتائج الخاصة بها. وتعين أن تعمل المنظمات على توطيد عملية إصلاح الأمم المتحدة، وضمان التنفيذ الكامل لإطار الإدارة والمساءلة، وزيادة أوجه الكفاءة من خلال تنسيق العمليات التجارية، ومواءمة الأنشطة مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وتوقعت أن تعمل المنظمات على تعميم النهج المراعية للمناخ/البيئة، ودعم البلدان في التزاماتها بموجب اتفاق باريس، والحد من آثارها البيئية. وينبغي للمنظمات أن تعمل على إيجاد عالم شامل اجتماعياً تُلبى فيه احتياجات أشدّ الفئات ضعفاً ولا يترك فيه أحد خلف الركب. وتعني إعادة البناء على نحو أفضل ضمان التعافي المستدام والشامل والمتسم بالقدرة على الصمود، بما في ذلك تعميم استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة. وأبرزت أهمية التعجيل بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والخبرة في مجال المساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وتعزيز تعليم الفتيات وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بهن بالكامل، من خلال تحسين التنسيق مع الكيانات المعنية بالعمل الإنساني والسلام والأمن وتعزيز الترابط بين التنمية المستدامة والسلام. وينبغي للمنظمات أن تتخبط في التحليل والتخطيط المشتركين المبكرين القائمين على الوعي بالمخاطر وأن تكفل اتباع نهج يراعي ظروف النزاع. ويشمل ذلك تعزيز قيادة المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية، وهو عنصر أساسي في التأثير الذي تحدثه الأمم المتحدة في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات.

75 - وردا على ذلك، قالت المديرية التنفيذية إن ولاية الصندوق المتمثلة في عدم ترك أحد خلف الركب هي في صميم خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2025. وستواصل الخطة عمل الصندوق بشأن النتائج التحولية الثلاث باستخدام بيانات/أدلة مصنّفة، التي يستثمر فيها الصندوق وسيقتاسمها في جميع المناطق، مع المجتمع المدني والحكومات. وقد أدمجت هذه البيانات في السياسات والبرامج والتخطيط والتنفيذ والرصد/الإبلاغ، وساعدت على تعزيز نظم الإنذار المبكر الوطنية. وحلّل الصندوق التوجهات الكاسحة والتفاعل بين الديمغرافيا، والتحضر، والديناميات السكانية، ونوع الجنس، والمناخ، بما في ذلك تخطيط

السيناريوهات والتنبؤ بها، لإضفاء مزيد من الخفة والمرونة على الصندوق. وستدمج الخطة الجديدة أعمال الصندوق في مجال العمل الإنساني والتنمية والسلام في إطار الرصد والمساءلة ومؤشرات الأداء المحددة بحيث لا يترك أحد خلف الركب في سياقات تقديم المساعدة الإنسانية. وقالت إن الابتكارات البرنامجية تستحدث طرقاً لتسريع التقدم المؤثر على الصعيد المحلي، من خلال التفكير التدريجي مع شركاء القطاع الخاص والحلول الرقمية القائمة على البيانات.

76 - وأوضحت أن الصندوق في وضع مثالي للتقليل إلى أدنى حد من الأثر غير المتناسب الذي تحدثه جائحة كوفيد-19 على النساء والفتيات من خلال شراكاته لبناء القدرة على الصمود، لا سيما من خلال نظم الرعاية الصحية. وسيعتمد الصندوق على الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 من أجل تغيير العقلية وتحويل النساء والفتيات إلى عوامل تغيير في عملية صنع القرار. ويعد إضفاء الطابع المحلي على القيادة النسائية أمراً حاسماً، وهو جهد كان الصندوق فيه شريكاً نشطاً في ائتلافات العمل من أجل جيل المساواة، بما في ذلك تلبية احتياجات البلدان التي تمرُّ بحالات إنمائية خاصة. وقد أعطى الصندوق الأولوية لمرونة النظم وبناء القدرة على التكيف، لا سيما بالنسبة للبلدان التي تواجه أزمات ذات صلة بالكوارث/المناخ، مع زيادة خدماته ووجوده وتمويله في المكاتب المتعددة الأقطار، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتحديد سرد ونهج مشتركين من خلال قيادته في منظومة الأمم المتحدة. وعكف الصندوق على ترتيب مشاورات مع الجهات صاحبة المصلحة الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية لتحديد السياسات على نطاق المنظومة وتقديم الدعم التقني للمكاتب المتعددة الأقطار وتبسيطها. وقام الصندوق بتحسين قدرته على دعم المكاتب المتعددة الأقطار وتعزيز زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وزيادة دعمه لأقل البلدان نمواً من أجل قيادة تقديم الخدمات الأساسية في مجال مكافحة جائحة كوفيد-19، والتصدي للعنف الجنساني من خلال مبادرة تسليط الضوء.

77 - ورحب الصندوق بالتوجيهات الاستراتيجية للاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 والتركيز على تحسين تكامل السياسات والتخطيط والبرمجة والتنفيذ على نطاق المنظومة. وكان الصندوق في طليعة عملية إصلاح الأمم المتحدة، حيث قاد الجهود الجماعية الرامية إلى معالجة المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة وتحسين العمليات التجارية. ولا يزال الصندوق ملتزماً بنظام المنسق!!! المقيم وأطر التعاون، ويعمل مع منظمات الأمم المتحدة على وضع إطار جديد للرصد والإبلاغ على نطاق المنظومة.

78 - وقد أتاحت الموارد غير المقيّدة للصندوق أن يتسم بالخفة والمرونة في استجابته للجائحة، بما في ذلك التوزيع العادل للخدمات والأدوية الأساسية. ويعمل الصندوق على حشد الموارد لتنفيذ ولايته المتعلقة بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة عام 2030 بمنتهى المساءلة والشفافية. وناشدت المديرية التنفيذية الدول الأعضاء مساعدة الصندوق على بلوغ هدفه المتمثل في استقطاب 150 مساهماً أساسياً وتعزيز قدرته على تحقيق النتائج التحولية الثلاث. ويعكف الصندوق على بناء قاعدة مانحيه، وإذكاء الوعي، وإشراك الشركاء، وتعزيز الرؤية من خلال تحسين التواصل. ومن المهم أن يفهم الشركاء والأفراد كيف يساعد الصندوق في معالجة شواغلهم وتطلعاتهم، مع العلم أن الاستثمار في الفتيات يضمن عوائد الاستثمارات. ويكتف الصندوق من مشاركته مع المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإقليمية لاستكشاف التمويل المبتكر لولايته.

79 - وقالت نائبة المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج) إن الصندوق يتصدى لتزايد العنف الجنساني أثناء الجائحة، بما في ذلك من خلال لوحة المتابعة الخاصة بالعنف الجنساني لضمان

إعداد برامج مستتيرة. وعلى الصعيد الوطني، واصل الصندوق تقديم المشورة التقنية إلى السلطات لتعميم مراعاة العنف الجنساني في الخطط الوطنية للاستجابة لجائحة كوفيد-19 في السياقات الإنمائية والإنسانية على السواء.

80 - وقال نائب المدير التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الإدارة) إن الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 يوجه عملية وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة والميزانية المتكاملة للفترة 2022-2025. وتستند كلتاها إلى مبادئ الإدارة القائمة على النتائج، والسعي لتحقيق نتائج جماعية من خلال شراكات موسّعة/جديدة، وتحديد أولويات المناخ والبيئة، وتحسين إدارة الموارد البشرية، واستكشاف نهج مبتكرة لتعبئة الموارد، وضمان الشفافية والمساءلة، وكل ذلك من خلال منظور حقوق الإنسان، ونوع الجنس، والإعاقة، والشباب الذي يهدف إلى عدم ترك أحد خلف الركب.

سابعاً - التقييم

81 - عرض مدير مكتب التقييم تقرير التقييم الإرشادي للدعم الذي يقدّمه صندوق الأمم المتحدة للسكان للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقدمت نائبة المدير التنفيذية (البرنامج) رد الإدارة على التقرير.

82 - وفي المداخلة الوحيدة، رحّب أحد الوفود بالتوصية بأن ينشئ الصندوق مراكز امتياز بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وقبول الإدارة لتلك التوصية؛ وستكون هذه المراكز مهمة للغاية لنقل المعارف والتكنولوجيات والخبرات من الشمال إلى الجنوب. وتساءل الوفد عن الطريقة التي يعتزم بها الصندوق تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب من أجل نقل التكنولوجيا على نحو فعال؛ والسبل الكفيلة باستخدام الآليات القائمة، مثل مصرف التكنولوجيا التابع للأمم المتحدة؛ والطريقة التي يشجع بها الصندوق القطاع الخاص على الانضمام إليه؛ والطريقة التي يخطط بها الصندوق لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة خلال الجائحة لتعزيز قدرات التأهب/الاستجابة للأزمات بين بلدان الجنوب؛ والكيفية التي ستُدجج بها تلك الدروس في الخطة الاستراتيجية القادمة.

83 - وردا على ذلك، أكد مدير شعبة السياسات والاستراتيجيات للوفود أن الصندوق يعمل على التعاون فيما بين بلدان الجنوب تمسّياً مع إطار المؤتمر الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (خطة عمل بوينس آيرس +40) وقرار الجمعية العامة 291/73. وقال إن مراكز الامتياز التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان هي محركات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب توفر خبرات وتجارب فريدة ومركزية للبرمجة القطرية للصندوق. وتتعاون المراكز مع شركاء من القطاع الخاص. وأنشئت مؤخراً وحدة التعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة للصندوق، وهي تقوم بتحديد المعارف والخبرات والممارسات الجيدة، بما في ذلك ما يتعلق بجائحة كوفيد-19، وتتيحها للبلدان لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

84 - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتقييم الإرشادي للدعم الذي يقدّمه صندوق الأمم المتحدة للسكان للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (DP/FPA/2021/CRP.1) وبرد الإدارة على التقييم (DP/FPA/2021/CRP.2).

ثامنا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

- 85 - قدّمت نائبة المديرية التنفيذية للصندوق (البرنامج) لمحة عامة عن 12 برنامجا قطريا وثمانية تمديدات للبرامج القطرية. وفي المقابل، قام المديرون الإقليميون للصندوق للدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وشرق وجنوب أفريقيا، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وغرب ووسط أفريقيا، بالتفصيل في عرض وجهات نظرهم الإقليمية.
- 86 - وقدمت عدة دول أعضاء بيانات داعمة للبرامج القطرية.
- 87 - وطلب وفدا أذربيجان وأرمينيا أن يدرج بيان كل منهما في المحضر الرسمي للدورة العادية الأولى لعام 2021، على النحو المنصوص عليه في الرابطين التاليين: (أ) بيان أرمينيا؛ (ب) بيان أذربيجان.
- 88 - ووافق المجلس التنفيذي، وفقا للقرار 7/2014، وثائق البرنامج القطري لأذربيجان (DP/FPA/CPD/AZE/5 و Corr.1)، وإسواتيني (DP/FPA/CPD/SWZ/7)، وأوروغواي (DP/FPA/CPD/URY/4)، وأوزبكستان (DP/FPA/CPD/UZB/5)، وأوغندا (DP/FPA/CPD/UGA/9)، وبنما (DP/FPA/CPD/PAN/4)، وتونس (DP/FPA/CPD/TUN/10)، وجورجيا (DP/FPA/CPD/GEO/4)، والصومال (DP/FPA/CPD/SOM/4)، والصين (DP/FPA/CPD/CHN/9)، وكوت ديفوار (DP/FPA/CPD/CIV/8)، ومقدونيا الشمالية (DP/FPA/CPD/MKD/2 و Corr.1).
- 89 - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتمديد الأول لسنة واحدة للبرامج القطرية لبنغلاديش وتنزانيا وغينيا-بيساو وملديف، على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/2021/2، والتمديد الأول لمدة ستة أشهر لأرمينيا، على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/2021/2.Add.1 (انظر أيضا الوثيقة DP/FPA/CPD/ARM/4/Corr.1).
- 90 - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرامج القطريتين لغواتيمالا وفنزويلا والتمديد الرابع لمدة ستة أشهر للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية، على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/2021/2.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

تاسعا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

بيان المديرية التنفيذية

- 91 - قال مدير الحافظات الإقليمية، في معرض إلقاء البيان نيابة عن المديرية التنفيذية، إن مكتب الأمم المتحدة لخدمة المشاريع قد تكيف بسرعة وعلى نطاق واسع مع جائحة كوفيد-19، وحشد ما يقرب من 900 مليون دولار من أجل مشاريعه الخاصة بالتصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي من آثارها. وشمل ذلك شراء اللوازم/المعدات الطبية وتسليمها، وتوسيع القدرة على إجراء الاختبارات، وإدارة النفايات الطبية، والمساعدة في التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية. وفي عام 2021، يعكف المكتب على وضع خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2025، استنادا إلى الدروس المستفادة من الخطة السابقة ونجاحاتها، والخبرات في مواجهة جائحة كوفيد-19، والاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020، بالتعاون مع الشركاء.

وشهد المكتب طوال عام 2020 طلبا متزايدا على الخدمات في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ والوقاية واللوجستيات وفي الوصول إلى المجتمعات المحلية الضعيفة في أوضاع هشة - مما يدل على استمرار أهمية ولايته الفريدة التي يوجهها الطلب.

92 - وواصل المكتب تعزيز قدرته على دعم البنى التحتية الجيدة لمواجهة تغير المناخ والتكيف معه، وحماية المجتمعات مع عدم التسامح إطلاق في مجال الصحة والسلامة، وتوفير البنى التحتية التي تخدم الجميع على قدم المساواة. وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية، عمل المكتب مع الحكومات وسعى إلى إقامة شراكات ساعدت على بناء بنى تحتية مستدامة وقادرة على التكيف وشاملة للجميع على الصعيد الوطني، تتماشى مع خطة عام 2030 واتفاق باريس. وبالنظر إلى حجم الإنفاق العالمي على المشتريات، ونسبته من الناتج المحلي العالمي، وخطر الفساد، فإن المشتريات العامة تتيح فرصة للتعاون الإنمائي الذي يدافع عنه المكتب. ويساعد المكتب الحكومات على إطلاق هذه الإمكانيات من أجل التصدي للفساد، وضمان المنافسة العادلة، وبناء سلاسل إمداد مستدامة ومرنة كجزء من الانتعاش الوطني بعد انتهاء الجائحة. ولقد ساعدت هذه الجهود البلدان على تحقيق القيمة لقاء المال وضمان توافر التمويل العام حتى تتمكن البلدان من التحول إلى اقتصادات منخفضة الكربون، وتنفيذ أولويات التنمية الوطنية، والتعجيل بالتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

93 - ولا تزال المساواة بين الجنسين تحتل صدارة أولويات الشركات. وفي عام 2021، من المقرر أن يحقق المكتب التكافؤ الكامل للقوة العاملة، وهو يهدف إلى تحقيق التكافؤ على جميع المستويات القيادية العليا خلال الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، بما يتجاوز الأهداف على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بصرف النظر عن فئات الموظفين وطرائق التعاقد. ومن المهم بنفس القدر تركيز المكتب على إدارة الأصول على نحو مسؤول. ويعمل المكتب مع خبراء مستقلين لمواءمة احتياجاته التشغيلية الدنيا مع سمته التنظيمية الحالية. وقد عزز تحوله إلى نظام آلي ومركزي لإدارة الخزائنة والنقد التخطيط المالي وكفل شفافية العمليات وإدارة المخاطر المالية بشكل أفضل. وظل المكتب ملتزما بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وكفالة استجابة البنى التحتية لاحتياجات المرأة، وإشراك المرأة في مشاريع البنى التحتية، والتأكد من أن مشاريع المشتريات لا تزال تقيّد النساء والفئات الأخرى الممثلة تمثيلا ناقصا. وواصل المكتب الإبقاء على متوسط رسوم منخفضة للشركاء، وأظهرت استجابته لجائحة كوفيد-19 أن تعزيز الشراكات أدى إلى استجابات أكثر فعالية.

94 - وكررت الوفود بوجه عام تأكيد دعمها لنموذج الأعمال التجارية الفريد للمكتب الذي يعتمد على التمويل الذاتي ويقوم على الطلب؛ وولايته في مجال البنى التحتية التي تتأقلم مع تغير المناخ، والمشتريات المستدامة، وإدارة المشاريع؛ وقدرته على مواجهة التحديات غير المتوقعة مثل جائحة كوفيد-19 من خلال الابتكار. وأثبتت على الاستجابة المرنة والسريعة للمكتب في مواجهة جائحة كوفيد-19، من خلال شراء اللقاحات والمعدات الطبية، وشراء اللوازم الطبية وتسليمها، وتوسيع القدرة على إجراء الاختبارات، والاضطلاع بحملات التطعيم، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة. وأكدت استجابة المكتب لجائحة كوفيد-19 على وضعه المثالي في الوصول إلى الفئات السكانية التي يتعذر الوصول إليها في المناطق النائية والسيارات الهشة. وأيدت الوفود التعاون بين المكتب والقطاع الخاص والشراكات بين القطاعين العام والخاص بوصفها عوامل محركة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وشجعت المكتب على مواصلة تبادل ممارساته المستدامة من خلال المبادرة العالمية لتقارير الأداء والعمل مع الحكومات لإضفاء مزيد من الشفافية عليها. ورحبت

باستمرار ارتفاع الطلب على خدمات المكتب، وطلبت تفاصيل عن جهود المكتب الرامية إلى تلبية هذا الارتفاع، بما في ذلك الاستفادة من البنية التحتية الرقمية وبناء القدرات الوطنية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وتوقعت أن تعكس الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 وتدمج الدروس المستفادة من الخطة الاستراتيجية الحالية وجائحة كوفيد-19.

95 - ورَّحَّب أعضاء المجلس بما حقَّقه المكتب من نجاحات في تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمساواة بين الجنسين، وإدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مواجهة الأزمات، ومنظور المساواة بين الجنسين في تمويل المشاريع. وأعربوا عن التقدير لقدرة المكتب على الاستجابة بسرعة في الأزمات وزيادة التدخلات. ورحبوا بمشاريع المكتب التي تضيف طابعاً رقمياً على البرامج التعليمية لضمان استمرار مشاركة الأطفال في نظم المدارس الرسمية طوال فترة الجائحة، وأعربوا عن الدعم لجهود المكتب الرامية إلى كفالة تكافؤ الفرص للنساء والأعمال التجارية التي تملكها النساء. والتمس أعضاء المجلس تفاصيل عن عمل المكتب مع البلدان المتوسطة الدخل والفوائد المحتملة لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ورحبوا باستخدام المكتب للمشتريات لتقديم مجموعات اختبار فيروس نقص المناعة البشرية إلى الدوائر الصحية وعمله لبناء مركز لتدريب القابلات. ولاحظوا ركود حجم أعمال المكتب مع منظمات الأمم المتحدة في حين أن الطلب على خدماته ازداد مع الشركاء، وشجعوا المكتب على تحديد إمكانات لم تستغل بعد لتحقيق مكاسب في الكفاءة، لا سيما في مشتريات الأمم المتحدة.

96 - ورحبت مجموعة من الوفود من الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ بعلامات إيجابية مبكرة تدل على زيادة التعاون بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والمكتب، ولا سيما في مجال تطوير البنى التحتية القادرة على الصمود، والاستدامة وبناء القدرات في نظم المشتريات الوطنية والقطاع الصحي. ورَّحَّبت باستجابة المكتب لجائحة كوفيد-19 وشراء اللوازم الطبية، وأعربت عن تقديرها لمشروعه في حالات الطوارئ لمكافحة السل لدعم التشخيص المبكر والعلاج، مما يساعد على تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة. ورحبت بجهود المكتب الرامية إلى إدماج بناء القدرات الوطنية وإشراك المجتمعات المحلية خلال تطوير البنى التحتية لتعزيز المؤسسات والخبرات المحلية. وأثنت على الحضور المتزايد للمكتب في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك عمله في بناء مساكن قادرة على التكيف مع تغير المناخ.

97 - وأكدت مجموعة أخرى، إدراكاً منها لأثر الجائحة على المكاسب الإنمائية، الحاجة إلى تجديد الفكر، وإلى ابتكار أفضل، وإقامة شراكات جديدة، لا سيما مع القطاع الخاص. وشجعت المكتب على أن يكون مبتكراً في خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2025 وأن يواصل التركيز على التنفيذ من أجل التأثير. وأشادت بما يبذله المكتب من جهود لإقامة شراكات جديدة والاستفادة من الشراكات الطويلة الأمد، وتعزيز الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص لتعزيز التعافي والتجديد والقدرة على الصمود من خلال مبادرة الاستثمارات المؤثرة في البنى التحتية المستدامة (المبادرة S3I). وتوقعت المجموعة أن ترد الدروس المستفادة من الجائحة ومركز الابتكار العالمي في الخطة الاستراتيجية الجديدة. ورحبت بتحسين التوازن بين الجنسين بين الموظفين، وتعزيز إدماج المساواة بين الجنسين في المشاريع، وبالجهود المبذولة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسين والتحرش الجنسي والتصدي لها، وشجعت ثقافة عدم السكوت. وتوقعت أن تطبق استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة في جميع عمليات المكتب.

98 - وردا على ذلك، قال مدير الحافظات الإقليمية إن المكتب ركز، سعياً لتلبية الطلب المتزايد، على تعزيز القدرات الداخلية، بما في ذلك مواصلة التعلم المصمم خصيصاً حسب الاحتياجات، وتعزيز حافظة قوائم المرشحين النهائيين/المرتبطتين بعقود استبقاء، وزيادة عدد مجامع المواهب. وبالتوازي مع ذلك، أعطى المكتب الأولوية لبناء القدرات الوطنية في أقل البلدان نمواً من خلال تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لضمان تنفيذ البرامج الوطنية من خلال استخدام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الصعيدين الوطني والمحلي، مع تعريضها للمعايير الدولية وأفضل الممارسات. وعلى الرغم من ارتفاع الأسعار وإخراج الموظفين، قدم المكتب خدمات متواصلة في أقل البلدان نمواً طوال فترة الجائحة. ومن الناحية الهيكلية، كان التحول الرقمي للمكتب عاملاً تمكينياً حاسماً دفع بقدر أكبر من الفعالية والكفاءة في دعم الشركاء وبناء القدرات الوطنية. وفي عام 2020، نفذ المكتب أكثر من 50 في المائة من مشاريعه في البلدان المتوسطة الدخل. وشمل ذلك العمل الذي يقوم به المكتب في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل بناء أفضل ممارسات الضمان الاجتماعي وتعزيزها وتبادلها في جميع أنحاء منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وعلى الصعيد الداخلي، يحرز المكتب تقدماً مطرداً في تحقيق المساواة بين الجنسين، حيث تزايدت نسبة القوة العاملة النسائية فيه من 39 إلى 46 في المائة في غضون سنتين.

99 - وقال مدير ممارسات ومعايير التنفيذ إن من الأمثلة على بناء قدرات المكتب على الصعيد القطري مبادرته المتعلقة بالبنية التحتية القائمة على الأدلة. وهذا النهج هو الأساس الذي تقوم عليه القيادة الفكرية للمكتب ومشاركته التنفيذية مع الحكومات، مما يساعدها على اتخاذ قرارات مستنيرة وضمان التنفيذ وتحقيق الحد الأقصى من الأثر طوال دورة حياة البنى التحتية. وشمل ذلك ضمان أن تكون الاستثمارات في دورة الحياة كافية وأن تحقق أقصى الأثر مع الاستفادة على نحو أفضل من الموارد الوطنية القائمة. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت أداة تمويل البنية التحتية المستدامة التي وضعها المكتب البلدان على تحديد خيارات التمويل. وعمل المكتب يداً بيد مع الحكومات، ونقل المعارف والخبرات، وساعد في إعادة هيكلة الأفرقة الوطنية لتخطيط البنى التحتية وتنفيذها، كما أنشأها. وبالمثل، فإن خبرة المكتب في مجال المشتريات المستدامة مهمة في مساعدة الحكومات على تنويع وتعزيز النظام الغذائي ومرونة سلسلة الإمداد. وقد استكملت هذه الجهود عمل المكتب لمساعدة الحكومات على مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية، وفتح باب المنافسة الفعالة، وتحرير الأموال العامة من أجل التنمية. وفيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني، اتبع المكتب نهجاً يتألف من خمسة مسارات: القيادة، والسياسة العامة والعمليات، وبناء الموارد والقدرات، وتقاسم المعارف، والرصد/الإبلاغ. واستخدم المكتب مجموعة من الأدوات في كل مسار لإدماج المنظور الجنساني في حافظة الاستدامة والقدرة على الصمود. وعمل المكتب في المراحل النهائية لضمان الحماية في مجال المشتريات من خلال برنامج كفاية المسؤولية في التعاقد مع البائعين، وهو برنامج لتقييم البائعين، والتفتيش، والتخطيط لاتخاذ إجراءات تصحيحية. وكفل المكتب أن يعمل بائعو المكتب على نحو مسؤول، وباتساق مع أعلى معايير النزاهة، ومع التركيز على حقوق الإنسان ومعايير العمل وتكافؤ الفرص ومدونة قواعد السلوك والصحة والسلامة وإدارة الجودة والإدارة البيئية.

100 - وقالت كبيرة الموظفين الماليين ومديرة شؤون الإدارة إن الرقمنة ستحتل موقعا بارزا في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، وسيُسترشد بها في تعاون مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مع منظمات الأمم المتحدة. وفي عام 2020، قام المكتب بأتمتة نظام إدارة الخزائنة، مما أتاح أداء معظم المدفوعات من خلال مركز الخدمات المشتركة في بانكوك. واستفاد المكتب من مشاركته في شراكة البنك

الدولي الاستشارية لإدارة الاحتياطات للحصول على المشورة وأفضل الممارسات بشأن اختيار نظام لإدارة الخزانة. وأتاحت الرقمنة للمكتب إجراء تدريب إلكتروني على نظام إدارة الخزانة استفاد منه 700 موظف على الصعيد العالمي في عام 2020. وكان التحول الرقمي للمكتب وسيلة هامة لتوجيه الدروس المستفادة من الجائحة إلى الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، بما في ذلك تحليل الآثار الطويلة الأجل على توفير قوة عاملة عن بعد، وكيف ينبغي للمكتب أن يقوم بالحفاظ على التنفيذ ويوسع نطاقه.

101 - وأحاط المجلس علماً بالعرض الذي قدّمته المديرية التنفيذية للمكتب.

عاشر - مسائل أخرى

كلمة رئيسة مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة

102 - أطلعت رئيسة مجلس الموظفين المجلس على التحديات التي يواجهها الموظفون في مواجهة ضغوط العمل أثناء جائحة كوفيد-19، بما في ذلك الصعوبات التي ينطوي عليها العمل عن بعد وآثاره النفسية الاجتماعية، سواء على صعيد المقر أو على الصعيد القطري.

103 - وأكدت مجموعة من الوفود، إدراكاً منها لأثر الجائحة على الموظفين، أن المنظمات مسؤولة عن ضمان بيئة عمل صحية تراعي الظروف الشخصية للأفراد، وتتصدى للعنف العائلي، وتمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وأعربت عن تقديرها للخطوات التي اتخذتها الإدارة لتلبية احتياجات الموظفين وتعزيز الالتزامات، وشجعت البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة الحوار مع الموظفين ومجلس الموظفين. وحثت المنظمات طوال فترة الجائحة على مواصلة عملية إصلاح الأمم المتحدة، وضمان إشراك الموظفين بطريقة شفافة وشاملة للجميع. وستظل المسائل المتعلقة بالموظفين أولوية بالنسبة للدول الأعضاء؛ وهدف الإصلاح هو إضفاء الفعالية والكفاءة على المنظمات في تنفيذ خطة عام 2030 - وهذا ليس ممكناً إلا إذا عمل الموظفون في بيئة آمنة ومرضية.

104 - وقال أحد الوفود إن عمل مجلس الموظفين يبين الحاجة إلى هياكل وخطوط اتصال قوية بين الموظفين والإدارة. وشدد على ضرورة تعزيز احتضان الجميع والنهج القائم على حقوق الإنسان في العمل عن بُعد، والتصدي للتمييز، وتعزيز العمل اللائق.

105 - ورداً على ذلك، أثنى مدير الموارد البشرية في صندوق الأمم المتحدة للسكان، على مجلس الموظفين لالتزامه تجاه الموظفين أثناء تفشي الجائحة. وقد ازدادت الطلبات على الموظفين، ويرجع ذلك جزئياً إلى تأثير كوفيد-19 على ولاية الصندوق وعلى النساء والفتيات على الصعيد العالمي. وقد أنشأ الصندوق أفرقة عاملة مشتركة بين الشعب لتوجيه الموظفين ودرب المديرين على إدارة العمل عن بُعد. وعمل الصندوق مع منظمات الأمم المتحدة من خلال شبكات الموارد البشرية والأفرقة المشتركة بين الوكالات ومجلس الموظفين لدعم الموظفين والأفراد. وفي الفترة 2019-2020، عمل مجلس الموظفين مع رابطات الموظفين على المستوى الوطني، مما عزز شبكات الصندوق العالمية لموظفيه واتصالاتهم على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ومما له أهمية خاصة التزام الصندوق بالعناية، التي عززها في عام 2020 من خلال برنامج مساعدة الموظفين وإدخال موارد واجب العناية والمشورة الإقليمية. وأنشأ الصندوق أماكن

آمنة مفتوحة للموظفين لتبادل الخبرات، مما ساعد بشكل جماعي على وضع إجراءات وأطر تدعم بيئة عمل متنوعة وشاملة للجميع.

106 - ورحبت كبيرة الموظفين الماليين ومديرة شؤون الإدارة في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالانخراط البناء لمجلس الموظفين وأثنت على التزام موظفي المكتب وقدرتهم على الصمود وقابليتهم للتكيف. وعمل المكتب على كفالة التواصل المنتظم والتوجيه الواضح وتوفير الموارد للموظفين، بسبل منها تقديم المشورة في مجال الصحة العقلية والرفاه ومعالجة الإجهاد. وبذل المكتب جهوداً قوية لدعم الإدارة والموظفين وتهيئة بيئة عمل منتجة وشاملة للجميع.

107 - وقال مدير مكتب الموارد البشرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن البرنامج الإنمائي يقدم المشورة للموظفين ويتيح الحصول على الخدمات الصحية عن بُعد، بغض النظر عن الوضع التعاقدية، ويطبق القواعد/الإجراءات التي تمكن الموظفين من الإنجاز. وكلف مدير البرنامج فرقة عمل قُدمت عدة توصيات تنتظر فيها القيادة العليا لمعالجة المسائل المتصلة بالتنوع. وكان من أبرز هذه الجهود استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "موظفون لعام 2030"، التي تكفل للبرنامج الإنمائي زيادة قدرته على الإنجاز إلى أقصى حد عن طريق اجتذاب المواهب المتنوعة من أرفع الكفاءات واستبقائها.

108 - ورداً على ذلك، قالت الرئيسة إن المجلس يسعى إلى أن يعكس الدروس وأن يحدد كيفية تحسين الظروف. ويشمل ذلك التوفيق بين السرديات عبر المنظمات، بحيث تعكس بشكل أفضل شواغل وتوقعات الموظفين، لا سيما على الصعيد القطري، من خلال الإدارة ومجلس الموظفين ورابطات الموظفين المحلية. وحرص المجلس على استخدام الدروس لتحسين الحوار بغية منع وتعزيز المزيد من المسؤولية والمساءلة المشتركة.

الجزء الثاني

الدورة السنوية لعام 2021

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من 7 إلى 11 حزيران/يونيه 2021

أولا - المسائل التنظيمية

- 1 - عقد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع دورته السنوية لعام 2021 افتراضيا، بشكل استثنائي، بسبب جائحة كوفيد-19، في الفترة من 7 إلى 11 حزيران/يونيه 2021.
- 2 - واعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام 2021 (DP/2021/L.2) واعتمد تقرير الدورة العادية الأولى لعام 2021 (DP/2021/12).
- 3 - وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام 2021 في الوثيقة DP/2021/27، المتاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.
- 4 - ووافق المجلس التنفيذي في قراره 13/2021 على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام 2021:

الدورة العادية الثانية لعام 2021: من 30 آب/أغسطس إلى 3 أيلول/سبتمبر 2021.

بيان رئيس المجلس

- 5 - قال رئيس المجلس إن عام 2021 كان عامًا حرجًا، حيث كانت منظمات الأمم المتحدة تضع خططًا استراتيجية جديدة، للفترة 2022-2025، بينما واصلت الاستجابة لأزمة جائحة كوفيد-19. وكانت المنظمات بحاجة إلى البناء على العمل الذي تم حتى الآن، مع مراعاة تأثير الجائحة وإعادة التنظيم بشكل مبتكر لمواجهة التحديات والاحتياجات والتوقعات الجديدة في أثناء العمل بموارد مالية محدودة. وكان هدف المكتب يتمثل في إتاحة المجال لإجراء مشاورات استراتيجية وشاملة وشفافة ومثمرة، والتعاون والتنسيق مع المجالس التنفيذية الأخرى. وقد أوضح الاجتماع المشترك كيفية تنفيذ المنظمات للاستعراضات الشاملة للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية لمنظومة الأمم المتحدة 2020 (A/RES/75/233) وإصلاح الأمم المتحدة خلال جائحة كوفيد-19. ويحتاج هذا التعاون إلى مزيد من التعزيز، بما في ذلك من خلال اتخاذ قرارات مشتركة بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. وكانت جائحة كوفيد-19 بمثابة تغيير في مجريات الأمور، ومع بقاء أقل من 10 سنوات حتى عام 2030، ظل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على رأس الأولويات.

الجزء المشترك

ثانيا - تحديث بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

- 6 - باستخدام أمثلة قطرية، قام كل من نائب المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الإدارة)، ومدير مكتب العلاقات الخارجية والتوعية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمستشار العام ومدير مكتب الاتصال في نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بإطلاع المجلس على جهودهم التنظيمية الجماعية والفردية المبذولة لتنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020.

7 - وبوجه عام، شددت الوفود على الأثر غير المتناسب للجائحة على البلدان النامية، والدور الخاص لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والصحية، بما في ذلك ضمان الحصول على اللقاح وتوزيعه من خلال زيادة التنسيق والاتساق والمرونة وتعزيز نظام المنسقين المقيمين.

8 - وشددت مجموعة من الوفود على ضرورة تنفيذ استعراض عام 2020 الذي يجري كل أربع سنوات، وإدراج مبادئه في الخطط الاستراتيجية، للفترة 2022-2025. وأثنت على الاستجابة الجماعية للمنظمات للآثار الاجتماعية والاقتصادية والصحية للجائحة، وشددت على دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز الانتعاش المستدام والشامل، بما في ذلك الحفاظ على المناخ والتنوع البيولوجي. وكان التعافي من جائحة كوفيد-19 فرصة لجعل الاقتصاد العالمي أكثر مرونة وشمولية واستدامة. لذا، يجب على منظومة الأمم المتحدة تطوير نهج مستجيبة للبيئة، وقائمة على حقوق الإنسان ومراعية للمنظور الجنساني في خططها الاستراتيجية وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة بما يتماشى مع التزامات خطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاق باريس وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث. ويُعد دمج المناخ والبيئة في التعاون الإنمائي فرصة لإبراز تكامل الأمم المتحدة على المستوى القطري.

9 - وقالت وفود أخرى إن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تمت إعادة تنظيمها، عبر نظام المنسقين المقيمين المستقل والمخول، كانت أداة لتكثيف الاستجابة على نطاق المنظومة للاحتياجات الخاصة بكل بلد، ودفع عجلة الانتعاش العالمي السريع والمرن والشامل. كما شددت على أن المساءلة المتبادلة بين المنسقين المقيمين ومنظمات الأمم المتحدة ينبغي أن تكون متوازنة، بما يكفل التنفيذ الفعال. وتظل المواءمة بين الأطر المتكاملة للنتائج والموارد عند الاقتضاء، حاسمة، وكذلك تعزيز الموارد الأساسية وتصميم نماذج أعمال ابتكارية. وينبغي ألا تؤثر تكاليف التنسيق على موارد البرنامج، وهي حالة ينبغي أن يتناولها استعراض نظام المنسقين المقيمين. وقد رحبت الوفود بالقيادة التقنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في خطط الاستجابة الاجتماعية والاقتصادية، وطلبت تفاصيل بشأن خطط تحقيق الأهداف وسط تزايد القيود على الموارد. وشجعت المنظمات على استكشاف خيارات توفير التكاليف وسعت إلى الحصول على أمثلة عن كيفية مساعدة إصلاح الأمم المتحدة في تحرير الموارد وتجنب الازدواجية والمساهمة في تنفيذ خطة عام 2030.

10 - وردًا على ذلك، قال نائب المدير التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الإدارة) إن الصندوق يعمل على مواءمة خطته الاستراتيجية الجديدة مع الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020، ويعمل على تعميم مراعاة حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتعزيز الجهود المبذولة لمعالجة جوانب المناخ والتنوع البيولوجي في ولايته، وإدماجها كموضوعات شاملة في خطته الاستراتيجية، للفترة 2022-2025. وعلى الصعيد القطري، ركز صندوق الأمم المتحدة للسكان على تعزيز القدرات الوطنية من خلال بحوث البيانات وإسداء المشورة بشأن السياسات بحيث تعكس الاستجابات الوطنية للمناخ وحفظ التنوع البيولوجي تأثيرها على صحة المرأة الجنسية والإنجابية وتعزيز المساواة بين الجنسين. وكان الحد من البصمة المناخية للصندوق على المستوى القطري جزءًا لا يتجزأ من نهج الصندوق تجاه تغير المناخ. وكانت جميع برامج صندوق الأمم المتحدة للسكان متمشية مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والأولويات الوطنية، كما هو موضح في تقارير النتائج المشتركة.

11 - وقال مدير مكتب العلاقات الخارجية والتوعية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن عملية إعادة التنظيم ساعدت في تعزيز اتساق عمل الأمم المتحدة على المستوى القطري. وأظهرت أفضل الممارسات

العمل الجماعي والحوافز التي حشدت كيانات الأمم المتحدة حول أهداف مشتركة، متجذرة في المساءلة المتبادلة والقيادة الشاملة تحت إشراف المنسقين المقيمين. وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقود الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة السادس والعشرين بشأن تغير المناخ لعام 2021، حيث قام بتوجيه المساهمات المحددة وطنياً في 118 دولة وإدماج المسائل المتعلقة بالمناخ/التنوع البيولوجي في الخطط/الميزانيات الوطنية. وعلى الصعيد الداخلي، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يسعى إلى تقليل أثره من خلال مبادرته "خضرة المنظمة الزرقاء". وفيما يتعلق بالعمليات التجارية، شهدت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية زيادة بنسبة 57 في المئة في مكاسب الكفاءة في الفترة 2019-2020، وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعادة توجيه 355 مليون دولار من الوفورات في التكاليف من التحولات الداخلية إلى البرمجة في الفترة 2018-2020. ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجهود المشتركة بين الوكالات من خلال المجموعة المعنية بالابتكارات في مجال الأعمال.

12 - وقال المستشار العام ومدير مكتب الاتصال في نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، إن المكتب، بصفته منظمة مدفوعة بالطلب، وغير مقيمة إلى حد كبير، يعمل من خلال أفرقة قطرية ومكاتب متعددة الأقطار، عقب أحداث تقع على المستوى القطري ويتدخل حسب الحاجة. ورحب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالنهج المتكامل للمجلس في الفترة التي سبقت اعتماد الخطط الاستراتيجية، للفترة 2022-2025، ما سمح بظهور مناقشات بشأن القضايا المشتركة. وقد ساعد التركيز على نظام المنسقين المقيمين وتطوير إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة على تركيز عمل المنظمات على المستويين القطري والمحلي وعكس الأولويات القطرية بشكل أفضل في الخطط الاستراتيجية الجديدة. وقد دفع هذا التحول المكتب إلى السعي إلى تحقيق قدر أكبر من التقارب مع الجهود المبذولة على نطاق المنظومة، ولا سيما على الصعيد القطري.

13 - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتحديث بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

ثالثاً - المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

14 - قدم مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير السنوي لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي أجريت في عام 2020 (DP/2021/14)؛ وقدم مدير مكتب الإدارة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رد الإدارة. وقدم مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، بصندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق بشأن أنشطة التدقيق الداخلي والتحقيق في عام 2020 (DP/FPA/2021/6) والمرفقات)، والرأي بشأن ملاءمة إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة صندوق الأمم المتحدة للسكان وفعالية (DP/FPA/2021/6/Add.1) والتقرير السنوي للجنة الاستشارية المعنية بالرقابة (DP/FPA/2021/6/Add.2). وقدم نائب المدير التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الإدارة) رد الإدارة (DP/FPA/2021/CRP.6). وقدم مدير فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقرير السنوي عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في عام 2020 (DP/OPS/2021)؛ وقدم المستشار العام ومدير مكتب الاتصال في نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع رد الإدارة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

15 - قالت مجموعة من الوفود، التي أعربت عن ارتياحها لجهود المواءمة، إن تقارير مراجعة الحسابات والتحقيقات ينبغي أن تزود المجلس بأوصاف للعمل ورؤى/تحليل بشأن الآثار الأوسع نطاقاً لنتائج مراجعة الحسابات والتحقيقات. وتطلعت إلى نتائج مجموعة عمل مراجعة الحسابات وتفاصيل ما يمكن توقعه في المستقبل. وقد طلبت معلومات عن حافظات الصندوق الرأسي وعمليات مراجعة الحسابات الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مشيرة إلى أن مراجعة حسابات الصندوق الأخضر للمناخ قد اكتملت، وأن المراجعة التي أجرتها شركة الاستشارات المالية، BDO، لحافضة الصندوق الأخضر للمناخ جارية، وأن عمليات مراجعة الحسابات المنتظمة للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا كانت تُجرى - مما ساعد على تحديد نقاط القوة والضعف لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ المشاريع الممولة من خلال الصناديق الرأسية. وقد سعت للحصول على توضيح بشأن ما إذا كانت ستكون هناك تغييرات في النهج الكلي لإدارة الصناديق الرأسية بالنظر إلى مشاكل مراجعة الحسابات المتكررة.

16 - وأثنت وفود أخرى على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لزيادة معدلات التنفيذ على الرغم من الجائحة ولعدم وجود توصيات غير منقذة منذ فترة طويلة لأول مرة منذ 10 سنوات. وبالنظر إلى مجالات الاهتمام المتكررة - بما في ذلك إدارة البرامج/المشاريع، والمشتريات، والإدارة المالية، والنهج المنسق للامتثال للتحويلات النقدية، والحوكمة، والموارد البشرية، وإدارة السفر - تم تشجيع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة معالجة نقاط الضعف والمشاكل الكامنة. وأشارت إلى الانخفاض بنسبة 44 بالمئة في الادعاءات الجديدة وانخفاض مستوى الخسائر المالية بسبب الغش، وطلبت تفاصيل عن الديناميات الكامنة وراء انخفاض مزاعم الاحتيال إلى النصف تقريباً في عام 2020. وشجعت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على العمل مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى لتنسيق تعاريف/تقارير مراجعة الحسابات والتحقيقات. وطلب أحد الوفود توضيحاً بشأن الإجراءات التي يتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعالجة النهج العالمي غير الكافي المبلغ عنه لدعم المكاتب القطرية، نظراً إلى شواغل المانحين بشأن إشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مشاريع الصندوق الأخضر للمناخ ومشاركته فيها.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

17 - أعربت الوفود عن تقديرها للأعمال الرقابية التي قام بها مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق وأثنت على صندوق الأمم المتحدة للسكان للتحسينات التي أدخلت على إدارة سلسلة التوريد داخل البلدان، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19. وأعربت عن دعمها لمواصلة تعزيز سياسات المشتريات وإجراءاتها على المستوى المحلي، والاعتراف بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات مقارنة بالسنوات السابقة. وحُث الصندوق على معالجة التراكم المستمر للتحقيقات المعلقة وتعزيز التزامه بعدم التسامح مطلقاً مع الفساد من خلال الموارد المالية وموارد الموظفين الكافية. وبينما تم الترحيب بالوظائف الإضافية لأداء مهمة مراجعة الحسابات، لوحظ أنها قد لا تكون كافية لمواجهة عبء التحقيق المتزايد والمعقد باستمرار. وتم الإعراب عن القلق من أنه، من عمليات مراجعة الحسابات التي تم الانتهاء منها في عام 2020، تم تصنيف 74 بالمئة على أنها "بحاجة إلى تحسين كبير". ولم يتم تصنيف أي منها على أنها "فعالة". وبالنظر إلى عدم استدامة الحالة، كان هناك طلب للحصول على رأي الإدارة في التدابير اللازمة لإحداث تغيير إيجابي سريع.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

18 - أُثني على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لاتباعه نهجًا قويًا يركز على الضحايا في التعامل مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وطُلبت تفاصيل عن الخطوات التي يتخذها لضمان اتباع نهج أكثر قوة وفعالية لامتنال البائعين لقواعد وإجراءات الشراء الخاصة به.

19 - وردًا على ذلك، قال مدير مكتب الإدارة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن عمليات مراجعة الحسابات المتعلقة بحافظة الصندوق الرأسي للبرنامج الإنمائي قد أسهمت في تعزيز إدارة/تنفيذ البرنامج. ولا يزال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزمًا بمعالجة توصيات مراجعة الحسابات في الوقت المناسب وقد نفذ 70 بالمئة من توصيات مراجعة الحسابات ذات الصلة بالصندوق الأخضر للمناخ. وكان من المتوقع أن ينفذ التوصيات المتبقية في الوقت المحدد قبل نهاية عام 2021. وشملت الأمثلة المعروضة سياسة مكافحة غسل الأموال الجديدة، وتدابير مكافحة تمويل الإرهاب، وإجراءات التشغيل الموحدة الجديدة لبرامج الصناديق الرأسية، والمتطلبات الجديدة لإجراءات المتابعة على المستوى القطري لتقييم المخاطر. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإنشاء نُظم، مثل التخطيط الجديد للمخاطر في المؤسسة، لمعالجة المشاكل المتكررة.

20 - وأكد مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التزام البرنامج الإنمائي بالمواءمة بين الوكالات، مع التأكيد على أن تتسابق تقارير مراجعة الحسابات بين المنظمات التي لديها هياكل إدارية مختلفة أمر صعب. وأشار إلى أن مكاتب مراجعة الحسابات تعمل على تبسيط عملها وتوسيع قدرتها على تكوين رؤى. وفيما يتعلق بالصندوق الأخضر للمناخ، رحب مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات بالطريقة التي عالجت بها إدارة البرنامج الإنمائي المخاطر التي حددتها مراجعة الحسابات. وعلى الرغم من مخاوف مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، فقد تم تنفيذ ما يقرب من 70 بالمئة من التوصيات. ويتمثل التحدي الرئيسي في جعل التغييرات مستدامة في حافظة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشكلت الرقابة على الشركاء المنفذين فرصة لإعادة التفكير في هيكل الرقابة المؤسسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى يتسم بالقوة والاستدامة والموثوقية. وتفاوتت الخسارة المالية من سنة لأخرى. وفي عام 2019، كانت مهمة. لم يكن هذا هو الحال في عام 2020 وسيكون عام 2021 مختلفًا. وتمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من معالجة مزاعم سوء السلوك المالي فور ظهورها. وأجرى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات اختبارات للمشاريع الممولة من الصندوق الأخضر للمناخ من خلال عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية، مما أتاح فهمًا أوسع للمشاكل المحددة في حافظة الصندوق الأخضر للمناخ.

21 - وأكد نائب المدير التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الإدارة) التزام الصندوق بالعمليات المنسقة المشتركة بين الوكالات والرصد الدقيق لتنفيذ الصندوق لتوصيات مراجعة الحسابات من خلال لجنة رصد مراجعة الحسابات. وسيساعد نظام تخطيط موارد المؤسسات الجديد في مراقبة عمليات الشراء. ويعمل الصندوق على معالجة تراكم التحقيقات المعلقة عن طريق زيادة الموارد في الميزانية المتكاملة التالية، على الرغم من الحاجة إلى اتباع نهج حصيف في الميزانية. وشمل ذلك تخصيص مزيد من الموارد لوظيفة التحقيق التابعة لمكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، بما في ذلك ثلاث وظائف إضافية. ولا يزال الصندوق ملتزمًا بعدم التسامح مطلقًا مع الغش والفساد.

22 - واستكملت مديرة مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، البيان المتعلق بتنسيق وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات الذي أدلى به مدير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشارت إلى أنه بالنسبة لوظيفة التحقيق، تعمل الصناديق والبرامج على مواءمة التعاريف وإيجاد أرضية مشتركة إلى أقصى حد ممكن، على الرغم من الأطر القانونية المختلفة. وفيما يتعلق بعمليات مراجعة الحسابات التسعة التي أجراها في عام 2020 مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات، ركّز على المكاتب القطرية عالية المخاطر، التي، نظرًا إلى ملفها الشخصي، كانت أكثر عرضة للمشكلات. ومن بين 166 وحدة عمل خاضعة للمراجعة، أجرى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات مراجعة كاملة لستة مكاتب قطرية. علاوة على ذلك، أنهى مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات عمليات مراجعة الحسابات لمنطقتين باستخدام طريقة مراجعة الحسابات عن بُعد (مع التركيز على المعاملات)، ويغطي كل تقرير 20-25 مكتبًا قطريًا وإقليميًا، وأنهى المراجعة المالية لبرنامج رئيسي واحد في قطر واحد. وسيعمل نظام تخطيط موارد المؤسسات الجديد على تعزيز الوصول الأسهل والأكثر شمولاً إلى المعلومات، مما يسمح بتحديد المشكلات بشكل أفضل. وأشارت إلى أن الرأي العام بشأن الحوكمة وإدارة المخاطر وإطار الرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان لا يزال "بحاجة إلى بعض التحسين". واستند مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات في رأيه إلى اتباع نهج واسع، بدءًا من العمل الذي قام به، بما في ذلك عمليات مراجعة الحسابات التي تمت في عام 2020، والضوابط التي يمكن للمكتب اختبار صلابتها.

23 - وقال المستشار العام ومدير مكتب الاتصال في نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، إن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قد اتخذ تدابير وقائية أقوى وعزز ردوده على عدم الامتثال والاحتيايل في المشتريات. وكان فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات يعمل مع فرق عالمية لاكتشاف الاحتيايل أو التواطؤ في المشتريات. وقد حدثت زيادة كبيرة في تحديد الحالات المحتملة وتجهيز البائعين من خلال لجان استعراض البائعين التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وعلاوة على ذلك، ساعد تركيز الإدارة والعمليات على المخاطر في التركيز على مجالات ممارسات غش البائعين والفساد بطريقة ذات صلة بالأسواق التي كان المكتب يحصل منها على السلع والخدمات. وقام المكتب بتحديث دليل المشتريات الخاص به بانتظام ليعكس هذه العمليات، مما يجعلها أكثر فعالية وكفاءة. وقد عزز المكتب آليات العناية الواجبة لديه كجزء من عمليات الاختيار، مما ساعد على تحديد المشاكل في وقت مبكر.

24 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 2021/11 بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات: تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وردود الإدارة.

رابعاً - المسائل الأخلاقية

25 - قدم كل من مدير مكتب الأخلاقيات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومديرة مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومديرة مكتب الأخلاقيات والامتثال التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقاريرهم الخاصة: أنشطة مكتب الأخلاقيات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2020 (DP/2021/15)، وتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن مكتب الأخلاقيات في عام 2020 (DP/FPA/2021/7) وأنشطة مكتب الأخلاقيات والامتثال التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

في عام 2020 (DP/OPS/2021/3). وتلت ذلك ردود الإدارة التي قدمها مديرة مكتب الخدمات الإدارية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونائب المدير التنفيذي (الإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمستشار العام ومدير مكتب الاتصال في نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

26 - وفي مداخلتين، أثنت الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لمساهماتها القيمة في تشجيع وتعزيز ثقافة الأخلاقيات والنزاهة والمساءلة، وحثت مكاتب الأخلاقيات والإدارة على اتخاذ خطوات لضمان استمرار نمو الثقافة وازدهارها. واعترفت بزيادة الطلبات على الخدمات الاستشارية في صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كعلامة إيجابية وطلبت معلومات عن الكيفية التي تسعى بها مكاتب الأخلاقيات الثلاثة إلى قياس هذه الخدمات، بما في ذلك ما يتعلق بالمخاطر التشغيلية وأنواع الأنشطة الأخرى.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

27 - أثنت على مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشاركته في فرقة العمل التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعنية بمنع التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بالعنصرية والتمييز. وطلب توضيح بشأن ما إذا كان مكتب الموارد البشرية قد استجاب لطلب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بأصحاب العقود والسلطات الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن تسوية المنازعات، وما إذا كان مكتب الأخلاقيات قد تلقى شكاوى متعلقة بالصندوق الأخضر للمناخ في عام 2020. وفي سياق الإشارة إلى أن البرنامج الإنمائي لم يتحقق من برنامج إقرارات الزمة المالية في عام 2020، سعى أحد الوفود إلى معرفة سبب ذلك وما يعتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي القيام به لاستئناف هذه العملية في عام 2021.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

28 - أثنت الوفود على صندوق الأمم المتحدة للسكان للعدد الكبير من الموظفين المدربين في عام 2020 على الرغم من جائحة كوفيد-19 ورحبت بأن عدد الادعاءات بالانتقام ظل مستقرًا. وأعربت عن تقديرها للجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان لإقامة شراكة وإجراء تدريب/توعية مع منظمات الأمم المتحدة وطلبت معلومات عن الأماكن التي رأت فيها مكاتب الأخلاقيات فرصًا لمزيد من التعاون، وإلى أي مدى يجري التعاون، وما هي التحديات والفوائد، لا سيما في مجال التوعية، وزيادة التوعية والتدريب على المستوى القطري، والذين كان من الصعب الوصول إليهما.

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

29 - أثنت الوفود على مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لدعمه برنامجًا شعبيًا للاحتفاء بالتنوع في المكتب ومعالجة المسائل الهامة الناشئة عن الحركات العالمية ضد التمييز. وأقرت بالاستعراض الخارجي المستقل لحماية المكتب من الانتقام، وأيدت استنتاجاته وطلبت تفاصيل بشأن من أجرى الاستعراض.

30 - وردًا على ذلك، قال مدير مكتب الأخلاقيات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن المكتب لم يتلق أي شكاوى انتقامية محددة تتعلق بالصندوق الأخضر للمناخ، على الرغم من أن أحد الأشخاص الذين عملوا في

مشاريع متصلة بالصندوق الأخضر للمناخ تابع مسألة معينة تتعلق بشكل غير مباشر بالصندوق الأخضر للمناخ. وأكد أنه في عام 2021، سيجري المكتب عملية التحقق من الإقرار المالي، والتي تم تعليقها في عام 2020 في أثناء الجائحة. وبالإضافة إلى ذلك، شرع المكتب في عملية متابعة لكل مقدم طلب أشار إلى عدم وجود أصول تزيد عن 10 000 دولار أمريكي. وعلى الرغم من التحديات في نهجه/سياساته المختلفة، فإن المكتب سيواصل السعي لتحقيق مزيد من التنسيق مع مكاتب الأخلاقيات في منظمات الأمم المتحدة الأخرى.

31 - وقالت مديرة مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان إن الصندوق يقيم شراكات مع منظمات الأمم المتحدة، بما في ذلك الأمانة العامة. وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بإدماج وتحديث محتوى برامج التعلم عبر الإنترنت الخاصة بمكتب الأمم المتحدة للأخلاقيات؛ وهو يتعاون في إعداد مواد التوعية واستفاد من مراجعة برامج إقرارات الذمة المالية. وأتاحت مشاركة مكاتب الأمم المتحدة على المستوى القطري فرصة لمزيد من التعاون من أجل التدريب داخل القطر. وبما أنه كان من الصعب الوصول إلى الموظفين المحليين، فقد سعى صندوق الأمم المتحدة للسكان للوصول إليهم من خلال تواجده على الإنترنت، وهي أولوية قصوى في المستقبل.

32 - وقال نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الإدارة) إن الصندوق يدعم تنسيق التدريب بين الوكالات، وأكد أن زيادة عدد الحالات علامة إيجابية تعكس ثقة أكبر بين الموظفين في أدوات مكتب الأخلاقيات.

33 - وقالت مديرة مكتب الأخلاقيات والامتثال التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إن المراجعة الخارجية المستقلة قد أجرتها شركة المحاماة الدولية Allen & Overy بدون مقابل. ودعم المكتب بالكامل التعاون بين مكاتب الأخلاقيات في المنظمات لتبادل الخبرات وتنسيق الممارسات. وقالت إن أرقام الحالات لم تقدم صورة واضحة عن حجم العمل في المكتب لأنها لم تأخذ في الاعتبار الأنشطة التي تستغرق وقتاً طويلاً. ويمكن التحقق من توازن العمل من خلال ملاحظة التركيز على بعض الأنشطة في التقرير السنوي عن الأخلاقيات. وكان المكتب يستكشف طرقاً لتقديم مثل هذه البيانات في المستقبل.

34 - وقال المستشار العام ومدير مكتب الاتصال في نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، إن التحدي الرئيسي يتمثل في تجاوز منظمات الأمم المتحدة إلى الشركاء المنفذين والمقاولين. وكان هذا مصدر قلق بشكل خاص فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. ولمواجهة هذا التحدي، شكل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فرقة عمل عالجت معاً المسائل القانونية والأخلاقية والموارد البشرية والتحقيقات.

35 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار 12/2021 بشأن تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

خامساً - الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي

36 - قدم نائب المديرة التنفيذية (الإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومدير مكتب الإدارة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمستشار العام ومدير مكتب الاتصال في نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة

لخدمات المشاريع، تحديثات شفوية بشأن حماية منظماتهم من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19.

37 - وأثنت مجموعة أقاليمية على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للالتزامهم بتعزيز بيئة عمل آمنة للموظفين، والتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، ومساعدة الفئات الضعيفة من السكان في أثناء تفشي الجائحة. وأشارت المجموعة إلى أربعة مجالات للتحسين.

(أ) معالجة الأسباب الجذرية وزيادة التوعية. رحبت المجموعة بالاستثمارات في بناء قدرات الموظفين وشددت على الحاجة إلى بناء الوعي بتفاوتات القوة وأوجه عدم المساواة بين الضحايا والجناة. وكان على المجتمعات المحلية أن تدرك حقوقها، وآليات الإبلاغ عن الشكاوى، والدعم متاح للناجين، وهو هدف يجب أن تعكسه الخطط على مستوى الدولة والتوعية.

(ب) التخفيف من المخاطر. أقرت المجموعة بجهود الموظفين المبذولة في أثناء الجائحة ودعت إلى عمليات واستراتيجيات قوية لتحديد مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي ومنعها والاستجابة لها، بما في ذلك تنسيق الأدوات لتقييم قدرة الشركاء المنفذين والعمل مع أصحاب المصلحة المعنيين.

(ج) ضمان الاستجابة على المستوى القطري والتعاون بين الوكالات. أقرت المجموعة بالجهود المبذولة لتضمين الضمانات في العمليات، وأعربت عن تقديرها لعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان باعتباره بطل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لبناء قائمة من الخبراء المدربين لنشرهم في السياقات الإنسانية والإنمائية. وأوضحت أنها تتطلع إلى استعراض صندوق الأمم المتحدة للسكان لاستجابة النظام الإنساني للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

(د) دعم الناجين والإبلاغ. أثنت المجموعة على الالتزام بنهج يركز على الناجين يعطي الأولوية للحقوق والاحتياجات ويعزز آليات الإبلاغ المجتمعية، مؤكدة على دور الرصد والتقييم. وأفادت بأنه من المهم ضمان الإبلاغ عن الادعاءات من خلال آلية الأمين العام على الإنترنت وتقديم تقارير سريعة وسرية إلى الدول الأعضاء بشأن حالة الادعاءات والإجراءات المتخذة لمعالجتها.

38 - ودعا أحد الوفود إلى مضاعفة الوقاية والإبلاغ والمساءلة كجزء من الاستجابة للجائحة. ويستحق تحليل المخاطر والتخفيف من حدتها المزيد من الاهتمام. وتحتاج المنظمات إلى تعزيز سياسات الوقاية/الاستجابة ومتابعة الحوادث المبلغ عنها. ورُحب بالأدوات التي أدخلت لمنع إعادة توظيف مرتكبي جرائم الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي للموظفين، وكذلك زيادة الشفافية في الإبلاغ عن الادعاءات وتيسير المساءلة على المستوى الوطني. ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الرقابة والمساءلة عبر البرامج الإنسانية والإنمائية والمقر الرئيسي. ويمكن للخبرات المكتسبة من تقييمات جمهورية الكونغو الديمقراطية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف التابعة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أن تساعد في معالجة التغيير على مستوى النظم.

39 - وردًا على ذلك، قال نائب المديرية التنفيذية (الإدارة) لصندوق الأمم المتحدة للسكان، إن الصندوق يعلق أهمية كبيرة على معالجة الأسباب الجذرية للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي من خلال مبادرات عملية، بما في ذلك التدريب على الإدارة والاستعراض الخارجي للجنة الدائمة المشتركة بين

الوكالات. وفيما يتعلق بتخفيف المخاطر، قام الصندوق بتفعيل أداة التقييم المشتركة للشركاء المنفذين وهو يقود مشروعاً تجريبياً مشتركاً بين الوكالات في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمواصلة تقييمات الشركاء المشتركين. وعلى الصعيد الداخلي، سعى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تغيير الثقافة وزيادة الشمولية والنزاهة مع العمل على ضمان توفير التمويل والموارد البشرية الكافية لمواجهة التحدي.

40 - وقال مدير مكتب الإدارة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن البرنامج الإنمائي يعمل على إنكفاء الوعي وتدريب جهات التنسيق وديناميات فرق القوة. وأشار إلى أن لديه برنامج شامل وخطة عمل لتغيير الثقافة وعمل من خلال برنامج العنف القائم على النوع الاجتماعي لمعالجة الأسباب الجذرية للتحرش، بما في ذلك التعاون مع المنظمات الإنسانية. وعلى الصعيد الداخلي، كان لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج شامل للتنوع والشمول. وقد استفاد من تمويل الميزانية المؤسسية الحالية، التي تغطي العمل الداخلي والتحقيقات، وتمويل الميزانية البرنامجية، بما في ذلك آليات العنف القائم على النوع الاجتماعي والدعم القانوني من خلال برامج سيادة القانون.

41 - وقال المستشار العام ومدير مكتب الاتصال في نيويورك التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، إن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع اتبع نهجاً من أعلى إلى أسفل لتغيير الثقافة، بدءاً بالمدير التنفيذي باعتباره بطل حملته للتعبير عن الرأي. وقد تخلل جدول أعماله للتغيير نظم المكتب وإطار الكفاءات وتقييمات الموظفين، التي وجهت إلى برنامج القيادة الخاص به. ولدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع شبكة مركزية للإبلاغ عن الادعاءات يقودها فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات الذي تم تدريبه للوفاء بمعايير الأمين العام. وعمل الفريق مع منظمات الأمم المتحدة لتقديم تدريب مشترك بين الوكالات لجهات التنسيق لضمان تقديم التقارير في الوقت المناسب، بما في ذلك على المستوى القطري. ويعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على توسيع الموارد في هذا المجال، بتعيين كبار الموظفين للرد على المظالم/التحقيقات وتحسين العمليات، على أساس نهج يركز على الضحايا.

42 - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالمعلومات المستكملة عن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سادساً - حوار تفاعلي مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتقرير السنوي

43 - قال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في بيانه (المتاح على موقع المجلس التنفيذي على الإنترنت)، إن التنمية البشرية العالمية تراجعت إلى الوراء لأول مرة منذ ثلاثين عاماً بسبب جائحة كوفيد-19. وعلى الرغم من وجود لقاح فعال، أظهرت متغيرات وطفورات جائحة كوفيد-19 أن الجائحة لا تزال تمثل حالة طوارئ تنموية، بينما كان عدم المساواة في اللقاحات يخلق فجوة جديدة بين الأغنياء والفقراء. ومع انتشار الجائحة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية، تعاونت الجهات الفاعلة المحلية والعالمية بطريقة غير مسبوقة. وساعدت منظومة الأمم المتحدة في إعادة تنظيم سلاسل التوريد العالمية، وإزالة الحواجز التي تحول دون توصيل الخدمات الحكومية على الإنترنت، وحماية الوظائف، وإبعاد الناس عن الفقر، والسعي لإيجاد لقاح. وتناول المدير موضوعين رئيسيين: أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقابل الخطة الاستراتيجية

الحالية للفترة 2018-2021، بما في ذلك التقدم المحرز في معالجة جائحة كوفيد-19، وما يمكن توقعه في الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025.

44 - أولاً، قال المدير إن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، للفترة 2018-2021، رغم تباطؤه، لا يزال على المسار الصحيح. وقد تحرك البرنامج الإنمائي بسرعة لإعادة توظيف الموارد الأساسية وغير الأساسية، مما مكن المكاتب القطرية من اتخاذ إجراءات سريعة. ومع ذلك، تم تأجيل بعض الخطط الأصلية أو تعديلها مع تحول أولويات الحكومة إلى التخفيف من حدة الأزمة. وواصل البرنامج الإنمائي إحراز تقدم في الدعم المتكامل لتحقيق الأهداف، والتمويل السريع، والتعلم التنظيمي، والمساءلة والشفافية. وقد أرغمت الأهداف البرنامج الإنمائي على تعزيز قدرته على حل التحديات المنهجية الكبيرة، والعمل من خلال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها، حيث أطلق برنامج جائحة كوفيد-19 Data Futures Platform، وقدم دعماً مخصصاً لتكامل أهداف التنمية المستدامة، وعزز التمويل للأهداف، وعزز آليات معالجة الديون، وساعد البلدان على تطوير أطر تمويل وطنية متكاملة.

45 - ثانياً، مع وجود ميزانية متوازنة للسنة الرابعة على التوالي، وزيادة الإنتاجية، وخفض التكاليف، واصل البرنامج الإنمائي القيام بالمزيد بموارد أقل. ولكن لتلبية احتياجات البلدان وتحدياتها في المستقبل، سيكون التمويل السريع أمراً بالغ الأهمية، لا سيما بالنظر إلى اعتماد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحالي على موارد مخصصة للغاية. وبدون تمويل كاف ومرن ويمكن التنبؤ به، سيكافح البرنامج الإنمائي بشكل متزايد لتحقيق طموحات الدول الأعضاء، وضمان بيئة عمل آمنة وشاملة، والوفاء بأعلى معايير الرقابة والمساءلة.

46 - ثالثاً، التزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعلم المستمر والتغيير والتجديد - وهو أمر أساسي بالنسبة إلى خطة NextGenUNDP# (الجيل التالي من البرنامج الإنمائي). وتعمل المنظمة على تصعيد أدائها في مجال الحماية الاجتماعية، كما أن عملها الجنساني قوي ومتزايد، بينما كانت تتخذ إجراءات لتعزيز قيادة المرأة في مناطق الصراع. وكانت الشفافية والمساءلة في صميم عملها، كما هو موضح في تصنيف مؤشر شفافية المعونة لعام 2020 باعتباره أكثر منظمات الأمم المتحدة شفافية وكذلك رأي المراجعة غير المشروط الخامس عشر على التوالي في عام 2019.

47 - وفي إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تشكيلها، سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توسيع نطاق التقدم نحو تحقيق الأهداف والتعجيل به. وكان طموحها هو مساعدة الملايين على الهروب من الفقر متعدد الأبعاد، ودعم الوصول إلى الطاقة النظيفة من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة الموزعة، وتشجيع استثمار الإنفاق العام ورأس المال الخاص في الأهداف. وستدعم الخطة الاستراتيجية الجديدة، للفترة 2022-2025، البلدان في ثلاثة اتجاهات رئيسية للتغيير تركز على القضاء على الفقر: (أ) التحول الهيكلي (الانتقال إلى الاقتصادات والمجتمعات الخضراء الشاملة والرقمية)؛ (ب) عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب (نهج قائم على الحقوق يركز على الفاعلية البشرية والتنمية)؛ و (ج) بناء القدرة على الصمود (تعزيز الأنظمة للاستجابة للمخاطر المختلفة).

48 - وسيستخدم البرنامج الإنمائي الحلول المتكاملة التي تتناول النظم ككل وتتبنى المرونة المؤسسية والقدرات الديناميكية، حيث ركز على حوله الستة المميزة من خلال ثلاثة معجلات: الابتكار الاستراتيجي، والرقمنة، وتمويل التنمية. ولتعزيز قدراته، سيستثمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ستة مجالات في

نموذج عمله: الأفراد، والمعرفة، وإدارة المخاطر، والتمويل (نموذج تمويل جديد)، والتميز التشغيلي، وقياس الأثر. ومن شأن هذه الاستثمارات أن تولد المكتب القطري في المستقبل. وستكون الشراكات، ولا سيما من خلال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، جزءاً لا يتجزأ من تلك الجهود.

49 - وقالت مجموعة من الوفود إن الإصلاح يمثل فرصة لجعل الأمم المتحدة مناسبة للغرض لتقديم حلول للبلدان المستفيدة من البرنامج لتحقيق خطة عام 2030. وقد أظهر البرنامج الإنمائي أن التكنولوجيا والابتكار عنصران أساسيان، وفي تنفيذ الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يستفيد من الدروس المستفادة من استجابته الاجتماعية والاقتصادية للجائحة. وشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة مواءمة التخطيط/البرمجة مع منظمات الأمم المتحدة بالتشاور مع الحكومات للاستجابة لاحتياجات البلدان. ويجب أن تصف أطر النتائج/الميزانيات الأهداف والغايات والنتائج المشتركة، مع احترام ولايات كل منظمة. ولا يزال الاتساق والتنسيق بين الركائز يمثلان المبادئ الأساسية وتجنب تحويل الموارد عن التنمية. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يركز على: (أ) عكس الاتجاه المتصاعد للفقر والجوع؛ (ب) ضمان الحصول على لقاحات جائحة كوفيد-19 ميسورة التكلفة والموثوق بها للجميع في كل مكان؛ (ج) معالجة الآثار الضارة لتغير المناخ، ولا سيما من أجل التكيف وبناء القدرة على الصمود؛ (د) سد الفجوة الرقمية؛ (هـ) الاستثمار في المساواة بين الجنسين والأطفال والشباب.

50 - وقالت مجموعة ثانية إن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة التي تتطلب اتباع نهج شاملة تتبناها خطة عام 2030. ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور حاسم في مساعدة البلدان على إعادة البناء بشكل أفضل والتغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تقاومت بها الجائحة. وينبغي أن تعمل الخطة الاستراتيجية الجديدة، للفترة 2022-2025، على تحسين هذا الدور في إطار تعددية متجددة، والاعتراف بالملكية الوطنية، ودور التكامل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمسؤوليات المعيارية والتشغيلية، المدعومة برقابة قوية ومسائلة وشفافية. وينبغي أن يتلقى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الدعم والقدرات اللازمة لأداء وظائفه المعيارية والتنسيقية. وبالنظر إلى عدم التوازن المستمر بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يعمل على الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية والسعي إلى إمكانية التنبؤ بالموارد الأساسية وتوافرها. ويجب أن يكون دعم التعبئة المحلية للموارد، عندما تطلبه البلدان المستفيدة من البرنامج، إضافياً وليس بديلاً للجهود المطلوبة في استعراض عام 2020 الذي يُجرى كل أربع سنوات لضمان التمويل كما ونوعاً.

51 - وأشادت المجموعة الثالثة بمرونة البرنامج الإنمائي في الأزمات لتعبئة التمويل، وسن التحول الرقمي، والاستفادة من مختبرات التسريع لدعم المبادرات. وقد أقرت باتساع نطاق عمليات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبر الركائز الثلاث وستة حلول مميزة لإجراء تغييرات منهجية وتحولات هيكلية لمساعدة البلدان على تحقيق الأهداف. وكان التزام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالعمل المناخي قوياً ومتطعاً، وظل دعمه الفريد وقيادته لحكم ديمقراطي شامل وخاضع للمساءلة يشكلان أساسيين. ومع ملاحظة قدرة البرنامج الإنمائي الأقوى على دمج المنظورات الجنسانية، هناك حاجة إلى مزيد من الاهتمام بدور المرأة القيادي في حالات الأزمات. وشجع البرنامج الإنمائي على زيادة التحليل في التقارير السنوية، بما في ذلك تحليل اتجاهات التنمية ومساهمته في التغيير. وفي الخطة الاستراتيجية الجديدة، تم حث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على: (أ) تعزيز شراكاته في السياقات الإنسانية والتنمية والسلام من خلال التحليل/التخطيط

المشترك للنتائج الجماعية؛ (ب) الاستجابة للمجالات في التقييمات الداخلية لعام 2020؛ و(ج) متابعة دوره التكاملي والتحول لتحقيق الأهداف.

52 - وفي التدخلات الفردية، شُجع البرنامج الإنمائي على مواصلة تحوله عن طريق ربط حافظته التشغيلية بمشورة السياسات العامة للحكومة بأكملها، ما يجعله أكثر استجابة لاحتياجات البلدان. وكانت مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحويل الخدمات العامة، والحفاظ على استمرارية الأعمال من خلال الرقمنة، وتعزيز نشر اللقاح المنصف والمستدام في الوقت المناسب وقيمة. وشددت الوفود على أن الوصول غير التمييزي إلى لقاحات جائحة كوفيد-19 هو حق من حقوق الإنسان وأن البلدان الخاضعة للعقوبات تستحق اهتمامًا خاصًا. ويجب أن تعطي جهود التعافي من جائحة كوفيد-19 الأولوية للتحديات على الأرض بدلاً من التصنيفات القطرية، مع الاستمرار في التركيز على تحقيق الأهداف، بما في ذلك تعزيز الوصول الشامل والمتساوي إلى الرعاية الصحية ومشاركة المرأة. وكان استمرار شراكات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المؤسسات المالية الدولية عاملاً رئيسياً في تعزيز صناديق المعلومات المالية. وكانت مبادرة "دفع أهداف التنمية المستدامة" المقترحة خطوة إيجابية، ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يتابعها للتركيز على أكثر الفئات ضعفاً، لا سيما في أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتضررة من النزاعات.

53 - ورداً على ذلك، قال مدير البرنامج إن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025، ستعود الأولويات المختلفة لاستعراض عام 2020 الذي يجرى كل أربع سنوات. وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في تصميم أطر الاستجابة الداخلية واستعراض هيكل النتائج الأوسع نطاقاً، التي نشأت منها مواءمة جديدة بين المنظمات وتحديد الأولويات المشتركة المتجذرة في نقاط القوة المقارنة. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد العالمي دوره كمناصر قوي ليس فقط للأهداف، ولكن لمساعدة البلدان على الاستفادة من الفرص لتحقيقها. وبصفته داعماً قوياً للتعددية، دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى اتخاذ إجراءات مبكرة من خلال المجتمع الدولي استجابة لحالات الطوارئ، بما في ذلك جائحة كوفيد-19، التي توفرت لها الموارد اللازمة لحل مشكلة توزيع اللقاحات، بما في ذلك عن طريق إعادة التفكير في الديون. والبرنامج الإنمائي ملتزم بإصلاح عملية استعراض المنسقين المقيمين، وتحسين المساءلة والتكامل والتنسيق من خلال نظام المنسقين المقيمين المعدل.

54 - وفي سعيه لتحقيق فعالية أكبر من أي وقت مضى في العمل المناخي والحوكمة والمساواة بين الجنسين، استبعد البرنامج الإنمائي الدروس المستفادة من التقييمات الداخلية وتطلع إلى الابتكار وإعادة تصور المؤسسات. وقد عمل البرنامج الإنمائي في عمله كقائد ومضخم لاستجابة منظومة الأمم المتحدة لمختلف التحديات، حيث عمل بمثابة العمود الفقري والاختصار للشركاء للوصول إلى الخبرة. وكانت الحوكمة في مقدمة أولوياتها مساعدة البلدان على مواجهة تحديات العقود الاجتماعية المتعثرة وسيادة القانون والاضطرابات السياسية والقضايا الأساسية لعدم المساواة والحق في التنمية. وكان الأساس لبناء توافق في الآراء وتحديد أولويات السياسة، على أساس المعايير والقيم التي أقرتها الدول الأعضاء. وكانت مبادرات مكافحة الفساد، مثل سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة غسل الأموال، جزءاً من العمل الذي طلبه المجلس، على الرغم من أن الآثار الاستثمارية كانت في بعض الأحيان خارج قدرة نموذج الأعمال

التجارية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الإبلاغ والخضوع للمساءلة. وكان البرنامج الإنمائي يستعرض نموذج أعماله لمواجهة هذه التحديات، وسينفذ خطة عمله الإدارية بسياسات جديدة، مبنية على عمليات مراجعة حسابات مستقلة، لضمان عمل فعال ومبتكر لمكافحة الفساد.

55 - وفي أثناء الجائحة، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مكتب الأمم المتحدة للأمن والجنوب الأفريقي في قيادة دور الوسيط في التعاون فيما بين بلدان الجنوب لمساعدة البلدان على تبادل الاستجابات الفعالة. والبرنامج الإنمائي ملتزم بمعالجة الحالة الخاصة لأقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال عرضه للدول الجزرية الصغيرة النامية ومؤشر الضعف المتعدد الأبعاد وصلته برفع الأسماء من القائمة. كما تناول هذا العمل مخاوف البلدان المتوسطة الدخل وإعادة التفكير في تصنيفات البلدان. وبالمثل، سعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعمل المناخي إلى مساعدة البلدان على تلبية احتياجاتها من الطاقة والمجتمع الدولي لإزالة الكربون من الاقتصاد العالمي من خلال الحلول المتكاملة للتنوع البيولوجي والطبيعة. وشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرقمنة وبنى النظم الإيكولوجية الرقمية التي ساعدت على تحويل الاقتصادات لجني فوائد نهج الحكومة بأكملها. وسيظل النوع الاجتماعي حلاً مميّزاً وحيوياً لجميع مجالات عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب المناخ والرقمنة. وكان البرنامج الإنمائي يستعرض استراتيجيته الجنسانية لتعزيز البرمجة الأكثر تأثيراً والنهوض بالتكافؤ بين الجنسين داخلياً. وهو يتصدى بنشاط للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والعنصرية المنهجية من خلال البرمجة والصعيد المؤسسي.

56 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار 4/2021 بشأن الاستعراض التجميعي للخطة الاستراتيجية، للفترة 2018-2021، والتقارير السنوي لمدير البرنامج لعام 2020.

سابعا - المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

57 - افتتحت المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند وعرض مدير مكتب السياسات ودعم البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير السنوي عن تنفيذ الاستراتيجية الجنسانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة بين 2018-2021 (DP/2021/17).

58 - وأثبتت مجموعة من الوفود على البرنامج الإنمائي لالتزامه وأدائه في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ورحبت بنتائج التقرير السنوي على المستوى القطري وشجعت البرنامج الإنمائي على تحليل الدروس/الإنجازات لتوجيه استراتيجية المساواة بين الجنسين الجديدة. وينبغي أن تعالج الاستراتيجية الجديدة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين، واستخلاص الدروس من تقييمات عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشادت بالعمل على تحديد دور الأعراف الاجتماعية وكيف تؤدي إلى الركود نحو المساواة بين الجنسين. وشجع البرنامج الإنمائي على مطابقة هذه النتائج بإجراءات تحويلية تسعى إلى تغيير الهياكل ومعالجة ديناميات السلطة، بما في ذلك التمييز الذي تواجهه الفتيات والنساء ذوات الإعاقة. وشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة الشراكة داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة، من أجل تلبية احتياجات السكان في البلدان بشكل أفضل. ورحبت الوفود بمراقب الاستجابات الجنسانية العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ودعت إلى تقاسم دروسه للمساعدة في تشكيل جهود إنعاش أفضل وأكثر استدامة.

59 - ودعمت وفود أخرى إجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي وارتفاع معدلات العنف الجنساني في أثناء الجائحة. ورحبت بالجهود الشاملة التي شملت وضع خطط عمل بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، بما في ذلك تحليل المخاطر والتخفيف ودعم الضحايا. وشجعت التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لضمان العمل القوي بين الوكالات والجهود المنسقة، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب نوع الجنس. وأشارت إلى أن هناك حاجة إلى المزيد من الأساليب المبتكرة لضمان مشاركة النساء كقائدات وصانعات قرار في جهود الإنعاش والتأهب للمستقبل. ورحبت بخطة عمل إدارة البرنامج الإنمائي لمعالجة نتائج مراجعة الحسابات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في البرنامج الإنمائي وتمكين المرأة في الإبلاغ عن النتائج.

60 - وردًا على ذلك، قال مدير مكتب دعم السياسات والبرامج ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إن البرنامج الإنمائي يقوم بتحليل شامل للدروس المستفادة من استراتيجية المساواة بين الجنسين لتتوير الاستراتيجية الجديدة والعمل مع الحكومات لاستنباط نهج تشمل المجتمع بأسره وإجراء حوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك المنظمات النسائية. وركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز قدرته الجنسانية وتوسيع نطاق العمل بشأن المعايير الجنسانية وتتبع الاستجابة الجنسانية لمعالجة الأسباب الجذرية واختلالات القوة. وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حريصًا على الإعلان عن إنشاء مرصد عالمي للسياسات الجنسانية لدعم البيانات والتحليلات والابتكار للفترة 2021-2022. وواصل اتباع سياسة عدم التسامح مطلقًا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي وسيزيد تمويل المبادرات التي تركز على نوع الجنس في الاستراتيجية الجديدة للمساواة بين الجنسين.

61 - وأكدت مديرة الشؤون الجنسانية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن البرنامج الإنمائي سيضطلع، عند وضع استراتيجيته الجديدة للمساواة بين الجنسين، بعملية تشاور مع أصحاب المصلحة المتعددين تعالج اختلالات القوة الجنسانية وأوجه التقاطع، مع التركيز على التحول.

62 - وأحاط المجلس التنفيذي علمًا بالتقرير السنوي عن تنفيذ الاستراتيجية الجنسانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021.

ثامنا - البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة

63 - قدمت المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمحة عامة عن وثائق البرامج القطرية للأرجنتين وأرمينيا وقدمت التمديدات الأولى لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية إيران الإسلامية ومنغوليا وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، والتمديد الثالث لمدة ثلاثة أشهر للبرنامج القطري لمدغشقر، والتمديد الخامس لمدة ستة أشهر للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية. وقدم المديرون الإقليميون لأوروبا ورابطة الدول المستقلة وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وثائق البرنامج القطري للأرجنتين وأرمينيا.

64 - وفيما يتعلق بوثيقة البرنامج القطري لأرمينيا، يرد التبادل بين وفدي أرمينيا وأذربيجان في الرابطتين التاليين: (أ) بيان أرمينيا؛ (ب) بيان أذربيجان.

- 65 - ووافق المجلس التنفيذي، وفقاً لقراره 7/2014، على وثيقة البرنامج القطري للأرجنتين (DP/DCP/ARG/4) ووثيقة البرنامج القطري لأرمينيا (DP/DCP/ARM/5).
- 66 - وأحاط المجلس التنفيذي علماً بالتمديدات الأولى لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية إيران الإسلامية ومنغوليا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا، على النحو الذي وافق عليه مدير البرنامج، كما هو مقدم في الوثيقة DP/2021/18.
- 67 - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الثالث للبرنامج القطري لمدغشقر لمدة ثلاثة أشهر والمُبين في الوثيقة DP/2021/18 وعلى التمديد الخامس للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية لمدة ستة أشهر والمُبين في الوثيقة (DP/2021/18/Add.1).

تاسعا - التقييم

- 68 - قدم مدير مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير السنوي عن التقييم لعام 2020 (DP/2021/19) وتقييم الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021 (DP/2021/20) والتقييم الثالث المشترك بين مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبرنامج المنح الصغيرة (DP/2021/22). وقدم مدير مكتب دعم البرامج والسياسات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعليقات الإدارة على التقرير السنوي بشأن التقييم ورد الإدارة على تقييم الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021 (DP/2021/21) وعلى التقييم الثالث المشترك بين مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبرنامج المنح الصغيرة (DP/2021/23).

التقرير السنوي عن التقييم لعام 2020 وتقييم الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2021-2018

- 69 - أبرزت الوفود الإسهام القِيم الذي قدمه مكتب التقييم المستقل في إجراء تقييمات ذات نوعية جيدة وحسنة التوقيت تؤدي إلى مساندة الرقابة والتعلم كي يتسنى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التصدي على نحو أفضل لجائحة كوفيد-19 ومساندة التعلم في إطار المنظومة وقدرات التقييم. ورغم تأثير الجائحة على قدرات مكتب التقييم المستقل في إجراء التقييمات، اضطلع المكتب بتعديل نطاق التقييمات ومنهجيتها للتغلب على التحديات الماثلة في مجال جمع البيانات. وكان هناك طلب للحصول على المعلومات المتعلقة بكيفية تمكن الاستعراضات المستقلة السريعة للبرامج القطرية في تقليص الفجوة في مجال البيانات وجدواها بالنسبة إلى التقييمات المواضيعية. وأعرب وفد عن القلق من عدم حصول عدد كبير من التقييمات، وبوجه خاص التقييمات اللامركزية، على مستوى نوعية مُرضٍ. ويجب أن يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الحصول على درجات "مُرضية" أو "مُرضية بدرجة كبيرة" والسعي للتوصل إلى توافق على تأهيل النتائج ونوعية التقييمات اللامركزية وعرضها. وجرى التماس تفاصيل عن إجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتصدي للشواغل المتعلقة بانخفاض مدى شمول التقييم وعدم توازنه لحافظات المشاريع. وطلبت الوفود إيضاح مدى قبول الإدارة للتوصية 1 التي تدعو إلى ضرورة تحديد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أدواره على نحو أفضل في الخطة الاستراتيجية الجديدة، وبوجه خاص داخل بيئة منظومة الأمم المتحدة الجديدة، وتركيز عمله على نحو أفضل على تلك المجالات التي يتمتع فيها بالقوة وبميزة نسبية. وسألت الوفود عن السبل التي يمكن من خلالها للإدارة بحث النتيجة التي تفيد بأن العمل الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي لتقديم حلول إنمائية متكاملة ومبتكرة يقل عن دوره كجهة تنفيذ للمشاريع وكيفية بحثه نتيجة التقييم التي تقيد بأن الإدارة على أساس تحقيق النتائج والرصد والإبلاغ والتعلم تظل من المجالات الرئيسية للتحسين والتوصية الناشئة عن التقييم.

70 - وردًا على ما تقدم، قال مدير مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن المكتب تمكن رغم تفشي جائحة كوفيد-19 من إنجاز 15 تقييمًا للبرامج القطرية مستعينًا في سبيل تحقيق ذلك بجمع البيانات عن بُعد، بالإضافة إلى التقييمات المواضيعية. وحدد مكتب التقييم المستقل في أعقاب تقييمه "المجتمعات والحكومات" المحلية بوصفها أقل المستفيدين من عملية جمع البيانات عن بُعد، بسبب مشكلات الاتصال، والتي سعى المكتب إلى التغلب عليها من خلال العمل مع مؤسسات البحث الوطنية ومجامع الفكر. كما شارك مكتب التقييم المستقل في بناء قدرات نظم التقييم الوطنية من خلال مبادرة التقييم العالمية لتحسين مستوى الاستفادة من البيانات للاستشارة بها في صوغ السياسات على الصعيد القطري للتعافي من تبعات تفشي جائحة كوفيد-19. ويعمل مكتب التقييم المستقل مع إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغية تحسين نوعية التقييمات اللامركزية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتوافق بشأن تقديم عروض موحدة لنتائج تقييم نوعية للتقييمات اللامركزية إلى المجلس. ووجه الانتباه نحو الصياغة الغامضة في رد الإدارة على تقييم الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021 فيما يتعلق بقبول بعض التوصيات (التوصية 1 والتوصية 5) أو عدم قبولها.

71 - وأوضح مدير مكتب دعم البرامج والسياسات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدم قبول البرنامج الإنمائي للتوصية 1 المتعلقة بتقييم الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021 إلا جزئيًا. وسينصب تركيز الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 على تحقيق خطة عام 2030 وبلوغ الأهداف، والتي تتضمن القضاء على الفقر وتحقيق التحول الهيكلي والحوكمة ورفع مستوى الطموحات. وكان للتعافي من تفشي جائحة كوفيد-19 على الصعيد القطري أهمية كبرى في سبيل تحقيق ذلك، حيث كانت جذوره راسخة في عمق عناصر القوة النسبية لمنظمات الأمم المتحدة. وسيسعى البرنامج الإنمائي بعد الموافقة على التوصية 2 إلى التحول الرقمي والابتكار بوصفهما من عوامل تمكين الخطة الاستراتيجية الجديدة. وسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى صقل أدوات النتائج وقدراته وكذلك العمل مع الأطراف المعنية للخضوع للمساءلة بقدر أكبر. والتزمت الإدارة بالعمل مع المكاتب القطرية بغية تحسين عدد/تواريخ إتمام التقييمات ونوعيتها ومستويات الإنفاق لإنجازها. وشهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتجاهًا إيجابيًا بوجه عام رغم الحاجة إلى مزيد من التحسينات في مستويات تأهيل التقييم، حيث سعى البرنامج لتحقيق هدفه التمويلي للتقييم.

التقييم الثالث المشترك بين مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبرنامج المنح الصغيرة

72 - سلم وفد بما قدمه برنامج المنح الصغيرة من إسهامات في مجال مساندة العمل على الصعيد المحلي، وبوجه خاص بين الشعوب الأصلية والقاعدة الشعبية. ولاحظ الوفد أنه بينما من الجيد توسيع إمكانات الحصول على خدمات برنامج المنح الصغيرة، إلا أنه لن يساند تأطيره من حيث تحقيق الاستفادة للجميع لأن ذلك يقتضي ضمانًا كفالة توافر التمويل بغض النظر عن مزايا أو إمكانات المعوقات التنفيذية. وكانت للمنح الصغيرة أهمية حاسمة في كفالة استقلالية المجتمع والريادة والفرص الاقتصادية مع مساندة إدارة موارد السكان الأصليين.

- 73 - وردًا على ما تقدم، قال مدير مكتب دعم البرامج والسياسات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن البرنامج الإنمائي ملتزم برفع مستوى برنامج المنح الصغيرة. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع برنامج المنح الصغيرة لتحسين إمكانية وصول البلدان المؤهلة، ورغم ضيق الموارد، فإن البرنامج عمل على تحسين سياسته الخاصة بالموافقة على إمكانية الوصول، مع إيلاء مزيدٍ من التركيز على الفئات المحرومة، بما يشمل الشعوب الأصلية والأشخاص الذين يعانون إعاقة.
- 74 - وأكدت مديرة شعبة الطبيعة والمناخ والطاقة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن استعادة البلدان من برنامج المنح الصغيرة كانت من خلال تقييم القدرات، والذي كان على مجلس مرفق البيئة العالمية تقييمه قبل قبوله.
- 75 - وقال مدير مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن تعليقات الوفد تتماشى مع توصيات التقييم لتعزيز حوكمة برنامج المنح الصغيرة على الصعيدين العالمي والوطني وتحسين نوعية السياسة بشأن معايير الاختيار كجزءٍ من مناقشات مجلس مرفق البيئة العالمية المستقبلية.
- 76 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار 5/2021 بشأن تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

عاشرا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

- 77 - قدّمت المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند وعرض المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية النتائج التي حققها الصندوق في عام 2020 (DP/2021/24) والاستعراض التجميعي للإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة 2018-2021.
- 78 - وأشادت مجموعة من الوفود بما يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية من عمل تحويلي في أقل البلدان نموًا للتصدي لتفشي جائحة كوفيد-19 من خلال تقديم المنح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والحكومات المحلية. وتتطلب آليات التمويل المبتكرة الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مساندة كاملة من منظومة الأمم المتحدة وشراكات قوية مع القطاعين العام والخاص على الصعيد الوطني. ويجب على صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تعزيز خبراته وريادته، بما يشمل الصعيد دون الوطني، والسعي نحو تمكين المرأة من خلال منصة الاستثمار الخاصة بأقل البلدان نموًا، وهو ما يجعل للتمكين الاقتصادي للمرأة أهمية كبرى للحلول المالية الرقمية في أقل البلدان نموًا. كما يجب على صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مواصلة نشر أدوات التمويل المختلط لتحقيق التنمية المستدامة، وبوجهٍ خاص من خلال صندوق "BUILD Fund" وصندوق الاستثمار البلدي الدولي.
- 79 - ورحبت مجموعة ثانية من أقل البلدان نموًا بعمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في مجال الشمول المالي في أقل البلدان نموًا من خلال التجارة الإلكترونية والتمويل الرقمي، وبوجهٍ خاص في التصدي لتفشي جائحة كوفيد-19. ويجب على صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تعزيز الحلول المبتكرة في مجال الرعاية الصحية الرقمية، بالاستناد إلى الممارسات الجيدة على الصعيد الوطني. وكان النهج المنطلق من القاعدة الخاص بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية موضع ترحيب، وكذلك عمله مع المجتمعات المحلية والبلديات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتوسيع نطاق مزايا التنمية المستدامة لأكثر الفئات تضررًا عن الركب. ورحبت المجموعة كذلك بمجهودات صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لرأب الفجوة الرقمية بين الجنسين وإدماج النهج المراعية للمنظور الجنساني في العمليات الإنمائية الوطنية

باستغلال البيانات المصنّفة على أساس نوع الجنس. وأشادت المجموعة بنجاحات الصندوق في اللامركزية المالية والحوكمة المحلية وبناء القدرات وتمويل البنية التحتية المقاومة للمناخ، ودعت صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إلى توسيع الحلول لتشمل المزيد من أقل البلدان نمواً والسعي نحو تقديم المساندة المخصصة للبلدان التي بصدد أن تُرفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً والبلدان التي رُفعت منها بالفعل.

80 - وذكرت مجموعة ثالثة من الوفود ضرورة أن يكون صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية المدخل لعمل منظومة الأمم المتحدة في مجال الأدوات المالية والابتكارات مع الكيانات العامة والخاصة، والاستفادة من خبرات الصندوق الطويلة في مجال التمويل المبتكر والتعلم منها. وحث البعض صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على مواصلة العمل في حالات "المراحل الأخيرة" التي تكون مصادر التمويل فيها نادرة أو منعدمة. ورحبت المجموعة بمنصة الاستثمار الخاصة بأقل البلدان نمواً التي تتيح القدرات المهنية لتوزيع القروض والضمانات لاستثمارات حالات المراحل الأخيرة في أقل البلدان نمواً ورأب فجوات التمويل التي تواجهها مشاريع البنية التحتية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما أقرت المجموعة بمساندة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للشركات التجارية التي تديرها سيدات في أقل البلدان نمواً وإدماج المناخ والبيئة في الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2025، وحثت المجموعة كذلك صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على التعاون مع الكيانات التابعة للأمم المتحدة في نظام المنسقين المقيمين.

81 - وفي مبادرات أخرى، كان هناك طلب للحصول على تفاصيل حول الكيفية التي سيساند بها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أقل البلدان نمواً بعد رفع الأسماء من القائمة وكيفية تصديه للتحديات الخاصة التي تواجه أقل البلدان نمواً الهشة وماهية الإسهامات التي يمكن أن يقدمها الصندوق لأطر التمويل الوطنية المتكاملة، وبوجه خاص المتعلقة بالتمويل الرقمي. ودعت الوفود البلدان، على نطاق القطاعات بأكملها، إلى مراعاة زيادة حجم التمويل لموارد صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية الأساسية لكفالة أداء المسؤولية المنوطة به.

82 - وقالت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية رداً على ما تقدم إن الصندوق يعمل مع الحكومات لتحديد خطط الاستثمار القطرية. كما أن الصندوق قد عزز دور مدرائه القطريين ووجه موظفيه للاضطلاع بأدوار "صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية" عند التعامل مع الحكومات وتحديد أولويات الاحتياجات القطرية والتعاون مع المنسقين المقيمين والممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحفز صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، فيما يتعلق بأموال التمويل المختلط، رأس المال الخاص من خلال إنشاء صندوقين استثماريين سريعَي الأثر، وهما: صندوق الاستثمار البلدي الدولي، بالشراكة مع شركة Meridiam العالمية للاستثمار وإدارة الأصول، وذلك لجمع التمويل والاستثمار في المشاريع البلدية والتنمية المحلية في المدن والبلديات؛ و "صندوق بيلد"، بالشراكة مع شركة Bamboo Capital Partners، وذلك للاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في أقل البلدان نمواً والعمل مع الجهات المانحة لكفالة الحماية من المخاطر والتخفيف من حدتها، كجزء من المسؤوليات المنوطة به لمساندة مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً. ويعمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على تعزيز الحلول الرقمية من خلال استراتيجيته الرقمية الجديدة لتوجيه المدخرات متناهية الصغر للأفراد والأسر نحو استثمارات البنية التحتية على الصعيد المحلي. وعززت تلك المبادرة التمكين الاقتصادي للمرأة بالشراكة مع الحكومات ومنندى جيل المساواة، الذي ركز على العدالة الاقتصادية والحقوق الاقتصادية وحصول المرأة على الموارد المالية. وعمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مع برنامج الأمم

المتحدة الإنمائي على أطر التمويل الوطنية المتكاملة من خلال عرض رقمي مشترك لتدريب الموظفين على الحلول الرقمية ومساندة الحكومات المحلية لتنفيذها. وتعاون الصندوق والبرنامج في إعداد أدوات لرفع أقل البلدان نموًا من القائمة، بما يشمل تعزيز تقديرات الجدارة الائتمانية التي تتيح الوصول إلى الأسواق في حين واصل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مساندة أقل البلدان نموًا في أثناء رفعها من القائمة وبعد رفعها. وتعاون صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مع صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة وذلك للاستثمار في التنمية الاقتصادية المحلية وتعزيز المؤسسات في البلدان الهشة والمتأثرة بالنزاعات، باستخدام أدوات الضمان التي أفسحت المجال أمام استثمارات الأطراف الثالثة.

83 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار 6/2021 بشأن صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية.

حادي عشر - متطوعو الأمم المتحدة

84 - قدّمت المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البند وبعد ذلك عرض المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة (UNV): تقرير مدير البرنامج (DP/2021/25).

85 - ورحبت مجموعة من الوفود بتحقيق برنامج متطوعي الأمم المتحدة معظم أهدافه، وهو ما يدل على قدرته على الإنجاز خلال الأزمات مثل تفشي جائحة كوفيد-19 ومزجه المميز للأفكار والخبرات. ويجب على منظومة الأمم المتحدة الاستفادة من عمل متطوعي الأمم المتحدة وتعميم الممارسات الجيدة لتحفيز التعافي السريع والشامل والمتسم بالمرونة وكفالة توفير لقاحات آمنة وبأسعار معقولة لكل إنسان في كل مكان، بوسائل تتضمن بدء تنفيذ مرفق كوفاكس. وكان من الضروري إقامة شراكات قوية بين الأطراف المعنية المتعددة لتعزيز شبكة متطوعي الأمم المتحدة وتوسيع نطاق تشجيع الأمم المتحدة لمتطوعيها. وكان لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة أهمية بالغة في جعل الأمم المتحدة أكثر قربًا من المجتمعات المحلية؛ وكان التعليم الرقمي أحد المجالات التي يمكن لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة المساهمة فيه إلى حد كبير. ونجح برنامج متطوعي الأمم المتحدة في كفالة التنوع والشمول في الاستقدام، بما يتضمن زيادة أعداد متطوعي الأمم المتحدة من مختلف الجنسيات والخلفيات والمهارات. وتلك هي المبادرة الوحيدة بين كيانات الأمم المتحدة التي تشكل فيها النساء الجزء الأكبر من القوى العاملة، ومعظمهن من بلدان الجنوب، كما أنها أتاحت الفرص للمتطوعين ممن يعانون إعاقة. وساعد برنامج متطوعي الأمم المتحدة في زيادة عدد النساء المشاركات في الحوارات المتعلقة ببناء السلام وتعزيز قدرات النساء وتمكين المجتمعات المحلية. ويتعين على برنامج متطوعي الأمم المتحدة إنشاء منصات مبتكرة لزيادة معارف المتطوعين ومهاراتهم ومباشرتهم الأعمال الحرة إلى أقصى حد في إطاره الاستراتيجي التالي.

86 - وذكرت مجموعة من الوفود، على نطاق القطاعات بأكملها، أن العمل التطوعي هو أساس نهج محوره الناس لتحقيق خطة عام 2030. وساعد متطوعو الأمم المتحدة في الإصلاح على الصعيد القطري وفي التصدي للأزمات الإنسانية، وكان العمل التطوعي عاملاً أساسياً في التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومساندة تبادل المعارف والابتكار على الصعيد المحلي. ويجب على برنامج متطوعي الأمم المتحدة الاستفادة من مساندته على مستوى المنظومة لتعزيز أولويات إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) من خلال إتاحة الوسائل الفعالة للتغلب على التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. وساند صندوق التبرعات الخاص بالعمل على نطاق المنظومة للتصدي لجائحة كوفيد-19 إلى جانب تمكينه برنامج متطوعي الأمم المتحدة من تخصيص الموارد للإنجاز بصورة تتسم بالمرونة وعلى نحو

استراتيجي وكفاءة. ودعت الوفود الدول الأعضاء إلى النظر في المساهمة في صندوق التبرعات الخاص وحثت برنامج متطوعي الأمم المتحدة على مواصلة تنويع قاعدة الجهات المانحة فيها. وأحرز برنامج متطوعي الأمم المتحدة تقدماً هائلاً في المساواة بين الجنسين والإدماج والتحول الرقمي، كما يجب على البرنامج مواصلة التواجد في طليعة العمل التطوعي الرقمي وتنويع مجموعات مواهب برنامج متطوعي الأمم المتحدة وتوسيعها. كما رحبت الوفود بدور برنامج متطوعي الأمم المتحدة في تطوير برامج التطوع الوطنية ودعت برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى مواصلة كفالة التفهم التام لمسؤوليات واجب الحرص في الاتفاقات المبرمة مع الوكالات المضيفة. كما أشادت تلك الوفود بالتزام برنامج متطوعي الأمم المتحدة بآليات التنسيق التابعة للأمم المتحدة والتعاون مع مكاتب المنسقين المقيمين. وانطلقت دعوة تحت الجمعية العامة على الإعلان عن سنة دولية للعمل التطوعي لأغراض التنمية.

87 - ورداً على ما تقدم، قالت المديرية المعاونة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن الأثر اللامركزي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة كان أحد المقومات الرئيسية التي وفرت الترابط للمراحل الأخيرة بين الناس في الميدان، وهو أمر حاسم لأي مسار إنمائي. وأشادت ببرنامج متطوعي الأمم المتحدة لتحقيق المساواة بين الجنسين فيما بين الموظفين والقوى العاملة التطوعية ودعت إلى رفع مستوى نجاحات برنامج متطوعي الأمم المتحدة على نطاق المنظومة.

88 - وقال المنسق التنفيذي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة إن برنامج متطوعي الأمم المتحدة سيواصل إيلاء الأولوية للعمل على الصعيد المحلي لإعادة البناء على نحو أفضل والسعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما أن النماذج التعاونية الناشئة داخل مجتمع المتطوعين الموجهة نحو دمج العمل التطوعي موجودة بين المتطوعين على الصعيدين الوطني والدولي والمتطوعين على الصعيد القطري والمتطوعين عبر شبكة الإنترنت باعتبارها أولويات مستقبلية. وحث الدول الأعضاء على النظر في المساهمة في برنامج متطوعي الأمم المتحدة، وبوجه خاص من خلال صندوق التبرعات الخاص، والذي يُعد أداة مهمة لابتنكار مجالات جديدة للعمل التطوعي واستكشافها. وسيواصل متطوعو الأمم المتحدة مساندة مكاتب المنسقين المقيمين. واستمرت المعوقات المتعلقة بالقدرات في مكاتب المنسقين المقيمين والبرامج التي ترعاها الوكالات في الاستفادة من منصة العمل التطوعي عبر الإنترنت خلال نقشي جائحة كوفيد-19، وبوجه خاص للتصدي للتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية. وانعكست مساندة متطوعي الأمم المتحدة للفرق على الصعيد القطري في إشارات قوية للعمل التطوعي المحلي في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة؛ وخصص برنامج متطوعي الأمم المتحدة موارد لصندوق التبرعات الخاص وذلك بغرض مساندة استجابات الأمم المتحدة المشتركة للتصدي لجائحة كوفيد-19. وسيواصل برنامج متطوعي الأمم المتحدة العمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظومة الأمم المتحدة للمساهمة في الإصلاح على الصعيد المحلي، بما يشمل عن طريق توسيع مساندته للمكاتب الشاملة لعدة أقطار في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسوف يواصل البرنامج كذلك العمل على تضيق الفجوة الفاصلة بين الجنسين، مع التركيز على البلدان/المناطق حيثما تترسخ فيها أوجه التفاوت. ورغم التقييم الإيجابي، يضاعف برنامج متطوعي الأمم المتحدة جهوده لكفالة استفادة الأشخاص ممن يعانون إعاقه من عمل الأمم المتحدة والمساهمة فيه. كما ينظر برنامج متطوعي الأمم المتحدة نظرة جادة للمسؤولية المشتركة لواجب الحرص مع الكيانات المضيفة لمتطوعي الأمم المتحدة، والتي أظهرت أيضاً التزامها طوال فترة نقشي جائحة كوفيد-19. وقدمت السنوات الدولية للمتطوعين

الماضية إسهامات كبيرة للعمل التطوعي على الصعيدين العالمي والوطني. كما عززت شراكات برنامج متطوعي الأمم المتحدة مع المجتمعات المحلية، والتي تشكل أولوية قصوى لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. 89 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار 7/2021 بشأن متطوعي الأمم المتحدة: تقرير مدير البرنامج.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثاني عشر - بيان المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والتقارير السنوي

90 - قالت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ملاحظاتها الافتتاحية (المتاحة على الموقع الشبكي لصندوق الأمم المتحدة للسكان) إن كوفيد-19 كان يختبر حدود التضامن على الصعيد العالمي والالتزامات بسياسة تعدد الأطراف، كما أثبت أنه لا أحد في مأمن حتى يصبح الجميع بأمان. وتوقع صندوق الأمم المتحدة للسكان عواقب الجائحة: ارتفاع موجة العنف المنزلي وارتفاعاً كبيراً في زواج الأطفال وحمل المراهقات وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والتعقيدات المتعلقة بالحمل والوفاة. ويخشى أن تؤدي الاضطرابات المرتبطة بمواجهة الجائحة إلى إبطاء التقدم في إنهاء العنف القائم على نوع الجنس وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والتسبب في زواج الملايين من الأطفال. وارتقى صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى مستوى التحدي، سويًا مع الشركاء والبلدان المستفيدة من البرامج، لكفالة حصول العاملين في قطاع الصحة على معدات الوقاية الشخصية والتدريب المتعلق بجائحة كوفيد وتقديم خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية والتأمين الاستراتيجي المسبق ورصد مخزونات وسائل منع الحمل والإمدادات المنقذة لأرواح البشر وكفالة الحصول على خدمات الصحة النفسية والمساندة النفسية والاجتماعية للفتيات والنساء اللائي يتعرضن للعنف.

91 - وأكد تصدي الصندوق السريع للجائحة نتائج الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 وأشار إلى خمسة دروس مستفادة من الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025: (أ) التضامن شرط أساسي للبقاء، حيث عزز صندوق الأمم المتحدة للسكان التضامن الدولي، بوسائل تتضمن الالتزامات والحصول العادل على اللقاحات من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية؛ (ب) النظم الصحية العاملة بفعالية ضرورية لتحقيق جو أفسح من الحرية وطموحات التنمية، ما يؤكد الحاجة إلى وجود نهج متكامل للأنشطة الصحية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والسلام؛ (ج) التعجيل بإحراز تقدم، لأنه حتى المكاسب الباهرة كانت هشة وكان تحقيق النتائج الثلاث التي تحقق التحول يتطلب المرونة؛ (د) تحقيق قاعدة موارد أساسية قوية، لأن سرعة حركة صندوق الأمم المتحدة للسكان وقدرته على التصدي نشأت من أوجه المرونة في السداد المبكر للموارد الأساسية المتاحة؛ (هـ) تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات أمران أساسيان لتحقيق كل هدف من الأهداف الإنمائية.

92 - وستكون الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 بمثابة "النداء العالمي من أجل التحرك" لإنجاز أهداف الإنهاء الثلاثة. وسيساهم صندوق الأمم المتحدة للسكان في السعي لتحقيق المرونة، بالاعتماد على مزاياه النسبية باعتباره وكالة من وكالات الصحة العامة ضمن منظومة الأمم المتحدة. وارتفعت البرامج المشتركة والعمليات والتمويل في العام 2020 باعتبارها جزءاً من الاستجابات على نطاق المنظومة للجائحة؛ وشكّلت الأموال المجمعة 27 في المئة من مجموع الموارد غير الأساسية. غير أن التخفيضات في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، بسبب تباطؤ الاقتصادات، قد تعوق أي جهود جماعية تبذل. وعلى الرغم من

أن المساعدة الإنمائية الرسمية تظل حيوية، فإن زيادة تدفقات التمويل العام والخاص المحلي والدولي ضرورية لتضييق الفجوة الاستثمارية وإنجاز أهداف الإنهاء الثلاثة. وحقق صندوق الأمم المتحدة للسكان بدوره النواتج الأربعة قاطبة إلى جانب مكاسب محققة بفضل الكفاءة التشغيلية بلغت 8,3 ملايين دولار في عام 2020. ولكن لا مجال للمبالغة في تقدير أهمية الموارد الأساسية والتمويل متعدد السنوات.

93 - واستمر صندوق الأمم المتحدة للسكان في توفير المساعدة الإنسانية التي من شأنها إنقاذ الأرواح في أكثر من 60 دولة حول العالم. ورأت المديرية التنفيذية رؤيا العين الحاجة الماسة إلى مثل هذه الخدمات الأساسية خلال بعثاتها الإنسانية، حيث سمعت قصصًا مؤلمة عن اليأس والعنف الجنسي والاستغلال. ورغم ذلك، فإن النساء اللاتي قابلتهن كن أكثر جرأة للمطالبة بصوت فعال أكبر في صنع القرار المتعلق بسلامتهن وحمايتهن. ويطبّق صندوق الأمم المتحدة للسكان على الصعيد العالمي استراتيجيات لتحسين نوعية الإمدادات الإنسانية وتوافرها وإيصالها ويتبع نهجًا جديدًا للعنف القائم على نوع الجنس، كما أنه يعمل على تعزيز قدرة البيانات الإنسانية والموارد البشرية، وذلك من أجل تحقيق رد سريع.

94 - وعزز صندوق الأمم المتحدة للسكان من استقلالية أنشطته الرقابية، حيث زادت الاستثمارات بمعدل يتجاوز توقعات الإيرادات الإجمالية. وتضمنت الميزانية المتكاملة الجديدة زيادة كبيرة في الاستثمار في مهمة التحقيق. وتلقى صندوق الأمم المتحدة للسكان رأيًا غير مشفوع بتحفظات بشأن المراجعة الخارجية للحسابات في عام 2020 وبلغت معدلات تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات نسبة 96 في المئة. وواصل الاستثمار في منع الغش واكتشاف حالاته وضوابط "خط الدفاع الثاني" واستحدثت تدابير للتخفيف من المخاطر المنبثقة عن أوجه المرونة الإضافية للتصدي للجائحة. كما يعمل الصندوق على تعزيز قدراته على الحماية من الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسيين في قطاعات من بينها القطاع الإنساني بصفته أحد المناصرين في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ومن خلال وضع قائمة من خبراء الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسيين الجاهزين للتدخل السريع. وبذل صندوق الأمم المتحدة للسكان جهودًا حثيثة لتوحيد نهج يشمل كافة كيانات المنظومة وشركائها في التنفيذ إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين وواصل النظر في كل ادعاء والرد عليه بصورة فورية ومنظمة وفعالة ليضع منع حدوث الأزمات في صلب جهوده المبذولة.

95 - وأعربت الوفود عن تقديرها لعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان الميداني لكفالة إمكانية حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية طيلة الفترة التي ستدومها الجائحة. وأقرت بدورها المميز في النهوض بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وجهوده العالمية المبذولة على المدى البعيد للحد من معدل الوفيات بين الأمهات وتعزيز الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية. ورحبت الوفود بالتقدم المحرز في الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 والإدماج في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 لكفالة الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية للجميع والمواءمة مع الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020. وحثت تلك الوفود صندوق الأمم المتحدة للسكان على اتباع سياسات منسقة وفعالة وقوية ونهج برنامجية ومؤسسية، بما يشمل البرامج المشتركة؛ واستطلاع فرص إقامة شراكات مع المؤسسات المالية الدولية لتبادل البيانات والتحليلات والتمويل اللازم للأهداف؛ ومواصلة الجهود لكفالة استمرار مسائل المساواة بين الجنسين والتنوع وإدماج ذوي الإعاقة والعمل المتعلق بالمناخ والتنوع البيولوجي والبيئة محور جميع الأنشطة. وأعربت عن تقديرها لتقديم الصندوق إسهامات أكبر في تحقيق النتائج على نطاق المنظومة والتنسيق والاتساق من خلال البرامج المشتركة والتصدي للعنف القائم على نوع الجنس وكفالة الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية في جميع الميادين.

96 - وأشادت مجموعة من الوفود بصندوق الأمم المتحدة للسكان للإنذار بخطر الزيادة الكبيرة المرتبطة بالجائحة في العنف القائم على نوع الجنس والحاجة إلى وجود إحصائيات مجزأة حسب الجنس للاستجابة لاحتياجات أكثر الفئات ضعفاً. ورحبت بأن النتائج الثلاث التي تحقق التحول ما زالت تكتسب أهمية محورية في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 وشجعت صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة بذل الجهود لكفالة حصول الجميع على الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية وتنسيق الجهود مع كيانات الأمم المتحدة. كما أشادت بقدرة الصندوق، رغم محدودية الموارد، على تحديد أولويات الاستثمارات مع التركيز بأهمية التعهد بالتمويل والموارد الأساسية الكافية والتي يمكن التنبؤ بها باعتبارها أمراً أساسياً لتحقيق خطة عام 2030. وأعربت عن تقديرها لعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان وإنفاذه لإنجاز أهداف الإنهاء الثلاثة ومعاونة البلدان في تعميم الميزانية. وأدت زيادة التعاون بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومؤسسات الأمم المتحدة على الصعيد القطري إلى تحسين استخدام الموارد وتحقيق نتائج أفضل، بما يشمل إدماج حقوق الإنسان على نحو أفضل والانفتاح على شراكات أكثر تنوعاً.

97 - وقالت مجموعة أخرى من الوفود إن صندوق الأمم المتحدة للسكان أدى دوراً رئيسياً في التصدي لكفالة استمرارية خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والتصدي للعنف القائم على نوع الجنس والممارسات الضارة وتأمين توريد وسائل منع الحمل وبيع الصحة الإنجابية. وكان على التصدي لجائحة كوفيد-19 اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان بما يجسد أصوات الفئات المهمشة ومتابعة البرامج التكميلية والتغطية الصحية الشاملة. وكان تركيز صندوق الأمم المتحدة للسكان على البيانات المصنفة ذات النوعية العالية كأساس لحلول تناسب كل أزمة على حدة خطوة حظيت بالتقدير، وهو أمر أساسي لكفالة التصدي العالمي الشامل لجائحة كوفيد-19 التي تؤدي إلى تغيير المفاهيم الجنسانية. ووضعت رؤية قوية تنطلق من مبادئ حقوق الإنسان لتوجيه التخطيط والاعتبارات الاستراتيجية، والتي تركز على إنجاز أهداف الإنهاء الثلاثة. ودعت المجموعة صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى: (أ) تعزيز استجابته للأسباب الكامنة وراء الضعف، لا سيما في أوساط النساء والفتيات، وبذل جهود وقائية أقوى لمنع العنف القائم على نوع الجنس بالتضافر مع الشركاء؛ (ب) كفالة دوره المعياري بوسائل تتضمن تحسين الرصد؛ (ج) مضاعفة الاعتراف بالشباب باعتبارهم مناصرين للأهداف ووضع الخطط الرامية لحشد الشباب بصورة منهجية، بما يشمل سد الفجوة الرقمية؛ (د) حشد تمويل أساسي ملائم ويمكن التنبؤ به ومستدام ومرن لكفالة استمرارية أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان وتنفيذ البرامج في مواعيدها.

98 - وفي الأنشطة المصممة لفرادى الحالات، أشادت الوفود بصندوق الأمم المتحدة للسكان لإدماج تغير المناخ في البرامج وتنظيم الأسرة في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث والتصدي لتغير المناخ وإسهامه في مبادرة خضرة الأمم المتحدة الزرقاء. ولقي صندوق الأمم المتحدة للسكان تشجيعاً على السعي لمواصلة دمج إصلاحات الأمم المتحدة في عمله واستخدام الموارد بأقصى قدر من الفعالية، بما يشمل زيادة إمكانية التشغيل التفاعلي لنظم البيانات. ويجب أن تجسد إعادة تصنيف الموارد المخصصة القيود التي تواجهها البلدان النامية بسبب المديونية. وكانت آلية الاستثمار الاستراتيجية لتعبئة الموارد العامة والخاصة بناءً، لكن لم يتضح كيف سيجني صندوق الأمم المتحدة للسكان ثماره ويحمي موارده الأساسية. ويجب أن يكفل صندوق الأمم المتحدة للسكان تلبية الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 الاحتياجات الخاصة للبلدان متوسطة الدخل باستخدام البيانات المصنفة وزيادة مساندتها للدول الجزرية الصغيرة النامية. كما رحبت الوفود بنتائج تغييرات/بيانات السكان في الخطة الجديدة، والتي تجسد الشيوخة وانخفاض معدلات

الخصوبة والمناخ. وأعربت عن تقديرها لتعزيز صندوق الأمم المتحدة للسكان للقدرات الوطنية لإجراء تعدادات السكان وجمع/تحليل البيانات والإحصاءات الديموغرافية ومساندة النهوض بالجهود الوطنية للمساواة بين الجنسين والعمل مع الشباب لتعزيز المرونة والمشاركة. وتكتسي تعددية الأطراف وإجراء تعديلات على الأنشطة وفقاً للأولويات الوطنية أهمية بالغة. وجرى تحذير صندوق الأمم المتحدة للسكان من مغبة استخدام عبارات غير توافقية لم تناسب بعض الوفود.

99 - ورداً على ما تقدم، قالت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان يبقى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية هو الركن الأساسي الذي تقوم عليه الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025، والذي يركز على مبدأ "عدم ترك أي أحد خلف الركب" ويركز على التعجيل بإنجاز أهداف الإنهاء الثلاثة. ويدرك برنامج العمل أهمية الروابط بين السكان والتنمية المستدامة والمناخ والأهمية المحورية للصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية في التمكين والاستدامة الجماعية. وأدمج صندوق الأمم المتحدة للسكان المناخ في جميع برامجها الشاملة للتربية الجنسية بحيث يشمل التعليم الشامل الذي يراعي الفئات العمرية والاعتبارات الثقافية العلاقة بين تغير المناخ ونتائج الصحة الجنسية والإنجابية. ويواصل صندوق الأمم المتحدة للسكان العمل مع الحكومات لتعزيز النظم الوطنية للتحذير المبكر للآثار الإنسانية والإنمائية ولتحويل المعايير والقوانين والعقليات.

100 - ويمثل العنف القائم على نوع الجنس ووآد الإناث أصعب تحديات يواجهها إنجاز أهداف الإنهاء الثلاثة. ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تضيق الفجوة التمويلية لإنجاز أهداف الإنهاء الثلاثة للقطاع بأكمله. ففي عام 2021، اشترك صندوق الأمم المتحدة للسكان في قيادة ائتلاف العمل المعني بالمساواة بين الجنسين بشأن الاستقلال الجسدي والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وكان من المساهمين الأساسيين في التنفيذ الاستراتيجي للنهوض بالشباب في خطة عام 2030. وعلى الصعيد الداخلي، أدت مبادرة "جسدي، حياتي، عالمي!" إلى تعجيل مشاركة صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الشباب وزيادتها. ولسد الفجوة الرقمية، واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان التوعية والدعوة على المستويات المحلية من خلال مبادرة التواصل بشأن المخاطر والمشاركة المجتمعية، بما يشمل المشاركة في حملة youthagainstCOVID# "شباب في مواجهة كوفيد". واستجابةً للتقييم الإنساني على الصعيد العالمي، وضع صندوق الأمم المتحدة للسكان اللمسات الأخيرة على استراتيجية جديدة للإعاقة والشمول.

101 - ويعمل صندوق الأمم المتحدة مع المؤسسات المالية الدولية والبنك الدولي والمصارف الإنمائية والإقليمية للوصول إلى السكان الذين تنقصهم الخدمات في البلدان المتوسطة الدخل، بوسائل تتضمن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. كما يلبي الصندوق احتياجات أكثر فئات السكان ضعفاً في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، واعتمد نظرة موحدة لتعزيز الصحة الوطنية ونظم الإنذار المبكر والتعامل مع مؤسسات الأمم المتحدة. وعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان من خلال مبادرات مشتركة بين الوكالات لتحسين عمليات تقييم القابلية للتأثر ودراسة بيانات السكان/الصحة من منظور هشاشة المناخ. ويظل صندوق الأمم المتحدة للسكان ملتزماً بإصلاح الأمم المتحدة ويواصل بذل الجهود لإصلاح إجراءات تسيير الأعمال مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية. وجاء أكثر من ربع تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان من خلال مصادر مشتركة ومجمّعة، وقد تضاعف تقريباً منذ عام 2018.

102 - وسيعزز صندوق الأمم المتحدة للسكان في الخطة الاستراتيجية الجديدة دوره المعياري في الدعوة إلى تغيير السياسات وتوليد البيانات والتحليلات والتواصل الاستراتيجي، بما يشمل تعزيز إمكانية التشغيل

التفاعلي لنظم البيانات. وستعزز استراتيجية الصندوق الجديدة للاتصالات الاستراتيجية التزامه بالحماية وتعزيز والتطور. وساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان من خلال تعزيز دوره المعياري في إسماع صوت من لا صوت له. وقدم البرنامج العالمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن الشيخوخة وانخفاض معدلات الخصوبة خلال نهج دورة الحياة المساندة اللازمة للحكومات بإسداء المشورة بشأن السياسات السكانية وعزز التضامن بين الأجيال. وبالتطلع إلى المستقبل، ركز صندوق الأمم المتحدة للسكان على الاستفادة من الابتكار والتكيف والتصور وتكرار التجارب الناجحة وتبادل أفضل الممارسات.

103 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار 8/2021 بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 الخاصة بصندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرية التنفيذية.

ثالث عشر - التقييم

104 - قدم مدير مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان تقريره السنوي عن وظيفة التقييم لعام 2020 (DP/FPA/2021/3) وقدمت نائبة المديرية التنفيذية (البرنامج) رد الإدارة على التقرير (DP/FPA/2021/CRP.3).

التقرير السنوي عن وظيفة التقييم لعام 2020: تقرير المديرية التنفيذية

105 - أشادت مجموعة من الوفود بمكتب التقييم لتكييف وظيفة التقييم مع جائحة كوفيد-19 وتخفيف أثرها على عمليات التقييم. ورحبت بأداء المكتب المتميز، والذي حقق معظم أهداف مؤشرات الأداء الرئيسية إلى جانب تعزيز عمليات التقييم اللامركزية وهو ما أدى إلى ارتفاع معدل التنفيذ لعمليات التقييم جيدة النوعية. كما رحبت بالتقدم المحرز في تنفيذ استجابات الإدارة وساندت الإجراءات المعتمدة لتعزيز تنفيذ توصيات التقييم المركزي. وأكدت على أهمية وظيفة التقييم في تنفيذ الخطط الاستراتيجية وصنع القرارات القائمة على الأدلة. كما رحبت بعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتحديث إطار الرصد والإبلاغ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 والابتكار المستمر في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولا سيما إدماجهن في جميع المجالات المواضيعية. وأعربت عن تقديرها للزيادة المطردة في نسبة الإنفاق على التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان، والتي تقترب من إجمالي نفقات البرامج المحددة في سياسة التقييم وأشادت بمكتب التقييم لمساندته آلية التقييم المستقلة على نطاق المنظومة والمساهمة في صياغة سياسة التقييم على نطاق المنظومة.

106 - وردًا على ما تقدم، أكد مدير مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمجلس التزام المكتب المستمر بتعزيز وظيفة التقييم. وكان من الصعب تحديد توقعات نسبة الإنفاق في المستقبل لأن النسبة تعتمد على الإيرادات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ولكن من حيث القيم المطلقة، ستكون هناك زيادة في الإنفاق، مع استمرار الاتجاهات الإيجابية.

107 - وأكد مدير شعبة السياسات والاستراتيجيات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان لأعضاء المجلس بأن الصندوق يواصل تعزيز وابتكار أنشطته المستقلة في مجال الرقابة والضمان مع زيادة الاستثمارات بمعدل يتجاوز توقعات الإيرادات الإجمالية. وكان هذا هو الوضع فعلاً حتى خلال فترات التقشف التي حدثت مؤخراً عندما سعى الصندوق إلى تأمين ميزانيات الوظائف المستقلة. وأنشأ صندوق الأمم المتحدة للسكان آلية تحسين مالية لكفالة تمويل عمليات تقييم البرامج القطرية التي لا يتوفر لها سوى موارد محدودة.

ويلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بتأمين موارد كافية لوظيفة التقييم؛ وستجسد الميزانية المؤسسية الجديدة هذا الواقع.

تقييم حجم مساندة صندوق الأمم المتحدة للسكان للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

108 - قدم مستشار مكتب التقييم التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان التقييم المتعلق بمساندة صندوق الأمم المتحدة للسكان للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (DP/FPA/2019/CRP.8). وقدمت نائبة المديرية التنفيذية (البرنامج) تعليقات الإدارة على التقرير (DP/FPA/2019/CRP.9).

109 - وأشادت مجموعة من الوفود بالتزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفهما من الأمور الأساسية للاضطلاع بمهام ولايته وتطبيقه في جميع الجهود الإنمائية والإنسانية فضلاً عن جهود السلام وعلى الأصعدة العالمية والإقليمية والقطرية. وأعربت عن تقديرها لأهمية المتزايدة للنهج التحويلية المراعية للمنظور الجنساني وريادة الصندوق في التصدي للعنف القائم على نوع الجنس والوقاية منه وتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والتصدي للممارسات الضارة والوقاية منها. وأقرت بأهمية تعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع شركاء آخرين مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وأشارت إلى أن البرامج المتكاملة المتعددة الجوانب بشأن المساواة بين الجنسين ضرورية لتعجيل العمل على معاونة معالجة الصلة بين المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام. وأعربت عن تطلعها إلى تحسين عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن التغيير المعياري الاجتماعي وإدراجه في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025. ودعت صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تعزيز عمله للتصدي للحوازر وعدم المساواة في الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وكفالة متابعة المقاييس في مؤشر الهدف 5-6-1. ويتطلب إيلاء الأولوية للمساواة بين الجنسين توفير موارد بشرية ومالية كافية والمزيد من الموارد الأساسية؛ ويجب أن يضم صندوق الأمم المتحدة للسكان أصحاب الخبرات الأساسية في مجال نوع الجنس والعنف القائم على نوع الجنس بين موظفيه على جميع الدرجات.

110 - وأعرب أحد الوفود عن تشجيعه لأن يقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتصدي للعنف القائم على نوع الجنس بوصفه هدفاً مستقلاً ومدمجاً في تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية وصحة الأم في الأوساط الإنسانية والإنمائية. وينبغي أن يعزز صندوق الأمم المتحدة للسكان من قدراته لتوفير الوقاية من العنف القائم على نوع الجنس ومواجهته وريادة الصحة الجنسية والإنجابية والتنسيق والبرامج في مختلف الظروف، بما يشمل مراعاة منظور الناجين. ويجب على صندوق الأمم المتحدة للسكان التماس سبل فهم كيف زادت الأعراف الجنسانية وأوجه عدم المساواة من تفاقم آثار الصدمات والضغوط. ويجب على صندوق الأمم المتحدة للسكان في عمليات التقييم المستقبلية استكشاف طرق التقييم التي تمكن من جمع البيانات على نحوٍ سالم ومأمون لأكثر الفئات ضعفاً.

111 - ورداً على ما تقدم، قالت مديرة فرع الصحة الجنسية والإنجابية في صندوق الأمم المتحدة للسكان إن الصندوق يكتف جهود الوقائية لتناول الأسباب الأساسية للعنف القائم على نوع الجنس والافتقار إلى الاستقلال الجسدي. كما أنه يعزز نهجه لتحويل القوالب النمطية الضارة إلى أشكال أكثر إيجابية للذكورة تركيز على الرجال والفتيان. وشمل ذلك تعزيز التثقيف الجنسي الشامل للأعراف الاجتماعية وتقديم الخدمات من خلال استراتيجيات التدخل المبكر والتدابير القائمة على حقوق التحول في نسبة الانتماء الجنسي ونهج دورة الحياة. وتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم

المتحدة للمرأة من خلال خطة العمل العالمية للحياة الصحية والرفاه للجميع. وستركز الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 على تعزيز عملية صنع القرار للمرأة وتجسد كيفية تحسين أواصر التعاون بين الوكالات بشأن المسائل الخاصة بنوع الجنس في ظل نقشي جائحة كوفيد-19 والتأكيد على المرأة بوصفها عاملاً من عوامل التغيير وتعزيز أصوات النساء والفتيات في استراتيجيات الكوارث والمناخ والقدرة على التحمل والاعتماد على الدور المعياري للصندوق.

112 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار 9/2021 بشأن تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان.

رابع عشر - البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة

113 - قدمت نائبة المديرية التنفيذية (البرنامج) لمحة عامة عن وثيقة البرنامج القطري لأرمينيا وكذلك التمديد الثالث للبرنامج القطري لمدغشقر لمدة ثلاثة أشهر والتمديد الخامس للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية لمدة ستة أشهر. كما قدم المدير الإقليمي لمنطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان بدوره تفاصيل من منظور إقليمي.

114 - وقدمت الدول الأعضاء بيانات مؤيدة للبرامج القطرية وتمديداتها.

115 - وفيما يتعلق بوثيقة البرنامج القطري لأرمينيا، يرد التبادل بين وفدي أرمينيا وأذربيجان في الرابطتين التاليتين: (أ) بيان أرمينيا؛ (ب) بيان أذربيجان.

116 - ووافق المجلس بموجب القرار 7/2014 على وثيقة البرنامج القطري لأرمينيا (DP/FPA/CPD/ARM/4/Rev.1). كما وافق المجلس على التمديد الثالث للبرنامج القطري لمدغشقر لمدة ثلاثة أشهر وعلى التمديد الخامس للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية لمدة ستة أشهر على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/2021/3.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

خامس عشر - بيان المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والتقرير السنوي

117 - قدمت المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في خطابها (المتاح على الموقع الشبكي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع) تقريرها السنوي (DP/OPS/2021/4) وعُلقت قائلة إن عام 2020 هو وقت الصمود والوحدة. وأظهر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع القدرة على التكيف بسرعة مع الواقع الجديد باستخدام أحدث التقنيات لمواجهة أزمة نقشي جائحة كوفيد-19. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع توفير المشتريات الفعالة للوالمعدات الطبية وتعزيز البنية التحتية للنظم الصحية والمعاونة في برامج نشر اللقاح والاضطلاع بدوره في المهمة الجماعية لإعادة العالم إلى المسار ثنائية نحو تحقيق الأهداف الإنمائية. فالأمم المتحدة بحاجة إلى إنجاز الكثير بموارد محدودة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على أهبة الاستعداد لتقديم ممارساته التي تتسم بالكفاءة والفعالية لمساندة الشركاء. وتجاوز تنفيذ المشاريع العالمية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في العام 2020 مبلغ 2,2 بليون دولار، وهو إنجاز كبير بالنظر إلى الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وأبرمت اتفاقيات جديدة

بقيمة 900 مليون دولار تقريباً لمكافحة تفشي جائحة كوفيد-19. وشمل ذلك العمل على استعادة الخدمات الأساسية وتخفيف الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية والعمل مع الشركاء التابعين للأمم المتحدة للتصدي للكوارث الطبيعية.

118 - وركز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خلال خطته الاستراتيجية للفترة 2018-2021 على إضافة قيمة إلى خطة عام 2030 من خلال طرح حلول تتسم بالفعالية والكفاءة من حيث التكلفة وبناء شراكات استراتيجية جديدة وفهم احتياجات الشركاء على نحو أفضل والحصول على مصادر تمويل جديدة لمواجهة التحديات المشتركة. وأبرم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في العام 2020 اتفاقيات جديدة تجاوزت 10 بلايين دولار. ويدل هذا التغيير الملموس على الثقة والارتياح لدى الشركاء في قدرات المكتب على تقديم خدمات ذات نوعية عالية، حتى في ظل الظروف الاستثنائية. ويستهدف مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 الاستناد إلى إنجازاته ومساندة الشركاء لتحقيق الأهداف الإنمائية. كما يسترشد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بخطة عام 2030 لمساندة البلدان في تطوير قدراتها وقاعدة مواردها مع التركيز على البنية التحتية رفيعة المستوى وتحسين إجراءات الاشتراء الحكومي ومبادرة الاستثمارات المؤثرة في البنى التحتية المستدامة المعروفة باسم مبادرة S3i.

119 - وفي سبيل المضي قدماً، واصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تبسيط عملياته وترشيدها وتكثيفها، إلى جانب تطوير نظم تقنية المعلومات لتمكين أداء المهام بكفاءة وخفة حركة ومرونة مع مواصلة إدارة مقدراته وشؤونه المالية على نحو مسؤول. ويلتزم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بالإصلاح والعمل مع الشركاء التابعين للأمم المتحدة وفقاً لولاياته المميزة في مجال التنفيذ غير البرامجي ونموذج أعمال التمويل الذاتي. وأتاح نهج المكتب المتعدد الأقطار لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خدمة البلدان ذات الأثر المحدود. وكان تمسكه بثقافة الإعراب عن الرأي وسياسته التي تقضي بعدم التسامح مطلقاً بإزاء الاستغلال والانتهاك والتحرش الجنسيين مؤشراً آخر على استثماره في الإصلاح. وأحرز مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقدماً لافتاً للنظر في إدماج المنظور الجنساني في المشاريع ولكنه بحاجة إلى تكثيف الجهود لرأب الفجوة. ولا تزال المساواة بين الجنسين تشكل أولوية رئيسية بين أفراد قوته العاملة. وحقق مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على الصعيد الداخلي التكافؤ بين الجنسين حيث تمثل النساء 49 في المئة من قوته العاملة. وسيسوع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في العام 2021 نهجه لكفالة وجود نموذج أكبر وأكثر تنوعاً وشمولاً.

120 - ورحبت مجموعة من الوفود بالارتفاع الكبير في تقديم خدمات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في أثناء الجائحة، وسلطت الضوء على ثقة الشركاء في المكتب ودوره في تعزيز الاستثمار في البنية التحتية وتعجيل التعافي المستدام. وقدم المكتب مساهمات لافتة للنظر في تعزيز قدرة البنية التحتية الصحية الوطنية وتقديم اللوازم الطبية ومعدات المختبرات والأدوية المنقذة لأرواح البشر. وينبغي أن تركز مشاركات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في البلدان المتأثرة من تغير المناخ على بناء البنية التحتية لمقاومة الصدمات المناخية بالاستعانة بخطة عام 2030 واتفاق باريس بشأن المناخ باعتبارهما مخططات لاستثمار جديد مستدام في البنية التحتية. ولقي المكتب تشجيعاً على العمل مع الأطراف المعنية في البلدان لتعزيز تصميم البنية التحتية المراعية للمنظور الجنساني وبناء القدرات الوطنية في البنية التحتية للتعليم الرقمي، ما يجعله أولوية في الخطة الاستراتيجية التالية. وينبغي للمكتب السعي نحو تكييف عمله بحيث يكمل الأولويات التي حددتها الحكومات الوطنية.

121 - وصرحت مجموعة من الوفود بأن الميزة النسبية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في بناء البنية التحتية تساعد أقل البلدان نمواً على تحقيق أولوياتها الإنمائية. وينبغي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الاستفادة من خبراته للتخفيف من أثر الفجوات بالبنية التحتية في أقل البلدان نمواً، وبوجه خاص في مجالي التعليم والصحة، ومعاونة أقل البلدان نمواً على بناء بنية تحتية وتقنيات مستدامة وكفالة التعافي السريع وإمكانية الصمود أمام حالات الطوارئ المناخية والصدمات من خلال قرارات الاستثمار التي تركز على المناخ والكوارث. ولقي المكتب تشجيعاً على استخدام شراكاته مع الأطراف المعنية المتعددة لمعاونة الشركات الناشئة على توسيع الحلول الإبداعية في البنية التحتية الرقمية والمعرفة لجني ثمار المعلومات والتقنيات الرائدة. ودعت الوفود مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى مساندة أقل البلدان نمواً في إدماج المنظور الجنساني وأولويات الشباب في قرارات الاستثمار لكفالة التعجيل بالحراك الاجتماعي والاقتصادي للنساء والشباب. ولقي المكتب تشجيعاً على معاونة البلدان التي بصدد أن تُرفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً والبلدان التي رُفعت منها بالفعل في مواجهة مخاطر النكوص إلى الوراء جراء الجائحة من خلال تعزيز البنية التحتية لكفالة الرفع المستدام من القائمة وإمكانية الصمود في مواجهة الصدمات الحالية والمستقبلية.

122 - والتمست مجموعة ثالثة من الوفود الحصول على تفاصيل بشأن مخاطر وتحديات تنفيذ الأنشطة في عام 2020، بالنظر إلى أن غالبية مؤشرات نتائج عام 2020 في إطار التنفيذ المستدام أظهرت انخفاضاً مقارنةً بعام 2019. وأعربت عن تقديرها لمساهمات مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التي تمكن الأمم المتحدة من تحقيق السلام والأمن والتنمية وأقرت بجهودها لإنشاء نظم متابعة لعناصر الاستدامة الشاملة. وأشادت بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لإصدار تقارير عن الاستدامة تتماشى مع مبادرة الإبلاغ العالمية، وهو ما يدل على ريادته في الابتكار والمساندة التقنية للشركاء، كما رحبت بالتزامه بإصلاح الأمم المتحدة والتوجهات الواردة في الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020.

123 - ورحبت وفود أخرى بالدور المهم الذي يمكن أن تؤديه مبادرة S3i في تعزيز الانتعاش المراعي للبيئة والتأثير التقني وريادة الأعمال، حيث اضطلعت بتنفيذ مشاريع مسؤولة من الناحية الاجتماعية على مستوى العالم. كما رحبت بإنشاء مجلس العملاء التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع باعتباره أحد الأطر اللازمة لمناقشة المسائل التشغيلية والفرص المتاحة لتعزيز الجهود التعاونية، بما يشمل التنسيق فيما بين الوكالات. وطلبت توضيح سبب استمرار ركود حجم أعمال المكتب مع منظمات الأمم المتحدة رغم توسعها مع شركاء خارجيين. ولقيت إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تشجيعاً على تحديث إطار المنظمة للحوكمة وتحسينه وإدارة المخاطر والرقابة لمواكبة اتساع حجم عمل المكتب ونطاقه.

124 - ورداً على ما تقدم، قالت المديرية التنفيذية إن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يستغل الدروس المستفادة من تصديه السريع للجائحة لتوجيه خطته الاستراتيجية الجديدة. ولا تزال سبل العمل التكاملية مع شركاء منظومة الأمم المتحدة، بوسائل تتضمن معايير الإبلاغ المنسقة، تمثل عاملاً أساسياً. وسيعمل المكتب على تعميق نقاط قوته في الصحة والأوساط الهشة عند وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة مع التركيز على البنية التحتية رفيعة المستوى وبما يتماشى مع الأولويات المحددة على الصعيد الوطني، بما يشمل الدول الجزرية الصغيرة النامية. وحيث لم تكن المساعدة الإنمائية الرسمية كافية، جعل المكتب مبادرة S3i إحدى أولوياته الرئيسية للخطة الجديدة بالنظر إلى فرص نموها في مجالات الصحة والمنازل ميسورة المال والطاقة، من خلال تسيير عمليات تجارية تتسم بالكفاءة والفعالية. وكانت الوقاية أحد أهم المحركات

الرئيسية لعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وباعتبار أن المكتب منظمة تقدم الخدمات بناءً على ما يقدم إليها من طلبات، فقد سعى جاهداً لتحقيق الشفافية وأن يكون في وضع مالي يمكنه من الاستمرار في البقاء. وسيواصل المكتب السعي لتحقيق التكافؤ بين الجنسين على الصعيد الداخلي وإدماج المنظور الجنساني في جميع أنشطته. وشكلت المشتريات جزءاً مهماً من الناتج القومي الإجمالي بالنسبة إلى العديد من البلدان؛ ومساندة المكتب الحكومات من خلال بناء القدرات لكفالة وجود قيمة مضافة من الاشتراء الحكومي للأولويات الوطنية وكفالة تحقيق الشفافية ومحاربة الفساد. واستغل المكتب خبراته في مجال الشراء لتحسين التنسيق مع منظمات الأمم المتحدة.

125 - وقال مدير شعبة ممارسات ومعايير التنفيذ التابع لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إن وضع المكتب إطار عمل للبنية التحتية قائماً على الأدلة على أنه نهج متكامل لتخطيط البنية التحتية الوطنية وتنفيذها وإدارتها. وساعد الإطار الحكومات على الانتقال من التخطيط التقليدي الذي يعمل بذهنية التوقع إلى نظم البنية التحتية المترابطة. وأبرزت جائحة كوفيد-19 أهمية البنية التحتية الرقمية وهشاشتها، لذلك يعاون المكتب الحكومات على استخلاص الدروس المستفادة من الجائحة لكفالة تحقيق المرونة في أنظمة البنية التحتية. وساعد التخطيط القائم على الأدلة الحكومات وصناع القرار على تحقيق خطط التنمية الوطنية وتوفير معرفة أفضل للمخاطر الديموغرافية والاقتصادية ومخاطر تغير المناخ، وهو من الأمور الأساسية للالتزامات اتفاق باريس. ورحب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بنتيجة شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف لعام 2021 أداء المكتب باعتباره نموذجاً للتنفيذ الناجح على الصعيد القطري. ورداً على ما تقدم، سيعمل المكتب على مواءمة تقاريره على نحو أفضل مع أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ونواتج أهداف التنمية المستدامة المحددة، إلى جانب العمل مع الشركاء لتحديد مساهماته الملموسة.

126 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار 10/2021 بشأن التقرير السنوي للمديرة التنفيذية.

الجزء الثالث

الدورة العادية الثانية لعام 2021

المعقودة بمقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من 30 آب/أغسطس إلى
2 أيلول/سبتمبر 2021

أولا - المسائل التنظيمية

- 1 - تواصل انعقاد الدورة العادية الثانية لعام 2021 للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن طريق الإنترنت، كإجراء استثنائي، نتيجة لجائحة كوفيد-19، في الفترة من 30 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر 2021.
- 2 - واعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل الخاصة بدورته العادية الثانية لعام 2021 (DP/2021/L.3)، بصيغتهما المعدلة شفهيًا، ووافق على تقرير الدورة السنوية لعام 2021 (DP/2021/26). وأحاط المجلس علمًا بمشروع خطة العمل السنوية لعام 2022 (DP/2021/CRP.2) ووافق على خطة العمل المؤقتة الخاصة بالدورة العادية الأولى لعام 2022.
- 3 - وترد القرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام 2021 في الوثيقة DP/2022/2، المتاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي.
- 4 - ووافق المجلس التنفيذي في القرار 22/2022 على الجدول الزمني التالي للدورات المقبلة للمجلس التنفيذي في عام 2022:

الدورة العادية الأولى: من 31 كانون الثاني/يناير إلى 4 شباط/فبراير 2022

الدورة السنوية: من 6 إلى 10 حزيران/يونيه 2022

الدورة العادية الثانية: من 30 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر 2022

بيان رئيسة المجلس

- 5 - شددت رئيسة المجلس التنفيذي على أن مواجهة التحديات الإنمائية والإنسانية السائدة تقتضي أن تكون الخطط الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2022-2025، المعروضة على المجلس للموافقة عليها خلال الدورة، طموحة وخلاقة ومبتكرة. وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن تكون هذه الخطط أداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومواجهة الأزمة المترتبة على جائحة كوفيد-19، وتلبية الاحتياجات والتوقعات المتزايدة للدول الأعضاء، رغم محدودية الموارد المالية المتاحة للاضطلاع بالأعمال. وأكدت أن مكتب المجلس قد أوفى، في عام 2021، بالتزامه بضمان إجراء مشاورات استراتيجية وشاملة للجميع وشفافة ومثمرة، من خلال تخصيص نحو 20 مشاوره غير رسمية للخطط الاستراتيجية لكل منظمة من المنظمات الثلاث، بالإضافة إلى المشاورات الإقليمية والترتيبات الثنائية بشأن مختلف جوانب عملها. ونتيجة لذلك، فإن الخطط الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع طموحة ومحكمة ومستشرفة للمستقبل، وتمثل توازنًا دقيقًا بين الاحتياجات المتباينة لعضوية لا تتفك تتسم بالتنوع. ولذلك فإن دور المجلس هو توجيه رسالة قوية تدعو إلى الوحدة من خلال إقرار الخطط الاستراتيجية والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرارات المعروضة عليه لاتخاذها. وقالت الرئيسة إن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها هي من بين أقوى الأدوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعادة البناء بشكل أفضل وأكثر مراعاة للبيئة، ومن ثم إنقاذ الأرواح، والمساعدة في القضاء على الفقر وتحسين ظروف بلايين البشر. وسواصل المجلس أداء دوره الإشرافي فيما يتعلق بأنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما يكفل تلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج.

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ثانيا - الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025

6 - قال مدير البرنامج الإنمائي في ملاحظاته الافتتاحية (المتاحة على الموقع الشبكي للبرنامج) إن الأوقات الاستثنائية الراهنة تتطلب اتخاذ تدابير استثنائية. فالعالم يواجه أزمة وجودية كشفت عنها الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وحالة الطوارئ المناخية. ومع تزايد ترابط النظم البشرية والبيئية أكثر من أي وقت مضى، تراكمت المخاطر وأدت إلى تآكل القدرة الجماعية للبشرية على الصمود. واستدرك قائلا إن الجائحة فتحت المجال أيضا أمام نهج وسياسات جديدة وقدمت دروسا بشأن سبل المضي قدما وتنفيذ الأعمال بطريقة مختلفة. وأكد أن التنمية نفسها آخذة في التغير. ومن أجل التصدي للتحديات النظامية التي يواجهها جميع الناس، يتعين على المجتمعات المحلية أن تتعاون من أجل تحقيق الأهداف المشتركة وأن تتشارك في الاستثمار في المنافع العامة، استنادا إلى شراكات متكافئة أساسها المصالح والخبرات المشتركة والاستجابات المتعددة الأطراف. وتعمل خطة NextGenUNDP# (الجيل التالي من البرنامج الإنمائي) على جعل البرنامج مهيا من الداخل للنهوض بالدور الملقى على عاتقه من خلال "استراتيجية الموظفين لعام 2030"، واستراتيجيته الجديدة للبيانات، واعتماد نهج أكثر استباقية ودينامية في إدارة المخاطر تحفز الابتكار والمساءلة، وتقانيه في تحقيق التميز التشغيلي، واستثماراته في تحقيق التغيير التحويلي الذي يصعب قياسه من خلال إقامة منصة جديدة للتخطيط المركزي للموارد تبشر بتحسين على صعد الكفاءة والنتائج وتخطيط الموارد والرصد وقياس الأثر.

7 - وقد عكست هذا التطور الخطة الاستراتيجية الجديدة للبرنامج الإنمائي، للفترة 2022-2025 (DP/2021/28)، المطروحة لموافقة المجلس عليها. وقد ارتقى البرنامج الإنمائي بطريقة تفكيره، وأعاد اكتشاف تأثيره بوصفه رائدا فكريا في مجال التنمية، وأصبح أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة، ووطد مشاركته في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فعزز بذلك قدرته الجماعية على الإنجاز جنبا إلى جنب مع جميع شركائه على النحو الذي تتوخاه إصلاحات الأمم المتحدة. ومن شأن السنوات الأربع التالية لفترة الخطة الاستراتيجية أن تختلف اختلافا جذريا، حيث سيصبح البرنامج الإنمائي أكثر طموحا من أي وقت مضى من خلال ما يلي: (أ) توسيع القدرات البشرية التي يمكن أن تؤدي إلى انعتاق 100 مليون شخص من ربقة الفقر المتعدد الأبعاد؛ (ب) مساعدة 800 مليون شخص على ممارسة حقهم الديمقراطي في التصويت، الذي سيمارسه كثير منهم للمرة الأولى؛ (ج) دعم إمكانية حصول 500 مليون شخص على الطاقة النظيفة؛ (د) تعزيز استثمار أكثر من تريليون دولار من النفقات العامة ورأس المال الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

8 - وشدد مدير البرنامج على أن البرنامج الإنمائي مكرس في جميع أعماله لتحقيق مهمته الأساسية - القضاء على الفقر ودعم التنمية المستدامة للجميع. وللدفع قدما بتنفيذ خطته الاستراتيجية الجديدة لفترة 2022-2025، سيدعم البرنامج ثلاثة اتجاهات للتغيير، هي: (أ) التحول الهيكلي نحو عمليات انتقالية أكثر شمولاً للجميع تتسم بمراعاة البيئة ويغلب عليها الطابع الرقمي؛ (ب) عدم ترك أحد خلف الركب استنادا إلى نهج قائم على الحقوق يركز على الفاعلية البشرية؛ (ج) بناء القدرة على الصمود في مواجهة انعدام اليقين والمخاطر على المستوى النظمي. وسيستخدم البرنامج خبرته الفنية الأساسية من خلال ما يلي: ستة حلول تحمل بصمته في مجالات الفقر وعدم المساواة، والحوكمة، والقدرة على الصمود، والبيئة، والطاقة، والمساواة

بين الجنسين؛ تعزيزها جميعاً ثلاثة عوامل تمكينية تتعلق بالنطاق والسرعة، هي: الابتكار الاستراتيجي، والرقمنة، وتمويل التنمية.

9 - وقال مدير البرنامج الإنمائي إن البرنامج سيعتمد، كجزء من هذه المسيرة، نهجاً جديداً إزاء الأزمات والأوضاع الهشة. وعندئذ ستمثل أولوياته فيما يلي: (أ) فهم المخاطر النظامية المتعددة الأبعاد حتى يتمكن من بناء القدرة على الصمود وتحقيق الأمن البشري؛ (ب) إعطاء الأولوية للوقاية: معالجة الأسباب الجذرية للآزمات القائمة والمساعدة على منع حدوثها في المستقبل؛ (ج) الاستثمار في البيانات والتحليلات والإنذار المبكر واستكشاف الآفاق، واستخدام الرؤية الاستشرافية لكشف الاتجاهات المستقبلية وعوامل التغيير وحماية مسارات التنمية وتعزيزها؛ (د) تصميم وتنفيذ حلول إنمائية تراعي الاعتبارات الجنسانية وتستشرد بالمخاطر وتؤلف بين قطاعات مختلفة لتحقيق نتائج جماعية، تعزيزها زيادة الاتساق بين الشركاء في المجالات الإنسانية والإنمائية وحقوق الإنسان والسلام والأمن؛ (هـ) وضع نموذج أعمال جديد صالح لتحقيق الغرض المنشود في بيئات الإنجاز المعقدة.

10 - وأعربت الوفود، على نطاق واسع، عن دعمها القوي للخطة الاستراتيجية الجديدة للبرنامج الإنمائي، للفترة 2022-2025، وأثنت على البرنامج لما قام به من عملية تشاور موسعة شاملة وجاذبة للجميع وشفافة طوال فترة إعداد الخطة. وأبرزت الخطة الاستراتيجية الجديدة، للفترة 2022-2025، مواطن القوة النسبية للبرنامج الإنمائي ومزجه الفريد بين الوجود على الصعيدين العالمي والمحلي والكفاءة القطاعية والشراكات والنهج المتكاملة التي تشمل المجتمع بأسره. ورحبت الوفود بتحليل البرنامج للسياق الإنمائي المهيمن وقامت بتعميمه بما تضمنه من تشريح لحالة الطوارئ التي أملت بالكوكب وزيادة الفقر، وهو سياق تتكشف فيه وتتفاقم أوجه عدم المساواة القائمة داخل البلدان وفيما بينها بفعل الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وتعرض فيه تعددية الأطراف للضغط. وقالت الوفود إن الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025 تلائم تلك الاتجاهات خير الملاءمة، وتجعل البرنامج الإنمائي شريكاً دولياً في التنمية لا غنى عنه، وفقاً للنوايا التي أعربت عنها الدول الأعضاء في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام 2020 (A/RES/75/233).

11 - ورحبت مجموعة من الوفود، باسم مكتب المجلس، بالخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025، وتوقعت أن يقود البرنامج الإنمائي، من خلال ولايته الواسعة النطاق ووجوده على الصعيد العالمي، جزءاً كبيراً من جهود الأمم المتحدة المتعددة الأطراف في الميدان من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وشددت على أن البرنامج الإنمائي يؤدي دوراً شديداً الأهمية في البنية الإنمائية على الصعيد العالمي؛ ولذلك، فإن النهج القائم على التنمية يجب أن يظل مسألة ذات أولوية بالنسبة له. وأعربت الوفود عن سرورها أن رأت القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده ما زال يشكل لب الخطة الجديدة والغرض الرئيسي للتحويل الهيكلي من أجل التوصل إلى حلول طويلة الأجل. وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة لأضعف البلدان التي تحتاج إلى دعم مصمم خصيصاً لتنمية مشاريع تجارية، وأعمال حرة، وتوفير فرص عمل جديدة، وإتاحة الفرص لأعداد متزايدة من السكان الشباب والنساء والفتيات. ورحبت أيضاً بالتحويل الذي حققه البرنامج الإنمائي نحو اتخاذ إجراءات محددة الهدف لمعالجة المشاكل المترابطة المتمثلة في تغير المناخ والاقتصاد الأزرق والحد من مخاطر الكوارث، وأيدت رؤية البرنامج الإنمائي لتحويل 'جذري' في

نموذج التنمية لسد الفجوات التي خلفتها جائحة كوفيد-19 وحفز الرقمنة بوتيرة ونطاق يساعدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكدت مجدداً على أهمية الموارد العادية (الأساسية) التي يمكن التنبؤ بها.

12 - وتوقعت مجموعة ثانية من الوفود أن تظل الحوكمة الديمقراطية وحقوق الإنسان العمود الفقري للبرنامج الإنمائي، وتوقعت أن يواصل البرنامج تقديم مثال يُحتذى به، وأن يوفر القيادة الفكرية وأن يدعم القدرة على التنفيذ. وأثنت على البرنامج الإنمائي لاتباعه نهجاً شاملاً إزاء التنمية البشرية ضمن الحدود التي يمكن أن يتحملها الكوكب، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وحماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، وكفالة التنمية العادلة والمنصفة للجميع. وشجعت البرنامج الإنمائي على مواصلة البحث عن حلول شاملة تجمع بين جهود التكيف والتخفيف ودعمته اهتمامه الخاص بأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وأشد البلدان ضعفاً في سياق دعم القدرة على تحمل تغير المناخ والتكيف معه. واعتبرت الوفود الاقتصادات الزرقاء المستدامة جزءاً من الحلول المتكاملة في مجالي التكيف مع تغير المناخ والأمن الغذائي، وتوقعت زيادة في البرمجة المشتركة مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى للحد من تجزئة المشاريع المناخية والبيئية. ودعت البرنامج الإنمائي إلى إدارة بصمته البيئية في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025. وأعربت عن قلقها إزاء عدم تصميم حلول تتعلق بالمساواة بين الجنسين في البرمجة وفي الحوار مع الشركاء، ودعت البرنامج الإنمائي إلى اتخاذ تدابير عملية لإعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في الخطة الجديدة.

13 - ورحبت مجموعة ثالثة من الوفود بالدرجة الملحوظة من أوجه الترابط والتكامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفيما بين البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، على النحو المبين في خططها الاستراتيجية ومؤشراتها المشتركة الواردة في أطرها المتكاملة للنتائج والموارد، وهو ما من شأنه أن يساعد كثيراً على تدشين جيل جديد من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وأثنت الوفود على جهود المنظمات الرامية إلى تحديد مجالات التعاون المشترك ومواءمة مساهماتها مع النتائج التي تحققت بشكل جماعي، مما يجعل الصلات وأوجه التكامل شفافة وقابلة للقياس، ويساهم في جعل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أقوى وأكثر فعالية. ودعت البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الاستفادة مما تتمتع به من مزايا نسبية من أجل التعاون المنسق والفعال على نطاق المنظومة وتقديم مساهمات خاصة بكل وكالة على حدة في تلبية الاحتياجات في الميدان، في ظل قيادة فعالة للمنسقين المقيمين، من أجل تحقيق نتائج جماعية على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة. ودعت المنظمات إلى رصد النتائج التي تحققت بشكل جماعي والإبلاغ عنها، ولا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات وتمكين البيئات من تحقيق نتائج إنمائية طويلة الأجل من منظور شامل للمنظومة بأسرها، استناداً إلى نهج الاستفادة من المزايا النسبية لزيادة الاتساق والكفاءة والفعالية.

14 - وأقرت مجموعة رابعة من الوفود بأن الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 هي وثيقة مملوكة للوكالات لا تشمل جميع شواغل وأولويات الدول الأعضاء، ولكنها شددت على أن الخطة هي بمثابة إطار عالمي من شأنه أن يمكن البرنامج الإنمائي من الوفاء بولايته على أفضل وجه ودعم البلدان في الوفاء باحتياجاتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية. وشجعت البرنامج الإنمائي بشدة على العمل بالتعاون الوثيق مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى ومع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة لمواءمة البرمجة مع أطر

التعاون القطرية، بالتشاور الوثيق مع الحكومات الوطنية، بهدف الاستجابة للاحتياجات والأولويات القطرية على نحو ملائم.

15 - ورحبت وفود أخرى باستجابة البرنامج الإنمائي للأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وجهود التعافي وشجعت على مواصلة اتخاذ المبادرات الرامية إلى إيجاد فرص العمل، وتعزيز نظام الرعاية الصحية، وتشجيع البحوث والعلوم والتكنولوجيا، ومعالجة مواطن الضعف المحددة التي يعاني منها أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل، وزيادة استخدام الخبراء المحليين في التدخلات المنفذة في إطار البرامج والمشاريع. ودعت الجهات المانحة والشركاء إلى معالجة مسألة الحصول على اللقاحات والإنصاف في توزيعها، والدعوة إلى اعتماد برامج البرنامج الإنمائي منظوراً يراعي خصوصيات النزاع ودعم هذا المنظور، وزيادة تمويل أهداف التنمية المستدامة، واعتماد نهج تعطي الأولوية للوقاية وتحقيق الاستقرار والتحول والاستدامة. ودعت الجهات المانحة والشركاء إلى النظر في زيادة التمويل دون التشدد في تخصيص الموارد لتمكين البرنامج الإنمائي من التمتع بالمرونة وقابلية التنبؤ اللازمتين لتنفيذ برامج لدعم بناء اقتصادات مزدهرة ومتحولة بنوياً لا يترك فيها أحد خلف الركب. وشددت على الأهمية الرئيسية للملكية والقيادة الوطنيتين في طلب المساعدة استناداً إلى الاحتياجات والأولويات الوطنية على النحو المحدد وطنياً.

16 - وردا على ذلك، قال مدير البرنامج الإنمائي إن الدروس المستفادة من وضع الخطط الاستراتيجية السابقة تبين قيمة إشراك الدول الأعضاء في مرحلة مبكرة من العملية. ولذلك، شرع البرنامج الإنمائي في وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025، بالتعاون الوثيق مع الشركاء قبل أكثر من عام. وقد يسر ذلك الفهم المشترك للسياق الإنمائي العالمي السائد وأدى إلى تحديد الفرص المشتركة المتاحة للعمل. وتخص هذا كله عن بروز أهمية القضاء على الفقر الذي قال إنه ما زال يشكل جوهر عمل البرنامج الإنمائي ونقطة ارتكاز خطته الاستراتيجية الجديدة، جنبا إلى جنب مع التصدي لانعدام المساواة. وإدراكا منه لأوجه القصور التي تشوب الاقتصادات التي تقوم على تقديم تسهيلات ضريبية تعم بالفائدة على الجميع، عمل البرنامج الإنمائي على نحو شامل من خلال النهج المتكاملة والرقمنة للتركيز على إيجاد فرص لكسب الرزق، وتمكين الناس من تطوير الأصول، وتيسير الوصول إلى الأسواق، وعمل بشكل وثيق في هذا الصدد مع الحكومات والقطاع الخاص. وبذلك استطاع البرنامج الإنمائي الربط بين هذه العناصر المختلفة وتحقيق نتائج متعددة في مكافحة الفقر.

17 - وأدمجت استجابة البرنامج الإنمائي الجارية لجائحة كوفيد-19 في الخطة الاستراتيجية الجديدة وركزت على مساعدة البلدان على الاستفادة من اللحظة الراهنة للانتقال إلى اقتصادات أكثر استيعاباً للجميع وأكثر مراعاة للبيئة ويغلب عليها الطابع الرقمي. وكان ضمان الحصول على اللقاحات في صميم تلك الأنشطة. وقد تعاون البرنامج الإنمائي مع جامعة أوكسفورد ومنظمة الصحة العالمية لإنشاء لوحة متابعة للتوزيع المنصف للقاحات، بهدف توضيح الآثار والتكاليف المترتبة على عدم تطعيم البلايين من الناس. وكان لهذه النهج القائمة على البيانات دور أساسي في العمل الابتكاري الذي يقوم به البرنامج الإنمائي لاستكشاف الطاقات الكامنة التي ينطوي عليها كل من العلم التشاركي والاستعانة بمجموعة كبيرة من مصادر خارجية لإشراك الناس في عملية التنمية وتحفيز نهج التنمية الشاملة الذي يأخذ به البرنامج الإنمائي. ومحور هذا هو الاستثمار الكبير الذي يقوم به البرنامج في مجال الرقمنة، حيث عمل مع الشركاء

على وضع نهج إنمائي للرقمنة يركز على تصميم النظم الإيكولوجية الرقمية وضمان الاستعداد الرقمي على المستوى القطري لمعالجة الأولويات الإنمائية الوطنية.

18 - وفيما يتعلق بتعبئة الأموال والتمويل، قال مدير البرنامج الإنمائي إن البرنامج شهد تحولات كبيرة في عام 2020. وشمل ذلك زيادة غير متوقعة في التمويل الأساسي وزيادة بنسبة 43 في المائة في المساهمات الحكومية المقدمة من البلدان المستفيدة من البرامج في التمويل غير الأساسي. وظل البرنامج الإنمائي يركز على إشراك الدول الأعضاء لوضع المنظمة على مسار تمويلي أكثر استراتيجية وزيادة اهتمام الشركاء بـ "الحملة الأساسية" للبرنامج الإنمائي. وشمل ذلك ضمان فهم الجهات الشريكة والكيانات المكونة لها لعرض القيمة المضافة الذي يقدمه البرنامج الإنمائي وحفز نشر خطاب إيجابي بشأن تعددية الأطراف يصفها بالفعالية والكفاءة، وهو ما يؤدي بالتالي إلى مكافحة التصورات الخاطئة وتشجيع الاستثمارات في الأمم المتحدة. ومحور ارتكاز هذه الجهود هو تحسين فهم نقاط القوة والمزايا النسبية التي يتمتع بها البرنامج الإنمائي، التي اعترفت بها الدول الأعضاء في الخطة الاستراتيجية الجديدة، وهي تستند إلى نهج وحلول متكاملة لتحديات مثل تغير المناخ والحد من الفقر والاقتصاد الأزرق، بما يتماشى تماما مع إصلاح الأمم المتحدة ومبادئ الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات في عام 2020. وأكد مدير البرنامج من جديد أن البرنامج الإنمائي ملتزم بالترتيبات والنتائج المشتركة، وشدد في الوقت نفسه على أهمية أن يكون توجه البرنامج استراتيجيا ووثيق الصلة بالسياق في بيئة تتسم بضيق الموارد. وهذا يعني مواصلة إقامة شراكات محددة الهدف على المستوى القطري مع المنسقين المقيمين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية، التي استثمر فيها البرنامج الإنمائي استثمارا كبيرا. ولذا فعند النظر في التقدم المحرز من خلال الترتيبات والنتائج المشتركة، من المهم أن تؤخذ هذه المبادرات المحددة الهدف بعين الاعتبار بقدر أكبر نظرا لأنها أكثر قابلية للتتبع والقياس.

19 - وأكد المدير أن معايير الأمم المتحدة وقيمتها تشكل جزءا لا يتجزأ من ولاية البرنامج الإنمائي. وسيتعاون البرنامج دائما مع الشركاء استنادا إلى مبادئ حقوق الإنسان والحوكمة المجسدة في الميثاق، مع الالتزام التام بمعالجة أولويات واحتياجات البلدان المحددة وطنيا من خلال الشراكة. وكجزء من ذلك، ظل الإنصاف بين الجنسين أولوية قصوى، على النحو الوارد في الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025. ونفذ البرنامج الإنمائي، طوال عمله ومن خلال تعاونه مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، برامج تضمنت استثمارات صريحة وضمنية في الإنصاف بين الجنسين. ومع ذلك، فإن استثمارات البرنامج الإنمائي في هذا المجال أقل من المتوقع. وفي الخطة الاستراتيجية الجديدة، سيزيد البرنامج استثمارات في الإنصاف بين الجنسين، وسيواصل تعميم منظور الإنصاف بين الجنسين في جميع مراحل عملية البرمجة؛ ومن شأن نظام التخطيط المركزي للموارد الجديد أن يسمح للبرنامج الإنمائي بقياس أثر البرامج على الإنصاف بين الجنسين في مجالات من قبيل المناخ أو الحوكمة أو الرقمنة. ولتقليل بصمته البيئية، سيواصل البرنامج الإنمائي تنفيذ خطته للإدارة البيئية، بما في ذلك مبادرة مونشوت للتوائم مع البيئة، وهو في طريقه إلى تحقيق هدفه المتمثل في خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 25 في المائة بحلول عام 2025 و 50 في المائة بحلول عام 2030.

20 - وعلى صعيد العمل الإنساني الأوسع نطاقاً، شدد مدير البرنامج على أهمية معالجة الحالات المعقدة في الميدان من خلال اتباع نهج شامل يتجاوز الركائز الثلاث للنهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام، والتعلم من الخبرات المكتسبة في البيئات الضعيفة التي أصبح النزاع فيها متغيرا مهيما

واختزلت فيها الاستجابة الدولية في مجموعة ضيقة من نقاط التواصل. وخلال الأزمة الحالية في أفغانستان وغيرها من الأزمات، يشكل البرنامج الإنمائي ومؤسسات الأمم المتحدة أحد الأصول الرئيسية لأنها أقامت بالفعل وجودا لا يستهان به في الميدان، ويمكنها، بدعم من المجتمع الدولي، أن تواصل عملها معا خلال الفترة الانتقالية المقبلة.

21 - وأكد مدير المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع للبرنامج الإنمائي، أن الأفرقة الوطنية للبرنامج الإنمائي، تم نشرها بالكامل في الميدان، استجابة للأزمة في أفغانستان، وهي تواصل العمل عن كثب مع الشركاء من المجتمع المدني والمتعاقدين المحليين. وسيرسل البرنامج الإنمائي فريقا دوليا للدعم بمجرد أن تسمح الظروف بذلك. وتحسبا للأزمة الوشيكة، تحول البرنامج الإنمائي إلى التركيز على ثنائي حافظات قائمة على المناطق ومحددة جغرافيا وتركز على الخدمات الأساسية، يعمل من خلالها في حيز أضيق لتنفيذ العمليات في جميع أنحاء البلد، وإن تركّز عمله في العاصمة كابول بصفة أساسية. وركزت أنشطة البرنامج الإنمائي، إلى جانب مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة، على سبل كسب الرزق، استنادا إلى العوامل المحركة للتشرد، والضعف الشديد، بما في ذلك من خلال منظور الأمن البشري. ورحب البرنامج الإنمائي بطلب قيادته زمام المبادرة بشأن العوامل الاقتصادية المحركة وتحقيق الاستقرار والانتعاش المبكر. وباستخدام طريقة التنفيذ المباشر، سيكون البرنامج الإنمائي أكثر قدرة على إبلاغ الدول الأعضاء عن أنشطته في البلد.

22 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 14/2021 بشأن الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025.

ثالثا - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

23 - عرض مدير مكتب الخدمات الإدارية في البرنامج الإنمائي خطة الموارد المتكاملة وتقديرات الميزانية المتكاملة للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025 (DP/2021/29)، وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن خطة الموارد المتكاملة للبرنامج الإنمائي وتقديرات ميزانيته المتكاملة للفترة 2022-2025 (DP/2021/30).

24 - ولم تبد الوفود أي تعليقات على هذا البند.

25 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 15/2021 بشأن خطة الموارد المتكاملة وتقديرات الميزانية المتكاملة للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025.

رابعا - الحوار المنظم بشأن التمويل

26 - قدمت مديرة مكتب العلاقات الخارجية والتوعية بالبرنامج الإنمائي تقريرا عن الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021 (DP/2021/31) ومرفقيه (المرفق 1: الاستعراض السنوي المفصل للوضع المالي لعام 2020، والمرفق 2: التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل). وطُرح أيضا الاستعراض السنوي للحالة المالية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لعام 2020 (DP/2021/32).

الحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021

27 - رحب أحد الوفود بالتحسينات التي أدخلت على التقرير والنهج المنسق الذي يتبعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهو ما دُخر بالمعلومات واتسم بالفعالية. وأعرب الوفد عن تأييده لدعوة البرنامج الإنمائي إلى زيادة إجمالية في تمويل الموارد الأساسية لبلوغ هدف الـ 30 في المائة (من 13 في المائة). وإذ نوه الوفد بأن البرنامج الإنمائي يسير على الطريق الصحيح نحو تحقيق هدفه المتمثل في تحقيق الكفاءة الإدارية على مدى أربع سنوات وهو 7,33 في المائة، وإذ نوه بأن تحقيق ذلك الهدف يترجم إلى زيادة في إنجاز البرامج مع خفض النفقات المؤسسية، شجع البرنامج الإنمائي على مواصلة تركيزه على نسبة كفاءة الإدارة. وطلب الوضوح والتفاصيل بشأن توزيع التكاليف التي تكبدها البرنامج الإنمائي من أجل تنسيق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ونظام المنسقين المقيمين، وما إذا كانت النسبة المئوية الحالية ستظل على حالها من الآن فصاعداً.

الاستعراض السنوي للحالة المالية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لعام 2020

28 - شدد أحد الوفود على الدور الفريد لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في تعبئة التمويل اللازم لأقل البلدان نمواً، بما في ذلك في جميع مراحل مواجهة جائحة كوفيد-19، والتصدي لتغير المناخ. وأعرب عن تأييده القوي لزيادة الموارد الأساسية للصندوق وتحقيق نسبة أفضل بين الموارد الأساسية وغير الأساسية لضمان تمتع الصندوق بالمرونة اللازمة للوفاء بولايته، والاضطلاع بدوره في مساعدة الشركاء والبلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورحب الوفد بالأداء القوي للصندوق في مجال أدوات التمويل الابتكاري، مما يدل على أن الصندوق لا يزال صالحاً للغرض المنشود، وأنه استخدم الموارد النادرة استخداماً فعالاً، واستفاد من رأس المال الخاص المحلي والدولي من أجل التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً. وإذ ينوه الوفد بالدعوة إلى أن يكون الصندوق طموحاً في إطاره الاستراتيجي للفترة 2020-2025، وأن يركز على مزاياه النسبية الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بالإدماج المالي، شجع الصندوق على وضع خطة تسمح لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وغيرها من الجهات الفاعلة بالشراكة مع الصندوق والاستفادة من قدراته التمويلية الابتكارية لتعزيز أثر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في أقل البلدان نمواً، وتشجيعها على ذلك. ورحب الوفد بالحوار المستمر والمتعمق مع الصندوق بشأن تمويل إطاره الاستراتيجي المقبل، بما في ذلك التحول في التركيز من الموارد المخصصة بدرجة كبيرة إلى موارد أكثر انتظاماً ومرونة.

29 - وردا على ذلك، رحبت مديرة مكتب العلاقات الخارجية والتوعية بالبرنامج الإنمائي بالدعم الذي أعرب عنه من أجل توفير تمويل أساسي أكثر مرونة يحتاجه البرنامج الإنمائي لتحقيق هدفه البالغ 30 في المائة. وقالت إن البرنامج الإنمائي يعترف بإلقاء نظرة فاحصة على نموذج التمويل المخصص لتنسيق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وكان البرنامج الإنمائي قد أدرك في وقت مبكر أن رسوم تمويل نظام المنسقين المقيمين والبالغة 1 في المئة ستتحمل تكاليف إدارية عالية. ولمعادلة هذه الحالة، كان البرنامج الإنمائي، وسيظل، يبذل قصارى جهده لتوجيه الموارد إلى البرمجة.

30 - وردا على استفسار، أبرز كبير الموظفين الماليين في البرنامج الإنمائي أن التكاليف الإدارية المرتفعة لإدارة رسوم تمويل نظام المنسقين المقيمين والبالغة 1 في المائة كانت إلى حد كبير نتيجة لتكاليف

الموظفين المتكبدة عند إدارة المساهمات المحصلة على صعيد المقر والمستويين الإقليمي والقطري ثم إعادة توجيهها إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة.

31 - واعتمد المجلس التنفيذي القرار 16/2021 بشأن الحوار المنظم حول تمويل البرنامج الإنمائي.

خامسا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

32 - قدمت المديرية المعاونة للبرنامج الإنمائي لمحة عامة عن وثائق البرامج القطرية لإريتريا، وألبانيا، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وجزر القمر، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وزمبابوي، وغواتيمالا، والكاميرون، ومدغشقر؛ والتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية للجبل الأسود، وجنوب السودان، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وغامبيا، والمغرب، والنيجر؛ والتمديد الأول لمدة سنتين للبرنامج القطري لجيبوتي؛ والموافقة على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرامج القطريين للبنان وليبيا.

33 - وبالمقابل، قدّم المدراء الإقليميون لأفريقيا، والدول العربية، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تفاصيل من المنظورات الإقليمية.

34 - ووافق المجلس التنفيذي، وفقا لقراره 7/2014، على وثائق البرامج القطرية لبوتسوانا (DP/DCP/BWA/3)، والكاميرون (DP/DCP/CMR/4)، وجزر القمر (DP/DCP/COM/3)، وإريتريا (DP/DCP/ERI/4)، ومدغشقر (DP/DCP/MDG/4)، وزمبابوي (DP/DCP/ZWE/4)، وبنغلاديش (DP/DCP/BGD/4)، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/DCP/LAO/4)، وألبانيا (DP/DCP/ALB/3)، وغواتيمالا (DP/DCP/GTM/4).

35 - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتمديدات الأولى لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية للجبل الأسود، وجنوب السودان، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وغامبيا، والمغرب، والنيجر، على نحو ما وافق عليه مدير البرنامج، وعلى النحو الوارد في الوثيقة DP/2021/23.

36 - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الأول لمدة سنتين للبرنامج القطري لجيبوتي، والتمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرامج القطريين للبنان وليبيا، على النحو المعروض في الوثيقة DP/2021/23.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

سادسا - الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025

37 - شددت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ملاحظاتها الافتتاحية (المتاحة على موقع الصندوق على الإنترنت) على أن الخطة الاستراتيجية الجديدة للصندوق للفترة 2022-2025 (DP/FPA/2021/8) خطة طموحة، على نحو ما دعت إليه الحاجة الملحة في الوقت الراهن. ومن المهم التعجيل بالتقدم المحرز نحو برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لأن الأحداث الأخيرة قد أظهرت كيف يمكن فقدان المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مواجهة الأزمة، حيث ألحقت جائحة كوفيد-19 خسائر فادحة بالنساء والفتيات والشباب والمجتمعات المحلية الأكثر ضعفا. وقد ركز الصندوق على الاستثمار في الصحة وتنظيم الأسرة والتعليم من أجل مستقبل أفضل يستند إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وظل الصندوق يعمل جاهدا على حماية وتعزيز الصحة الجنسية

والإنجابية والحقوق الإنجابية، وتحقيق المساواة بين الجنسين، ومكافحة العنف الجنساني، ومساعدة البلدان على سد الفجوات في البيانات من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة. وبهذه الطريقة، أسهم في الجهود العالمية الرامية إلى التصدي للاتجاهات الناشئة، بما في ذلك التحولات الديمغرافية، والهجرة، وتزايد أوجه عدم المساواة، وخطر تغير المناخ. واعترافاً بتلك التحديات ومن أجل التصدي لها، وضع الصندوق خطته الاستراتيجية الجديدة. وتُصَلِّد المرفقات المصاحبة كيف يعتزم الصندوق رصد التقدم المحرز والإبلاغ عنه، ونظرية التغير التي تستند إليها الخطة، ونموذج سير الأعمال المنقح، والبرامج العالمية والإقليمية التي تدعم عمل الصندوق سعياً إلى تحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية. وساعد أعضاء المجلس التنفيذي والدول الأعضاء في المشاركة في وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة، التي سيتم تفعيلها بما يتماشى مع السياسات الوطنية ومبدأ الملكية الوطنية من خلال وثائق البرامج القطرية للصندوق.

38 - وقالت المديرية التنفيذية إنه على الرغم من المكاسب الملحوظة، لا يزال التقدم المحرز بطيئاً جداً في الوفاء بخطة عام 2030. ولا تزال جائحة كوفيد-19 تشكل تهديداً متقشياً للتنمية المستدامة. وكانت الخطة الاستراتيجية الجديدة بمثابة دعوة إلى العمل لإنهاء عمل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق النتائج التحويلية الثلاث. وقد استندت الخطة الجديدة إلى الدروس المستفادة من الخطة الاستراتيجية السابقة للفترة 2018-2021، والالتزامات الوطنية الطوعية التي تم التعهد بها خلال الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والتصدي لجائحة كوفيد-19. وفي الخطة الجديدة، سيقوم الصندوق بما يلي: (أ) إعطاء الأولوية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، مع التركيز على من هم أشد تخلفاً عن الركب؛ (ب) تكثيف الشراكات، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية ووسائل الإعلام، والشراكات من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (ج) الانتقال من منح الأموال إلى تمويل التنمية؛ (د) تكثيف الجهود الرامية إلى تحويل هياكل السلطة غير المتكافئة بين الجنسين والمعايير الاجتماعية الضارة وزيادة إشراك الرجال والفتيان في هذا الجهد؛ (هـ) تعميم بناء القدرة على الصمود والتكيف وضمان التكامل بين الجهود الإنمائية والإنسانية والمستجيبة للسلام، بما يتماشى مع مزاياه النسبية؛ (و) إعطاء الأولوية الاستراتيجية للبلدان ذات الاحتياجات الأكثر إلحاحاً، وفي بعض الحالات، ذات الاحتياجات الفريدة.

39 - وأكدت المديرية التنفيذية التزام الصندوق بإصلاح الأمم المتحدة وفقاً للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في عام 2020 لضمان تقديم دعم متسق وفعال للدول الأعضاء. وسيواصل الصندوق العمل على جميع المستويات لتعزيز التعاون بين الوكالات والمساهمة بخبراته في تعزيز النتائج البرنامجية. وركز على المساءلة المشتركة لضمان أن تكون البرامج القطرية مستمدة من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وسيواصل الصندوق العمل على زيادة استخدام العمليات التجارية المشتركة من أجل إنجاز الأنشطة التنفيذية الجماعية على نحو أكثر كفاءة.

40 - وعلى الصعيد الداخلي، واصل الصندوق إعادة تنشيط نفسه وصورته وتحوله ليصبح أكثر سرعة ومرونة وابتكاراً، بينما يعمل على الحد من بصمته البيئية وتوسيع نطاق شراكاته لتلبية الطلبات الناشئة، ومن ثم جذب موظفين ذوي كفاءة عالية والاحتفاظ بهم. وكان الابتكار والرقمنة من المعجلات الرئيسية التي أدت إلى تحقيق النتائج التحويلية الثلاث وسد الفجوة الرقمية الجنسانية. وشمل ذلك تقديم إمدادات عالية الجودة بفعالية وكفاءة. وستساعد الوحدة الجديدة لإدارة سلسلة الإمداد الصندوق على الاضطلاع بدوره القيادي في ضمان أمن سلع الصحة الإنجابية. وعلى الصعيد الإنساني، ظل الصندوق منخرطاً بصورة عميقة.

وسيوصل تقديم خدماته في أفغانستان والدفاع عن الحقوق التي حصلت عليها النساء والفتيات الأفغانيات بشق الأنفس، وضمان وصول الجميع إلى خدمات الصحة الإنجابية ولوازمها. وقدم الصندوق مساعدات إنسانية مماثلة في إثيوبيا ولبنان وميانمار وهايتي ونحو 60 بلداً آخر من البلدان التي تتفاقم فيها الأزمات حول العالم.

41 - وقالت المديرية التنفيذية إن الصندوق تجاوز أهدافه المتصلة بالموارد خلال السنوات الأربع الماضية. ومع ذلك، كانت توقعات الموارد للفترة المتبقية من عام 2021 متباينة. ويضر تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية ببرنامج الإمدادات التابع للصندوق. ومن المتوقع أن تكون توقعات الموارد الأساسية للفترة 2021-2022 أقل بنسبة 2 في المائة عما كانت عليه في عام 2020. ورغم أن التمويل المشترك قد انخفض قليلاً، فقد ظل يشكل الحصة الأكبر من إجمالي الإيرادات؛ وخصص أكثر من 40 في المائة منها للعمل الإنساني هذا العام. وتساعد حملة العطاء الفردي للصندوق على تحفيز التمويل، في حين أن المساهمات الأساسية المتسقة التي يمكن التنبؤ بها تظل الهدف الأسمى. والصندوق عازم على العمل مع الشركاء لسد الفجوة التمويلية، ودعا المجلس إلى دعمه في تشجيع الدول الأعضاء على زيادة تمويلها للصندوق. وأكدت المديرية التنفيذية أن الصندوق ملتزم بتوسيع نطاق الحوار المفتوح بشأن الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية.

42 - وأثنت الوفود على الصندوق لإجراء عملية التشاور والحوار الشفافين والشاملين مع أعضاء المجلس والمجموعات الإقليمية عند وضع الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، التي وُصفت بأنها مفصلة وشاملة وطموحة واستشرافية. وأيد أعضاء المجلس بقوة الخطة الاستراتيجية الجديدة، ودعوا جميع الأعضاء إلى أن يحذوا حذوها. وأعربت الوفود عن تأييدها لبرنامج التحول الذي يضطلع به الصندوق لجعله صالحاً للغرض المنشود وسريعاً ومرناً وابتكارياً في تنفيذ البرامج وفي عدم ترك أحد خلف الركب، وأيدت مساعي الصندوق الرامية إلى توسيع قاعدة مانحيه وشراكاته. وأثنت على المديرية التنفيذية وموظفي الصندوق على الصعيد العالمي لما أبدوه من عزم على تنفيذ الخطة الاستراتيجية الحالية للفترة 2018-2021 والتقدم الذي أحرزوه فيها على الرغم من التحديات التي تطرحها جائحة كوفيد-19.

43 - وأعرب أحد الوفود، متحدثاً باسم مكتب المجلس، عن تقديره لأن الصندوق قد عكس الدروس الاستراتيجية المستفادة من الخطة الاستراتيجية الحالية للفترة 2018-2021، من أجل تحقيق النتائج التحويلية الثلاث، وشجع الصندوق على مواصلة استخلاص الدروس من أثر جائحة كوفيد-19 على تحقيق النتائج التحويلية الثلاث أثناء تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025. ودعا الصندوق إلى مواصلة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات والتوصيات الصادرة عن اللجنة الاستشارية المعنية بمسائل مراجعة الحسابات والميزانية مع تعزيز إجراءات الرقابة الداخلية وقدراته الرقابية.

44 - ورحبت مجموعة من أربعة وفود ترحيباً شديداً بالأساس القائم على الحقوق للخطة الاستراتيجية الجديدة، وشددت على أن ولاية الصندوق تقع على عاتقها مسؤولية النهوض بحقوق الإنسان الممنوحة لجميع النساء والفتيات، ولا سيما صحتهم وحقوقهن الجنسية والإنجابية، وأعربت عن تأييدها القوي لعزم الصندوق على تعزيز عمله المعياري في جميع البلدان التي يوجد فيها. وأعربت المجموعة عن تأييدها لنهج المنظمة المتميز من أجل تحديد أولويات الدعم المقدم للبلدان التي كانت أكثر تضرراً عن الركب من غيرها في تحقيق النتائج التحويلية الثلاث. وشددت على أن النتائج التحويلية الثلاث لا يمكن تحقيقها بدون تدخلات إنسانية

فعالة، وأن الصندوق في وضع جيد يسمح له بسد الفجوة بين التنمية والعمل الإنساني. ولذلك، فإنها تؤيد زيادة الاستثمار في قدرات الصندوق على الاستجابة للحالات الإنسانية.

45 - وأكدت مجموعة من الوفود تمثل مناطق مختلفة أن الخطة الاستراتيجية هي وثيقة مملوكة للوكالات، ورغم أنها قد لا تشمل جميع شواغل وأولويات مختلف الدول الأعضاء، فهي بمثابة إطار عالمي من شأنه أن يمكن الصندوق من الوفاء بولايته على أفضل وجه ودعم البلدان في الوفاء باحتياجاتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية. وشجعت المجموعة الصندوق بقوة على العمل بالتعاون الوثيق مع سائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لمواءمة برامجها مع أطر التعاون، بالتشاور الوثيق مع الحكومات، من أجل الاستجابة على نحو ملائم للاحتياجات والأولويات الوطنية.

46 - وأثنت مجموعة أخرى من الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتحديد مجالات المشاركة المشتركة ولمواءمة مساهماتها في النتائج التي تحققت بشكل جماعي، مما جعل الصلات والتكاملات واضحة وقابلة للقياس، وساهمت في إقامة منظومة إنمائية للأمم المتحدة أقوى وأكثر فعالية. ودعت المجموعة المنظمات الأربع إلى الاستفادة من مزاياها النسبية من أجل تنسيق التعاون الفعال على نطاق المنظومة من خلال مساهماتها الخاصة بالوكالات لتلبية احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج في ظل التنسيق الفعال للمنسق المقيم وتحت قيادته لتحقيق نتائج جماعية على نحو أكثر فعالية وكفاءة. وتوقعت من المنظمات الأربع، في ضوء مؤشرات المشاركة والمتكاملة، أن ترصد النتائج التي تحققت بشكل جماعي وتبلغ عنها، ولا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات وتمكين البيئات المؤاتية من تحقيق نتائج إنمائية طويلة الأجل من منظور المنظومة بأسرها، استناداً إلى مفهوم الاستفادة من المزايا النسبية لزيادة الاتساق والكفاءة والفعالية. ودعت المجموعة المنظمات الأربع إلى استخدام استعراض منتصف المدة لخططها الاستراتيجية من أجل تقييم طرائق الشراكة والمساهمات الخاصة بالوكالات وتعديلها في مجالات المشاركة المشتركة.

47 - وفي مداخلات أخرى، شددت الوفود على أنه ينبغي للصندوق في الخطة الاستراتيجية الجديدة أن يعطي الأولوية للجوانب الحاسمة لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مثل النساء والأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع، واستراتيجيات القدرة على الصمود، والتنمية المستدامة، والإلمام بالقراءة والكتابة والتعليم، وضمان الحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية الإنجابية، وتحسين صحة الأم، والحد من وفيات الأمومة التي يمكن الوقاية منها. وأعرب عن القلق إزاء استخدام عدة مصطلحات غير توافقية في الخطة الاستراتيجية الجديدة. وشددت الوفود على أهمية تعددية الأطراف وإظهار روح التضامن والتعاون بشكل كامل، من خلال الدعم المشترك لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل التكيف بشكل أفضل مع الوضع الناجم عن جائحة كوفيد-19.

48 - ورحبت وفود أخرى بنهج دورة حياة الصندوق، الذي توافق مع الاتجاهات الديمغرافية داخل البلدان. وأقرت بأهمية اعتبار الهجرة واللجوء واللاجئين والتشريد من بين العوامل السبعة التي لا تترك أحداً خلف الركب. وأعربت عن تقديرها لتحول الخطة الاستراتيجية الجديدة لتشمل قضايا الصحة العقلية والرقمنة وتغير المناخ والتطورات الديمغرافية وتوفير معلومات وخدمات شاملة عالية الجودة عن الصحة الجنسية والإنجابية كجزء من التغطية الصحية الشاملة. وجرى التشديد على أن الصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، حق من حقوق الإنسان، وأن تحقيق التغطية الصحية الشاملة أمر أساسي لحماية صحة جميع الناس وضمان الأمن البشري. وكانت هناك دعوات إلى النفاذ الشامل للقاحات كوفيد-19. ودعا وفد الصندوق إلى

مواصلة التصدي للتنمية السكانية، مع مراعاة التغيرات الثقافية والديمقراطية، بما في ذلك انخفاض معدلات الولادات وشيخوخة السكان. ورحب بالخطة الرامية إلى تعزيز العمل الإنساني الذي يضطلع به الصندوق وتوسيع نطاق استجابته الإنسانية، بما في ذلك وضع الصندوق بوصفه الوكالة الرائدة لتنسيق العنف الجنساني، ومناصرة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وأقر بالدور الأساسي الذي تؤديه إمدادات الصندوق في البيئات الإنسانية من أجل حماية الفئات الأكثر ضعفاً.

49 - وردا على ذلك، قالت المديرية التنفيذية للصندوق إن استراتيجيته الجديدة بشأن السكان ستساعد الصندوق على تنمية المواهب، وبناء سلالم وظيفية للنهوض بالموظفين والمساعدة في الاحتفاظ بهم. وستدعو شعبة الموارد البشرية الموظفين إلى تقديم مدخلات واقتراحات بشأن كيفية العمل في بيئة العمل الجديدة التي تتطلبها جائحة كوفيد-19. وسيظل الصندوق طوال هذا الجهد نصيراً للتنوع لأنه يعزز دعمه الميداني وبرامجه في السياقات الهشة في ضوء الاضطرابات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 حتى يتمكن من مواصلة ضمان تقديم الخدمات "في مراحلها الأخيرة" والتوزيع العادل لأدوية الصحة الجنسية والإنجابية الأساسية، بما في ذلك من خلال تحسين التنبؤ. وكانت إصلاحات الأمم المتحدة أحد الأصول الرئيسية في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، وهي أساسية في مساعدة الصندوق على أن يظل طموحاً في مواجهة جائحة كوفيد-19. وشارك الصندوق بنشاط مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لوضع مؤشرات مشتركة تتماشى تماماً مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في عام 2020. ومن شأن ذلك أن يساعد الصندوق على تحقيق النتائج والترويج لها، وأن يعطي رؤية واضحة، ويدافع عن أعماله، وبالتالي يساعده على توسيع قاعدة مانحيه.

50 - وقالت المديرية التنفيذية إن الخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة 2022-2025 هي إطار البرمجة الشاملة، وتعطي الصندوق المرونة اللازمة للعمل تحت توجيه الأولويات الوطنية. وتهدف الخطة الجديدة إلى تجسيد مختلف احتياجات وأولويات أعضاء المجلس. وفي حين أن المعايير التشغيلية للخطة الاستراتيجية الجديدة لا تشكل لغة متفق عليها، فإنها ستتماشى دائماً مع مبادئ الملكية الوطنية وستعكس في وثائق البرامج القطرية على النحو المحدد والمتفق عليه وطنياً. وكان مبدأ ضمان "عدم ترك أحد خلف الركب" محورياً في الخطة الجديدة، ويعكس اتجاهها ديمغرافياً ديناميكياً ضخماً للسكان حدده الأمين العام باعتباره أحد نقاط النفوذ المحتملة الكبيرة نحو خطة عام 2030. ووفرت النتائج التحويلية الثلاث تركيزاً واضحاً، وساعدت على تحديد الفئات السكانية الضعيفة، وسمحت للصندوق بالعمل معهم على أساس احتياجاتهم. وبالمثل، كشف الاستثمار في البيانات المصنفة عن الأشخاص المعرضين لخطر التخلف عن الركب، وساعد الصندوق على وضع خدماته ولوازمه في الميدان مسبقاً على نحو سريع وعند الحاجة. وعلاوة على ذلك، ساعد عمل الصندوق على تعزيز نظم الإنذار المبكر الوطنية، إلى جانب شركائه، على معالجة الأثر غير المتناسب للتفاوتات المترتب على النساء والفتيات والفئات السكانية الضعيفة. ومن منظور تغير المناخ، تضمنت الخطة الاستراتيجية الجديدة اقتراحاً قيماً لمعالجة الأثر المناخي على النساء والفتيات والشباب والصحة الجنسية والإنجابية، وفي نهاية المطاف لبناء نظم صحية مرنة تعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية في وضع نظم الإنذار المبكر والعمل المبكر، ومع منظمات الأمم المتحدة الأخرى بشأن التكيف مع التغير المناخي. وسيشارك الصندوق بنشاط في مؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وجولة الدوحة الإنمائية لتعميم المنظور الجنساني ومنظور الصحة الجنسية والإنجابية.

51 - ولاحظت المديرية التنفيذية أن الصندوق يتبع نهجا مرنا ومصمما خصيصا إزاء ارتباطاته مع البلدان. وعمل في بيانات عالية الخصوبة بتوفير خدمات ولوازم الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، ومساعدة البلدان على جني فوائد العائد الديمغرافي. وساعد الصندوق أيضا البلدان ذات المجتمعات المتقدمة في السن. ولمعالجة الخصائص الديمغرافية للشيخوخة، تقود المكاتب الإقليمية برامج قوية لدعم كبار السن. وشمل ذلك إطلاق برامج منخفضة الخصوبة في عام 2016، وافتتاح مكتب مخصص في سيول في عام 2020 لبرنامجها العالمي المعني بالشيخوخة وانخفاض الخصوبة، بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، كجزء من عقد الأمم المتحدة للشيخوخة الصحية، للفترة 2021-2030. وما زال الصندوق ملتزما، في جميع مجالات عمله، بالوفاء بأساليب قابلة للقياس الكمي؛ وأقر بسياسة "عدم التسامح إطلاقا" مع جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وقد زاد الصندوق وتيرة مشاركته في البلدان، خلال بطولة اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، لوضع رؤيته الاستراتيجية من أجل إنهاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

52 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 17/2021 بشأن الخطة الاستراتيجية للصندوق، للفترة 2022-2025.

53 - وبعد اعتماد القرار 17/2021، أعرب أحد الوفود بقوة عن موقفه بأنه لا يعتبر الخطة الاستراتيجية للصندوق، للفترة 2022-2025، وثيقة يتم التفاوض بشأنها لأنها تتضمن عددا من الشروط غير المتفق عليها دوليا. وشدد الوفد على أن موافقته على اعتماد القرار بشأن البند 6 لا تعني قبوله الشروط الواردة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، التي قال إنها غير متفق عليها دوليا ولا تتفق مع قوانينه وأنظمتها الوطنية.

سابعاً - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

54 - عرضت المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان الميزانية المتكاملة للفترة 2022-2025 (DP/FPA/2021/9) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الميزانية المتكاملة للصندوق للفترة 2022-2025 (DP/FPA/2021/12). وأشارت في ملاحظاتها إلى أن الميزانية المتكاملة الجديدة تتسق تماما مع التركيز الاستراتيجي للصندوق على تحقيق النتائج التحويلية الثلاث بحلول عام 2030، وهي تستند إلى بيانات وأدلة سكانية عالية الجودة. وبسبب جائحة كوفيد-19، تتسم الميزانية المتكاملة بقدر كبير من عدم اليقين بشأن العوامل التي تؤثر في عمل الصندوق. والصندوق، إذ يضع في اعتباره هذا التحدي، يسعى إلى وضع المسار الاستراتيجي لمدة أربع سنوات مع البقاء على أهبة الاستعداد والوعي بأن تصحيح ذلك المسار قد يكون ضروريا. ونتيجة لذلك، كانت التوقعات المتحفظة المتعلقة بالإيرادات والتي تقوم عليها الميزانية المتكاملة متسمة قصدا بالحذر، ومع ذلك فهي تجسد طموحات الخطة الاستراتيجية الجديدة. فتلك التوقعات أخذت في الاعتبار إعلان إحدى الجهات المانحة الرئيسية عن تخفيضات في التمويل، فضلا عن إعادة مشاركة جهة مانحة رئيسية أخرى. ويعمل الصندوق بجِد على اجتذاب التبرعات في عدة مجالات، من بينها صناديق الأمم المتحدة للتمويل الجماعي، والتمويل من المؤسسات المالية الدولية، مثل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والقطاع الخاص.

55 - وقالت المديرية التنفيذية إن حصة الأسد من موارد الميزانية المتكاملة ستخصص للبرامج دعماً لتحقيق نتائج الخطة الاستراتيجية ونواتجها. وتُقدَّر الميزانية الإجمالية المؤسسية بمبلغ قدره 839,9 مليون دولار. وعلى الرغم من أن هذا المبلغ يمثل زيادة مقارنة بمبلغ الميزانية المؤسسية لاستعراض منتصف المدة وقدره 756,2 مليون دولار، فإن نسبة الموارد المستخدمة في الميزانية المؤسسية إلى مجموع الموارد ستتناقص من 17,7 في المائة إلى 16,2 في المائة، مما يتيح المزيد من الموارد لتنفيذ البرامج. وتشمل مجالات الاستثمار الاستراتيجية الرئيسية القيادة الميدانية والدعم العملي، والاستثمارات في برنامج العطاء الفردي، وتعزيز إدارة الموارد البشرية وإضفاء الصبغة المركزية عليها، وإقامة شراكات بين الشركات وتعبئة الموارد، واستمرار الاستثمارات في مهام الرقابة المستقلة. وتتوقع الميزانية المؤسسية تخفيضات على مدى أربع سنوات، ناجمة عن جملة أمور منها المشروع التحويلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإعادة تصنيف التكاليف، وأوجه الكفاءة التشغيلية. وتتوخى الميزانية المتكاملة إنفاق نسبة قدرها 88 في المائة من مجموع الموارد في الميدان خلال الفترة 2022-2025. وأعربت المديرية التنفيذية عن شكرها للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على تقريرها، وأشارت إلى أن معظم التقارير الموصى بها قد قُدمت بالفعل إلى المجلس التنفيذي، وإن تم ذلك في وثائق مستقلة. وناشدت أعضاء المجلس أن يحققوا طموحات الخطة الاستراتيجية الجديدة، على النحو المبين في الميزانية المتكاملة. وشجعت جميع الجهات الشريكة على المساهمة بالتمويل الأساسي المتعدد السنوات، وهو آلية التمويل الوحيدة المتاحة للصندوق المتسمة بالمرونة والمستجيبة تماماً لاحتياجاته.

56 - وفي المداخلة الوحيدة، أيد أحد الوفود مخصصات الموارد المقررة للصندوق ونداءه لزيادة التبرعات المرصودة للموارد العادية. وطلب الوفد توضيحات بشأن الكيفية التي احتسب بها الصندوق الزيادة البالغة 5 في المائة في مخصصات أنشطة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، واستفسر عن الوفورات في التكاليف المحتمل تحقيقها من إصلاح الأمم المتحدة مستقبلاً، وهي وفورات لم تدرج في الميزانية المتكاملة.

57 - ورداً على ذلك، أوضحت المديرية التنفيذية للصندوق الطريقة التي توخاها الصندوق للقيام بإسقاطات للإيرادات خلال فترة الخطة الاستراتيجية 2022-2025، وزيادة المبلغ المتعلق باستعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021. وتسجل إسقاطات إيرادات الصندوق للفترة 2022-2025 زيادة، مقارنة بالفترة 2018-2021، ولكنها تشهد انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0,3 في المائة، مقارنة بالمستويات الفعلية للفترة 2018-2021. ولذلك لم يتوقع الصندوق، من حيث المساهمات الفعلية، نمواً في المساهمات للفترة 2022-2025. فعلى الرغم من أنه كان للجائحة والتخفيضات في الميزانية التي أجرتها الدول الأعضاء تأثير سلبي، فإن الصندوق لا يزال ملتزماً باجتذاب التمويلات من طائفة من المصادر الجديدة. وشددت على أن الصندوق يسعى في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 إلى أن يكون طموحاً وفي الوقت نفسه إلى أن يحقق وفورات في التكاليف وأن يتوخى الحذر بالنظر إلى أوجه عدم اليقين الناشئة عن جائحة كوفيد-19، والأزمة الاقتصادية المستمرة، والآثار الناجمة عن التخفيضات في التمويل. وفي هذا السياق، يولي الصندوق أولوية عليا للاستثمار في قدرات الموظفين على الخدمة، بما في ذلك في البيئات الإنسانية، من خلال استراتيجيته المتعلقة بالموارد البشرية، والشراكات، وبناء العلاقات، والتعلم القائم على البيانات.

58 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 18/2021 بشأن الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025.

ثامنا - الحوار المنظم بشأن التمويل

59 - عرضت نائبة المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (الإدارة) التقرير عن الحوار المنظم بشأن التمويل الذي أجراه الصندوق للفترة 2020-2021 (DP/FPA/2021/10)، والذي أعقبه عرض مفصل قدمه رئيس فرع تعبئة الموارد في الصندوق، وانصب فيه التركيز على الموارد اللازمة لتحقيق النتائج التحولية الثلاث في إطار الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025.

60 - وفي المداخلة الوحيدة، رحب أحد الوفود بالصيغة المحسنة والنهج المنسق اللذين اتخذهما الصندوق في الإبلاغ عن الحوار المنظم بشأن التمويل. ولاحظ نجاح الصندوق عموماً في تحقيق أهداف الحوار المنظم بشأن التمويل وغاياته، ولكنه أعرب عن قلقه إزاء الاتجاه العام لانخفاض المساهمات الأساسية داخل منظومة الأمم المتحدة وتناقص عدد المساهمين في الموارد العادية. كما شجع الوفد الصندوق على مواصلة جهوده لاجتذاب موارد أساسية. وأثنى أيضاً على قيام الصندوق بتصحيح مساره بغية الاستفادة من الدعم الكامل لهيكل التمويل القائم من أجل دعم التصدي لجائحة كوفيد-19 وشجع الصندوق على المثابرة في القيام بذلك. وأعرب الوفد عن تقديره لاستخدامه طرائق تمويل مرنة لتعبئة العمل الإنساني في الوقت المناسب في بداية الأزمات وفي الاستجابات لحالات الطوارئ التي تعاني من نقص في التمويل.

61 - وردا على ذلك، أبرزت نائبة المديرية التنفيذية للصندوق (الإدارة) الشواغل التي لا تزال تساور الصندوق إزاء مستويات التمويل الأساسي، بما في ذلك الانخفاض الحاد في عدد الجهات المانحة للموارد العادية. فالصندوق يعمل بنشاط مع الدول الأعضاء وطائفة متنوعة من الجهات الشريكة لاجتذاب قاعدة تمويله وتوسيع نطاقها.

62 - وقال رئيس فرع تعبئة الموارد في الصندوق إن الصندوق يركز على التواصل مع الدول الأعضاء وجميع الجهات الشريكة بشأن أهمية التمويل الأساسي والأثر الفريد للموارد الأساسية في تحقيق النتائج في الميدان.

63 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 19/2021 المتعلق بالحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان.

تاسعا - البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

64 - عرضت نائبة المديرية التنفيذية (البرنامج) في بيانها إلى المجلس لمحة عامة عن وثائق البرامج القطرية لكل من ألبانيا، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وجزر القمر، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وزمبابوي، وغواتيمالا، ومدغشقر، والتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية في كل من إيران، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب السودان، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وغامبيا، والمغرب، ومنغوليا، والنيجر، والتمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية في كل من زامبيا، وطاجيكستان، ولبنان، وليبيا.

65 - وبالمقابل، قدم المديرون الإقليميون لآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تفاصيل من منظور إقليمي.

66 - وأقرّ المجلس التنفيذي، وفقاً لقراره 7/2014، وثائق البرامج القطرية لكل من ألبانيا (DP/FPA/CPD/ALB/5)؛ وبنغلاديش (DP/FPA/CPD/BGD/10)؛ وبوتسوانا (DP/FPA/CPD/BWA/7)؛ وجزر القمر (DP/FPA/CPD/COM/7)؛ وغواتيمالا (DP/FPA/CPD/GTM/8)؛ وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/FPA/CPD/LAO/7)؛ ومدغشقر (DP/FPA/CPD/MDG/8)؛ وزمبابوي (DP/FPA/CPD/ZWE/8).

67 - ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لكل من زامبيا وطاجيكستان ولبنان وليبيا، وأحاط علماً بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة الذي وافقت عليه المديرية التنفيذية للصندوق للبرامج القطرية لكل من إيران، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب السودان، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وغامبيا، والمغرب، ومنغوليا، والنيجر، على النحو الوارد في الوثيقة DP/FPA/2021/11.

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

عاشرا - الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2022-2025

حادي عشر - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

68 - قالت المديرية التنفيذية للمكتب في ملاحظاتها الافتتاحية (المتاحة على الموقع الشبكي للمكتب)، إن الخطة الاستراتيجية الجديدة للمكتب للفترة 2022-2025 تستجيب للحاجة الملحة إلى اتباع نهج جديدة وإلى إبداء طموح متجدد وإلى اتخاذ إجراءات قوية لتلبية الكم الهائل من الاحتياجات والمطالب الراهنة. فالخطة الجديدة تحدد طموحات المكتب في المساعدة على بناء مستقبل أفضل ودعم الأولويات الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على نطاق واسع. وأكدت أن عمل المكتب يقوم على أساس الشراكات وأن المكتب عازم على البناء على نجاحاته حتى الآن لتحسين نوعية خدماته. ولفتت الانتباه إلى العمل الذي يضطلع به المكتب بشأن جائحة كوفيد-19، والخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025، وأهمية البنى التحتية ذات النوعية الجيدة، والمشتريات العامة، ومبادرة الاستثمارات المؤثرة في البنى التحتية المستدامة والابتكار (المبادرة S3i)، وأولوياته التنظيمية، ونموذج أعماله.

69 - وأحيت المديرية التنفيذية ذكرى الزملاء الثمانية في المكتب الذين وافتهم المنية بسبب كوفيد-19. وأثنت على موظفي المكتب العاملين في جميع أنحاء العالم الذين واصلوا الاضطلاع بمهامهم في أوضاع بالغة الصعوبة ولا يمكن التنبؤ بها لمساعدة البلدان والمجتمعات المحلية - بتوفير البنى التحتية الصحية الحيوية وتعزيز النظم الصحية، وشراء الإمدادات والمعدات الطبية، ودعم تنفيذ عمليات التلقيح. فالمكتب مصمم على مضاعفة جهوده الرامية إلى التصدي للجائحة وأوجه عدم المساواة التي تفاقم بسببها. وقالت إن الخطة الاستراتيجية الجديدة هي مخطط للعمل ولها جذور راسخة في ولاية المكتب، والسياق العالمي الحالي، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويشمل ذلك الدروس المستفادة من حالات الطوارئ المتصلة بكوفيد-19 وتغير المناخ. وهي تركز على الكيفية التي يمكن بها للمكتب أن يدعم الأولويات الوطنية بصورة أفضل وأن يزيد من تعزيز القدرات الوطنية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها سد الفجوة

التمويلية والحد من أوجه عدم المساواة. وثمة ثلاثة مجالات في صميم الخطة الاستراتيجية الجديدة، هي: البنى التحتية ذات النوعية الجيدة، وتحسين المشتريات العامة، والمبادرة S3i.

70 - وقالت المديرية التنفيذية إن البنى التحتية تتيح إمكانيات هائلة. فهي تساعد البلدان على العودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وتسريع عملية التعافي من الجائحة. وفي مواجهة حالة الطوارئ المناخية، يجب أن تتسم البنى التحتية أكثر من أي وقت مضى بالاستدامة والمرونة وأن تكون شاملة للجميع. وسلطت الضوء على البحوث التعاونية التي أجراها المكتب مع جامعة أكسفورد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن تأثير البنى التحتية في التصدي لتغير المناخ وفي تفعيل اتفاق باريس للمناخ. فحجم الإمكانيات عامل رئيسي في التنفيذ الناجح لخطة عام 2030، والمشتريات العامة تقوم بدور حيوي من خلال تسريع التحول إلى الاقتصادات المنخفضة الكربون، والتعافي من الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة، ومكافحة للفساد والحد من أوجه عدم المساواة. وعمل المكتب على دعم المؤسسات الوطنية والمحلية من أجل التصدي للفساد، وبناء خدمات عامة أفضل، والتعجيل بالتقدم صوب تحقيق الأهداف على نطاق واسع، وفي الوقت نفسه توفير ملايين الدولارات التي يمكن أن تُستثمر بدورها في الأولويات الوطنية. وشددت على أن زيادة استثمارات القطاع الخاص تكتسي أهمية بالغة في توسيع نطاق المبادرات، وهو تحد تواجهه المبادرة S3i. ومن خلال تيسير التمويل العام والخاص لمشاريع البنى التحتية الضخمة، واستثمارات المكتب الأولية حيثما تكون ضرورية، تساعد تلك المبادرة على تلبية الاحتياجات الوطنية الحرجة في مجالات الإسكان الميسور التكلفة والطاقة المتجددة والصحة.

71 - وقالت المديرية التنفيذية إن المكتب ملتزم في جميع أعماله بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتنوع والإدماج ومساعدة الفئات الأكثر ضعفا. وأبرزت أن المكتب حقق التكافؤ بين الجنسين داخليا وهو ملتزم بتوسيع نهجه لتوسيع نطاق التنوع والإدماج. وستواصل الخطة الاستراتيجية الجديدة تعزيزا لنموذج أعمالها للتمويل الذاتي، التركيز على الرقمنة لضمان تحسين النظم والعمليات إلى الحد الأقصى وملاءمتها للغرض. ومن شأن ذلك أن يدفع إلى تحقيق الكفاءة والشفافية في حين يواصل المكتب إدارة موارده المالية بحكمة، وفقا للاستعراض الذي أجرته مؤخرا للمكتب شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف.

72 - وعموما، أيد أعضاء المجلس بقوة الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025، وأعربوا عن تقديرهم للمشاورات المكثفة التي نظمت مع الدول الأعضاء أثناء إعدادها. وأقروا بأن الخطة الجديدة تتماشى تماما مع الاستعراض الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 وجهود إصلاح الأمم المتحدة على نطاق أوسع. وكرروا تأكيد دعمهم لنموذج الأعمال التجارية الفريد للمكتب الذي يعتمد على التمويل الذاتي ويقوم على الطلب؛ وولايته في مجال البنى التحتية القادرة على مجابهة تغير المناخ، والمشتريات المستدامة، وإدارة المشاريع؛ وقدرته على مواجهة التحديات غير المتوقعة مثل جائحة كوفيد-19 من خلال الابتكار. واعترفوا بجاهزية المكتب وقدرته على العمل والوصول إلى أضعف الفئات التي لا يمكن الوصول إليها في المناطق النائية والبيئات الهشة. وأعربوا عن دعمهم المستمر للتعاون بين القطاع الخاص والمكتب وللشراكات بين القطاعين العام والخاص باعتبارهما المحركين لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ورحبوا بالزيادة المستمرة في الطلب على خدمات المكتب.

73 - ورحب وفد، تحدث بالنيابة عن مكتب المجلس، بالخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025 وأيدها بقوة، وهي الخطة التي تجسد الطموح والدافع اللذين أنجزهما المكتب في ولايته لتوسيع قدرة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال نموده للأعمال التجارية الفريد الذي يعتمد على التمويل

الذاتي ويقوم على الطلب. وشدد أعضاء الوفد على المساهمة الهامة للمكتب في التصدي لجائحة كوفيد-19 وأعربوا عن تقديرهم لاهتمام المكتب باحتياجات الفئات الضعيفة والقضايا الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل. ورحب الوفد بتركيز الخطة الاستراتيجية الجديدة على البنى التحتية ذات النوعية الجيدة والمشتريات العامة، وتعزيز الاستثمارات في البنى التحتية، ولا سيما في المجال الرقمي باعتبارها ضرورية للتعافي المستدام والمرن. وشدد أعضاء الوفد على ضرورة أن يكفل المكتب أن تكون مشاريعه المتعلقة بالبنى التحتية ملتزمة بأعلى المعايير والقواعد الدولية وأعربوا عن دعمهم لاستمرار المكتب في السعي إلى بلوغ الجودة والابتكار في أعماله وجهوده الرامية إلى تحقيق مكاسب في الكفاءة، بطرق منها عمليات الشراء المشترك.

74 - ورحبت مجموعة من الوفود تمثل مناطق مختلفة بالخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025 وأيدتها بقوة. وأقر أعضاؤها بأن الخطة الاستراتيجية الجديدة هي وثيقة مملوكة للوكالات ولا تعكس تماما جميع شواغل وأولويات مختلف الدول الأعضاء. ومع ذلك، شددوا على أن الخطة هي بمثابة إطار عالمي من شأنه أن يمكن المكتب من الوفاء بولايته على أفضل وجه ودعم البلدان في تلبية احتياجاتها والإيفاء بأولوياتها الإنمائية الوطنية. وشجع أعضاء المجموعة بقوة المكتب على العمل بالتعاون الوثيق مع مؤسسات الأمم المتحدة لمواءمة البرمجة مع أطر التعاون القطرية، وبالتشاور الوثيق مع الحكومات الوطنية، للاستجابة على نحو ملائم للاحتياجات والأولويات القطرية. وشددوا على ضرورة وضع نهج جديدة للتغلب على العقبات الحالية والمستقبلية التي تحول دون تحقيق خطة عام 2030 وإعادة البناء على نحو أفضل.

75 - وفي مداخلات أخرى، لفتت الوفود الانتباه إلى أعمال الاستجابة والإنعاش التي يقوم بها المكتب والجهود المبذولة لبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ، مع التأكيد على أهمية تعددية الأطراف والتعاون الدولي. وتوقع أعضاء الوفود أن يواصل المكتب العمل مع مرفق كوفاكس لمساعدة البلدان على اقتناء اللوازم الطبية، وتشجيع الاستثمارات في البنى التحتية الصحية، وتعزيز نظم الرعاية الصحية. وفي هذا الجهد، ينبغي للمكتب أن يواصل تعزيز تعاونه مع الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة والجهات الأخرى الشريكة. ودعوا المكتب إلى مواصلة الاستجابة للطلب المتزايد من أجل مساعدة البلدان الضعيفة والأقل نمواً على تعزيز البنى التحتية ذات النوعية الجيدة والتمويل والمشتريات، ولا سيما في مجالات التعليم والصحة والرقمنة، وكذلك على ضمان المشتريات العامة العادلة والمنصفة والشفافة. ورحبوا بالنهج القائم على الأدلة الذي يتبعه المكتب في مجال البنى التحتية وخطته للتحويل من تقديم الدعم المباشر إلى تعزيز القدرات، وطلبوا الحصول على معلومات تفصيلية عن ذلك. وشجعوا المكتب على مواصلة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قراراته الاستثمارية حتى تتمكن النساء والفتيات من جني الفوائد. ولفتوا الانتباه إلى عمل المكتب في مجال الإسكان الميسور التكلفة، بما في ذلك في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان، وفي مجال الطاقة المتجددة من خلال مبادرته S3i وضخ استثمارات القطاعين الخاص والعام في المشاريع ذات الأثر الاجتماعي والبيئي وفي خلق فرص العمل للشباب.

76 - وأبرزت وفود أخرى الأثر التحويلي لعمل المكتب الذي ينزل البلدان في مكانة أفضل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإذ نوه أعضاء هذه الوفود بأن الخطة الاستراتيجية الجديدة تستجيب للزيادة المتوقعة في الطلب على خدمات المكتب، فقد دعوا إلى استكشاف السبل الكفيلة بالإسراع بإضفاء طابع منهجي على الفحص المناخي والنهج المراعية للمناخ والتعجيل بإدراج الضمانات الاجتماعية الحيوية في جميع أعماله، بما في ذلك مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وشددوا على أهمية الأبعاد الاجتماعية والبيئية

والجنسانية والمتعلقة منها بحقوق الإنسان التي قالوا إنه لا ينبغي النظر إليها على أنها مؤشرات للتنفيذ بل على أنها أولويات للسياسات. ورحبوا بالأهمية المحورية التي يكتسيها إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الخطة الاستراتيجية الجديدة وضرورة أن يواصل المكتب العمل مع كيانات الأمم المتحدة لضمان تنفيذ الإصلاح، بسبل منها تقسيم العمل في الميدان، مما سيحسن عمل المكتب في مجال البنى التحتية إلى الحد الأمثل، وشددوا على هذه المسائل. وشجعوا بقوة على زيادة أوجه التآزر والتعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة لتنفيذ نهج متين لوحدة العمل في الأمم المتحدة بهدف ضمان الاستجابة الجماعية والفعالة والمجدية. ورحبوا بتقييم المكتب الذي أجرته مؤخرا شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، وتوقعوا أن تشمل استجابة المكتب خططا لمعالجة المجالات التي جرى تحديدها للتحسين.

77 - وردا على ذلك، أكدت المديرية التنفيذية للمكتب التزام المكتب بمواءمة جميع أعماله مع الأولويات والاحتياجات المحددة وطنيا وفقا لمبادئ تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني. والمكتب ملتزم أيضا بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهو يعمل عن كثب مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى على الصعيدين الإقليمي والقطري استنادا إلى مزاياه النسبية وقيمه المضافة. ثم إن المكتب يتعاون تعاونا وثيقا مع آليات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتحسين مواءمة العمل المشترك بين الوكالات وتوسيع نطاق النهج الموحدة. وقالت إن الخبرات المستفادة من نهج التنفيذ والابتكار المرنة من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19 قد غدت الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025. فادى وضع الخطة الجديدة، استرشد المكتب بخطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا المعتمدة في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ووضع المكتب الركائز الثلاث لخطته الاستراتيجية الجديدة بهدف ضمان إحداث مزيد من التأثير والاستمرار في تقديم خدمات عالية الجودة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويشمل ذلك وضع الأبعاد الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك البعد الجنساني والمساواة بين الجنسين، في صميم الخطة الجديدة. وقالت المديرية التنفيذية إن المكتب ملتزم، وقد شرع في تنفيذ برنامج طموح للإبلاغ بشفافية عن المؤشرات المناخية والاجتماعية من خلال مبادرة مؤسسة الإبلاغ العالمي، بإجراء تحليل أعمق يبين نهجه 'المراعي للبيئة' إزاء البنى التحتية ذات النوعية الجيدة ومبادراته المتعلقة بالصحة والسلامة لضمان سلامة مواقع المشاريع. والمكتب مستعد للعمل مع الدول الأعضاء لمعالجة التوصيات المنبثقة عن التقييم الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف.

78 - وقال مدير ممارسات ومعايير التنفيذ، في مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، إن المكتب يعمل مع منظومة الأمم المتحدة للاستفادة من المزايا النسبية لكل منظمة في النهوض بتأمين القدرات على المجابهة والبنى التحتية المستدامة. ومن الأمثلة على ذلك الشراكة بين المكتب وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة بشأن جوانب هامة من إدارة أصول البنى التحتية لتحسين نوعية هذه البنى والخدمات بداية من التصميم إلى غاية السحب من الخدمة. ومن أمثلة ذلك أيضا العمل الذي يقوم به المكتب لدعم القدرة على التكيف مع تغير المناخ بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وجامعة أكسفورد. وتتيح هذه الأنشطة للمكتب تصميم مشاريع ملموسة والبحث عن الاستثمارات المحتملة ومساعدة الجهات الشريكة على تحديد فرص التمويل من خلال التمويل المستدام للبنى التحتية الذي يساعد بدوره على تمويل الاستثمارات في البنى التحتية التي تتسم بالمرونة والاستدامة والشمول. وقال إن النهج القائم على الأدلة الذي يتبعه المكتب في تطوير البنى التحتية يعتمد على البيانات والتخطيط القائم على الحقائق للاسترشاد بها في عملية صنع القرار من خلال النظر في تغير المناخ والصدمات التي يُحتمل أن

تتعرض لها البنى التحتية على أساس أنها تُستغل في سياق المجتمع والاقتصاد والبيئة. فالمكتب يعطي الأولوية لنهج شامل في صنع القرار لا يعتمد على المهندسين والقدرات المالية فحسب، بل يعتمد أيضا على الخبراء في الشؤون الجنسانية والتنوع والبيئة، والأهم من ذلك المجتمع المحلي والسكان الذين يقدم لهم المكتب خدماته. وهو يتواءم مع خطط البنى التحتية الوطنية الطويلة الأجل التي تركز على الرؤية الإنمائية المحددة وطنيا، بحيث يمكن للحكومات أن تستخدم الأصول القائمة بكفاءة أو تعطي الأولوية للمشروعات الجديدة وأن تستخدم بفعالية الموارد المالية الشحيحة لتحقيق أقصى قدر من الفوائد الاقتصادية الاجتماعية للمجتمعات المحلية والسكان.

79 - وأكد الرئيس التنفيذي لمبادرة الاستثمارات المؤثرة في البنى التحتية المستدامة والابتكار (S3i) التابعة للمكتب، أن الجودة لها أهمية قصوى في الركائز الثلاث لعمل المكتب، وهي: الإسكان الميسور التكلفة، والطاقة المتجددة، والبنى التحتية الصحية. وعند تحديد الجهات الشريكة، يركز المكتب أولا وقبل كل شيء على الجودة في جميع جوانب عمله، وهو أمر أساسي في التزامه تجاه الحكومات والمجتمعات المحلية والسكان الذين يقدم لهم خدماته.

80 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 20/2021 بشأن الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2022-2025.

81 - واتخذ المجلس التنفيذي القرار 21/2021 بشأن تقديرات ميزانية المكتب لفترة السنتين 2022-2023 والتقرير الإحصائي السنوي عن مشتريات الأمم المتحدة لعام 2020.

أولا - المسائل التنظيمية (تابع)

82 - عقب اعتماد القرارات، كررت الوفود تقديرها لعملية التشاور البناءة والمنظمة تنظيما جيدا في الفترة التي سبقت العروض الرسمية للخطط الاستراتيجية للمنظمات الثلاث للفترة 2022-2025.

83 - وشجع أحد الوفود الدول الأعضاء على ممارسة المرونة أثناء مفاوضات اتخاذ القرارات لتيسير التوصل إلى توافق في الآراء. وطلب أيضا إلى المجلس أن يعيد النظر في التخطيط لعقد اجتماعات غير رسمية لتعزيز الكفاءة، وإتاحة الوقت لإجراء مناقشات كافية، والنظر أيضا في أعباء عمل الوفود. واستفسر الوفد عن عملية اختيار ميسري القرارات وشجع على التوزيع الجغرافي العادل وشدد على أهمية الشفافية.

84 - وردا على ذلك، قالت نائبة أمينة المجلس إن خطط عمل الدورة تسترشد ببنود جدول الأعمال الدائمة على النحو الذي كلف به المجلس وقراراته ذات الصلة وكذلك بنظامه الداخلي. وتحدد البنود الرسمية لجدول الأعمال المشاورات والإحاطات الإعلامية، وتصاحب كل بند عادة مشاورات غير رسمية قبل انعقاد الدورة الرسمية للمجلس. ويمكن لأعضاء المجلس والمراقبين فيه أيضا أن يطلبوا إحاطات بشأن المواضيع ذات الأهمية. ويستعرض مكتب المجلس قائمة المشاورات والإحاطات غير الرسمية، وبعد ذلك تعمم على المجلس والمراقبين وتنتشر على الموقع الشبكي لأمانة المجلس التنفيذي.

85 - وأوضحت رئيسة المجلس التنفيذي أن المجموعات الإقليمية للمجلس هي التي ترشح الميسرين. وأكدت أن جميع الجهود تبذل دائما لضمان التمثيل الجغرافي العادل للميسرين، بما في ذلك الدفع بصورة منسقة من أجل التوزيع الإقليمي المتساوي للدورة العادية الثانية لعام 2021. وأبرزت أن عملية وضع الخطط الاستراتيجية للفترة 2022-2025 استمرت مدة طويلة واستفادت من أكثر من 68 مشاورة غير رسمية،

خُصص 20 مشاورة منها لمناقشة الخطط الاستراتيجية، دون احتساب المشاورات الإقليمية ومفاوضات اتخاذ القرارات. وأكدت أن اتخاذ القرارات بشأن الخطط الاستراتيجية في الدورة بتوافق الآراء دليل على أن ما يجمع الدول الأعضاء أكبر مما يفرقها.

المرفق الأول

المحتويات

الدورة العادية الأولى لعام 2021

(1 إلى 4 شباط/فبراير 2021)

الرقم	الصفحة
1/2021	تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2019
2/2021	تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
3/2021	عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2021

الدورة السنوية لعام 2021

(7 إلى 11 حزيران/يونيه 2021)

الرقم	الصفحة
4/2021	الاستعراض التجميعي للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021 والتقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2020
5/2021	تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
6/2021	تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2020
7/2021	برنامج متطوعي الأمم المتحدة: تقرير مدير البرنامج
8/2021	تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2018-2021: تقرير المدير التنفيذية
9/2021	تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان
10/2021	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
11/2021	تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وردود الإدارة
12/2021	تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
13/2021	استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2021

الدورة العادية الثانية لعام 2021

(30 آب/أغسطس إلى 2 أيلول/سبتمبر 2021)

الرقم	الصفحة
14/2021	الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025 108
15/2021	خطة الموارد المتكاملة وتقديرات الميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022-2025 108
16/2021	الحوار المنظم بشأن تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 110
17/2021	الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025 110
18/2021	الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025 111
19/2021	الحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان 113
20/2021	الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2022-2025 113
21/2021	تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين 2022-2023 والتقرير الإحصائي السنوي عن مشتريات الأمم المتحدة لعام 2020 114
22/2021	عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2021 115

1/2021

تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2019

إن المجلس التنفيذي،

- 1 - **يرحب** بالأراء غير المشفوعة بتحفظات الصادرة بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن مجلس مراجعي الحسابات لعام 2019؛
- 2 - **يهيب** ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مواصلة مواءمة التقارير المقدمة بشأن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات من حيث الشكل، بما يشمل، حيثما أمكن، الأطر الزمنية لتقديم تقاريرها المفصلة وتصنيف التوصيات وفقا للتوصيات ذات الأولوية، وأي أولويات أخرى؛

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

- 3 - **يلحظ** التقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في معالجة الأولويات السبع الأولى المتصلة بمراجعة الحسابات في الفترة 2018-2019؛
- 4 - **يقر** أولويات الإدارة السبع الأولى المقترحة المتصلة بمراجعة الحسابات لفترة السنتين 2020-2021؛
- 5 - **ينوه** بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، ويشجع البرنامج الإنمائي بقوة على مواصلة تنفيذ التوصيات، فضلا عن التوصيات المتبقية من السنوات السابقة، من أجل إغلاقها، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يدرج في تقاريره عن توصيات مراجعة الحسابات آثار التوصيات المنفذة، بما في ذلك آثارها على ثقافة المنظمة؛
- 6 - **يحيط علما** بالملاحظات التي أبدتها مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بإدارة مخاطر الغش، ويشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة استراتيجيته المتعلقة بمكافحة الغش الموضوعة خصيصا لأجل المنظمة، والنهوض بتنفيذ خطة عمل إدارة مخاطر الغش؛
- 7 - **يشجع** البرنامج الإنمائي على تنسيق الإجراءات التي يتخذها استجابة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات مع إجراءاته المتخذة لمعالجة نتائج المراجعة التي قام بها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات المعنونة "مراجعة أداء إدارة مرفق البيئة العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي"؛

فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية:

- 8 - **يدعم** الجهود المتواصلة التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2019؛

فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

9 - **ينوه** بالنقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للفترة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، ويرحب بالتدابير الإضافية التي تعتزم المنظمة اتخاذها، ويشجع الصندوق بقوة على مواصلة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات عن السنوات السابقة من أجل إغلاقها؛

10 - **يتطلع** إلى سياسة الإدارة المركزية للمخاطر في عام 2021 ونظام التخطيط المركزي للموارد في عام 2022 في صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل دعم تنفيذ التوصيات التي لم تنفذ بعد وإغلاقها؛

فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

11 - **ينوه** بالنقدم الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات المقدمة عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، ويشجع المكتب على مواصلة جهوده في تنفيذ التوصيات، ويتطلع إلى التقرير المقبل المتعلق بالتنفيذ.

4 شباط/فبراير 2021

2/2021

تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

فيما يتعلق بتقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للتكيف مع تغير المناخ (DP/2021/6)

ورد الإدارة عليه (DP/2021/7):

- 1 - **يحيط علماً** بتقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للتكيف مع تغير المناخ ورد الإدارة عليه؛
- 2 - **يحيط علماً مع التقدير** بنتائج التقييم واستنتاجاته التي تعترف بدور البرنامج الإنمائي وإسهامه الوزنين في دعم البلدان فيما تبذله من جهود من أجل التكيف مع تغير المناخ، ويلاحظ في الوقت نفسه وجود مجالات لا تزال في حاجة إلى تعزيز وتسريع العمل فيها؛
- 3 - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يعجل وتيرة اهتمامه بالمخاطر المناخية على صعيد حافظة التنمية الخاصة به، وأن يحد من التجزؤ في برامجها التي تتوخى التكيف مع تغير المناخ من خلال الاستثمارات المتواصلة في النهج المتكاملة والبرنامجية، وأن يوسع نطاق دعمه للتكيف في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- 4 - **يطلب كذلك** إلى البرنامج الإنمائي أن ينظر في التوصيات المنبثقة عن التقييم المتعلقة بالحاجة إلى تعزيز القدرات في مجال الحد من مخاطر الكوارث لأغراض التكيف، بما في ذلك من خلال عرضه المرتقب بشأن الانتعاش المرن في إطار الحد من مخاطر الكوارث، الذي سيدمج اعتبارات قدرة التكيف المستدامة، المرتبطة بعرض البرنامج الإنمائي الخاص بالتكيف مع تغير المناخ، ويعزز النهج المبتكرة في التعامل مع القطاع الخاص، ويوطد المساواة بين الجنسين في سياساته ودعمه المتصل بالقدرات في البرامج المتصلة بالتكيف؛

فيما يتعلق بتقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للبلدان المتضررة من النزاعات
(DP/2021/8) ورد الإدارة عليه (DP/2021/9):

- 5 - **يحيط علماً** بتقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للبلدان المتضررة من النزاعات ورد الإدارة عليه؛
- 6 - **يحيط علماً** بنتائج التقييم واستنتاجاته التي تعترف، في جملة أمور، بمساهمة البرنامج الإنمائي في التنمية المستدامة والحوكمة وبناء السلام في البلدان المتضررة من النزاعات، ويلاحظ في الوقت نفسه وجود مجالات يتعين تعزيزها أكثر؛
- 7 - **يرحب** بالتزام البرنامج الإنمائي بتعزيز الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، والرصد والتقييم والتعلم على صعيد البرامج؛
- 8 - **يعترف** بمساهمة البرنامج الإنمائي في منع نشوب النزاعات، ويشجع البرنامج الإنمائي على تعزيز دعمه لمنع نشوب النزاعات من خلال عمله الإنمائي، ويشير في هذا الصدد إلى القرار 30/2017؛
- 9 - **يشجع** البرنامج الإنمائي على أن يواصل ضمان اتسام جهود البرمجة التي يبذلها بمراعاة المخاطر والارتباط بالواقع المحلي، ولا سيما في البلدان المتضررة من النزاعات؛
- 10 - **يحيط علماً** بـ 'الإطار الخاص بالأزمات والهشاشة' الذي يرتقب أن يضعه البرنامج الإنمائي، مع أخذ نتائج التقييم ورد الإدارة عليها في الاعتبار، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي معلومات مستكملة شفوية عن تنفيذ توصيات التقييم ورد الإدارة عليها؛
- 11 - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يزيد توضيح المسؤوليات والتواصل بشأنها فيما بين مكتب السياسات ودعم البرامج ومكتب إدارة الأزمات والمكاتب الإقليمية لأجل تقادي التداخل وضمان الوضوح والاتساق والتكامل على كل من المستوى العالمي والإقليمي والقطري؛

فيما يتعلق بتقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للتصدي لأزمة اللاجئين السوريين وتعزيز نهج متكامل قوامه القدرة على الصمود (DP/2021/10)، ورد الإدارة عليه (DP/2021/11):

- 12 - **يحيط علماً** بتقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للتصدي لأزمة اللاجئين السوريين وتعزيز نهج متكامل قوامه القدرة على الصمود، ورد الإدارة عليه؛
- 13 - **يحيط علماً مع التقدير** بنتائج التقييم واستنتاجاته فيما يتعلق بجهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى اتباع نهج القدرة على الصمود في التصدي لأزمة اللاجئين السوريين، وتعزيز الشراكة بين البرنامج الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعماً للاجئين والمجتمعات المضيفة؛
- 14 - **يحيط علماً** بأن البرنامج الإنمائي سيقوم، بالتشاور مع المفوضية والشركاء الآخرين ذوي الصلة، باستعراض وتحديد التوجهات الاستراتيجية لتحسين وتحديث آليات الاستجابة والتنسيق للخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات مع الاحترام الكامل للالتزام بضمان عودة اللاجئين بصورة آمنة وطوعية وفي ظروف تحفظ كرامتهم؛

- 15 - **يشجع** البرنامج الإنمائي على أن يوفر، تمشياً مع نتائج التقييم، الروح القيادية على المستوى الفكري ويأتي بالحلول البرنامجية العملية للمساهمة في تعزيز التعاون والاتساق والتنسيق والتكامل على صعيد الوكالات وفيما بينها في تنفيذ عمليات الأمم المتحدة على الصعيد القطري؛
- 16 - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي اتخاذ تدابير للتصدي للتحديات التي لوحظت في التقييم فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

4 شباط/فبراير 2021

3/2021

عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2021

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام في دورته العادية الأولى لعام 2021 بما يلي:

البند 1

المسائل التنظيمية

انتخب في 7 كانون الأول/ديسمبر 2020 أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لعام 2021:

الرئيسة: سعادة السيدة لاتشيزارا ستويفا (بلغاريا)

نائبة الرئيسة: سعادة السيدة يوكا برانت (هولندا)

نائب الرئيسة: سعادة السيد لانغ يابو (غامبيا)

نائبة الرئيسة: سعادة السيدة رباب فاطمة (بنغلاديش)

وأقر جدول الأعمال (DP/2021/L.1 و Corr.1) ووافق على خطة عمل دورته العادية الأولى لعام 2021؛

ووافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام 2020 (DP/2021/1)؛

وأقر خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2021 (DP/2021/CRP.1)؛

ووافق على خطة العمل المؤقتة للدورة السنوية لعام 2021؛

وانتفق على الجدول الزمني التالي للدورتين المتبقيتين للمجلس التنفيذي في عام 2021:

الدورة السنوية: 7 إلى 11 حزيران/يونيه 2021

الدورة العادية الثانية: 30 آب/أغسطس إلى 3 أيلول/سبتمبر 2021.

الجزء المشترك

البند 2

توصيات مجلس مراجعي الحسابات

اتخذ القرار 1/2021 بشأن التقارير المتعلقة بتوصيات مجلس مراجعي الحسابات والصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2021/3)، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (DP/2021/4)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2021/1)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/OPS/2021/1) بشأن حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات لعام 2019؛

البند 3

متابعة اجتماع مجلس التنسيق البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

أحاط علما بالتقرير المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن تنفيذ قرارات وتوصيات مجلس التنسيق البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (DP-FPA/2021/1)؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند 4

تقرير التنمية البشرية

أحاط علما بالمعلومات المستكملة المقدمة من الأمانة عن المشاورات المتعلقة بتقرير التنمية البشرية؛

البند 5

البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة

وافق على البرامج القطرية التالية للبرنامج الإنمائي وفقا للقرار 7/2014:

أفريقيا: كوت ديفوار (DP/DCP/CIV/3)؛

آسيا والمحيط الهادئ: الصين (DP/DCP/CHN/5)؛

الدول العربية: تونس (DP/DCP/TUN/3)، الصومال (DP/DCP/SOM/4)؛

أوروبا ورابطة الدول المستقلة: أذربيجان (DP/DCP/AZE/5)، أوزبكستان (DP/DCP/UZB/4)؛

جورجيا (DP/DCP/GEO/4)؛ مقدونيا الشمالية (DP/DCP/MKD/4)؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: أوروغواي (DP/DCP/URY/4)، بنما (DP/DCP/PAN/4)،

المكسيك (DP/DCP/MEX/3)؛

ووافق على التمديد الثاني لمدة ستة أشهر للبرنامج القطري لمدغشقر (DP/2021/5)؛

ووافق على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لأفغانستان (DP/2021/5)؛

ووافق على التمديد الرابع، لمدة ستة أشهر، للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية، والتمديد الخامس للبرنامج القطري لليمن (DP/2021/5 و Add.1)؛

ووافق على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لطاجيكستان (DP/2021/5)؛
ووافق على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامجين القطريين لغواتيمالا وجمهورية فنزويلا البوليفارية (DP/2021/5)؛

وأحاط علما بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية للأرجنتين وبنغلاديش وماليزيا وملديف، والتمديد الأول لمدة ستة أشهر للبرنامج القطري لأرمينيا، اللذين سبق أن وافق عليهما مدير البرنامج (DP/2021/5 و Add.2)؛

البند 6

تقييم البرنامج الإنمائي

اتخذ القرار 2/2021 بشأن تقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للتكيف مع تغير المناخ (DP/2021/6) ورد الإدارة عليه (DP/2021/7)؛ وتقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للبلدان المتضررة من النزاعات (DP/2021/8) ورد الإدارة عليه (DP/2021/9)؛ وتقييم الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للتصدي لأزمة اللاجئين السوريين وتعزيز نهج متكامل قوامه القدرة على الصمود (DP/2021/10)، ورد الإدارة عليه (DP/2021/11)؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند 7

تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان

أحاط علما بالتقييم البنوي للدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (DP/FPA/2021/CRP.1) ورد الإدارة على التقييم البنوي للدعم الذي يقدمه الصندوق للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (DP/FPA/2021/CRP.2).

البند 8

البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة

وافق على برامج الصندوق القطرية التالية وفقا للقرار 7/2014: أذربيجان (DP/FPA/CPD/AZE/5)، وإسواتيني (DP/FPA/CPD/SWZ/7)، وأوروغواي (DP/FPA/CPD/URY/4)، وأوزبكستان (DP/FPA/CPD/UZB/5)، وأوغندا (DP/FPA/CPD/UGA/9)، وبنما (DP/FPA/CPD/PAN/4)، وتونس (DP/FPA/CPD/TUN/10)، وجمهورية مقدونيا الشمالية (DP/FPA/CPD/MKD/2)، وجورجيا (DP/FPA/CPD/GEO/4)، والصومال (DP/FPA/CPD/SOM/4)، والصين (DP/FPA/CPD/CHN/9)، وكوت ديفوار (DP/FPA/CPD/CIV/8)؛

وأحاط علما بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لكل من بنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة وغيينيا - بيساو وملديف (DP/FPA/2021/2)، والتمديد الأول لمدة ستة أشهر للبرنامج القطري لأرمينيا (DP/FPA/2021/2/Add.1)؛

ووافق على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة لكل من البرنامج القطري لغواتيمالا وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والتمديد الرابع لمدة ستة أشهر للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية (DP/FPA/2021/2)؛

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند 9

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

استمع إلى بيان مدير الحافظات الإقليمية الذي أدلى به باسم المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

البند 10

مسائل أخرى

استمع إلى كلمة لرئيسة مجلس موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع/هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

4 شباط/فبراير 2021

4/2021

الاستعراض التجميعي للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 والتقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2020

إن المجلس التنفيذي،

1 - **يحيي علماً** بالاستعراض التجميعي للخطة الاستراتيجية للفترة 2018-2021 والتقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2020 (DP/2021/16) ومرفقاته، وبقرار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام 2020 (DP/2021/16/Add.1) ومرفقاته، والمرفق الإحصائي (DP/2021/16/Add.2)؛

2 - **يثني** على الدعم المحلي والعالمي السريع الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى البلدان المستفيدة من البرامج في مواجهة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، بما في ذلك تولي مهمة التوجيه التقني لتنفيذ إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لكوفيد-19، ويرحب بإدراج تدابير إبلاغ جديدة، منسقة مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، لتسجيل النتائج المتصلة بالاستجابة للجائحة؛

3 - **يحيي علماً** بالتقدم المستمر الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة 2018-2021، استناداً إلى التعلم من استعراض منتصف المدة، ويسلم بأن البرنامج الإنمائي حقق في عام 2020 ثاني أعلى معدل له لإنجاز البرامج في ست سنوات؛

4 - **يشجع** البرنامج الإنمائي على مواصلة التعجيل بإحراز تقدم في الفترة المتبقية من الخطة الاستراتيجية، مستفيداً من التدابير السريعة الموضوعة للتصدي للجائحة، وعلى الاستفادة من الدروس المستخلصة من هذه التجربة في تصميم الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025؛

- 5 - **يرحب** بالتزام البرنامج الإنمائي الثابت بتقديم دعم متكامل وبنوي للبلدان من أجل التعجيل بالتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المحسنة، ويشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة العمل عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة لدعم جهود البلدان في تحقيق الأهداف المشتركة لأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة؛
- 6 - **ينوه** بالذكرى السنوية الثلاثين لتقرير التنمية البشرية ومؤشر التنمية البشرية ويشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة جهوده الرامية إلى وضع طرق رائدة وشاملة ومستدامة مرتكزة على البيانات لقياس التقدم المحرز في مجال التنمية البشرية.

11 حزيران/يونيه 2021

5/2021

تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

فيما يتعلق بالتقرير السنوي عن التقييم لعام 2020 (DP/2021/19) وتعليقات الإدارة عليه:

- 1 - **يحيط علماً** بالتقرير السنوي عن التقييم (DP/2021/19) وتعليقات الإدارة عليه، ويرحب بالتحليل الإضافي المقدم بشأن الاستنتاجات والدروس الرئيسية المستخلصة من التقييمات التي أجريت في عام 2020 ويطلب إلى البرنامج الإنمائي معالجة المسائل المثارة؛
- 2 - **يسلم** بالجهود الموسعة التي يبذلها مكتب التقييم المستقل للعمل مع المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي من أجل تحسين نوعية التقييمات اللامركزية وتغطيتها، وينوه بجهود البرنامج الإنمائي المبذولة للعمل مع مكتب التقييم المستقل لتحسين التقييمات اللامركزية، ويشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة هذا الجهد لتحديد وبناء قدرات وموارد التقييم من أجل زيادة التصنيف المرضي للتقييمات اللامركزية زيادة كبيرة؛
- 3 - **يسلم** بمبادرة التقييم العالمية الجديدة الواعدة التي أطلقها مكتب التقييم المستقل مع فريق التقييم المستقل التابع للبنك الدولي وشركاء آخرين، بهدف التشجيع على إشاعة ثقافة عالمية للتقييم ودعم جهود الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين الهادفة إلى تعزيز أطر وقدرات الرصد والتقييم الحكومية؛
- 4 - **يحيط علماً** بجودة التوصيات الصادرة عن مكتب التقييم المستقل وكذلك بالتقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات الإدارية الناشئة عن استنتاجات التقييم وتوصياته، ويشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة اتخاذ المزيد من الإجراءات لمتابعة التوصيات التي تأخر تنفيذها، وتنفيذ توصيات التقييم المستقبلية بصورة متسقة وفي الوقت المناسب؛

فيما يتعلق بتقييم الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2018-2021 (DP/2021/20)

ورد الإدارة بشأنه (DP/2021/21):

- 5 - **يحيط علماً** بتقييم الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2018-2021 (DP/2021/20) ورد الإدارة بشأنه (DP/2021/21)؛

- 6 - **يُثني** على البرنامج الإنمائي لقدرته على التكيف مع الظروف الاستثنائية المرتبطة بجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي أظهر من خلالها خفة حركة في محور ارتكاز برامجه القطرية من أجل مساعدة البلدان على مواجهة الجائحة والتخطيط للتعافي منها؛
- 7 - **يسلم** بالجهود المتضافرة التي يبذلها البرنامج الإنمائي لتعزيز الحلول الإنمائية المتكاملة والشراكات التعاونية لدعم وتعزيز التمويل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع تعميم مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب؛
- 8 - **يحيط علماً** بالتزام البرنامج الإنمائي بزيادة توضيح الكيفية التي سيقوم بها الفوائد الملموسة لدمج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة بوصفهما عاملين من عوامل التحفيز على الإسراع في تحقيق التنمية ضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛
- 9 - **يسلم** بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي ليصبح أكثر توجهاً نحو العملاء من خلال تبسيط العمليات والاستثمار في التحول والابتكار الرقمي؛
- 10 - **يقر** بأن التحولات المتوخاة في خطة عام 2030 والخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2018-2021 تتطلب تمويلاً أكثر مرونة وقابلية للتنبؤ به، ويلاحظ استقرار تدفق الموارد الأخرى وزيادة الموارد العادية، فضلاً عن توخي البرنامج الإنمائي خفة الحركة في تعبئة الأموال وإعادة توجيهها لمواجهة جائحة كوفيد-19، ويشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة البناء على ما أحرز من تقدم، وتحسين نظمته وممارساته التشغيلية والإدارية، بما في ذلك توخيه خفة الحركة والمرونة في مجال الإدارة والتمويل القابلين للتكيف، ومواصلة جهوده لتوسيع وتنويع مصادر تمويل البرامج والدعوة إلى مرونة التمويل وقابليته للتنبؤ به؛
- 11 - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يحدد بشكل أفضل دوره وجدواه الموعودة في دعم خطة عام 2030 ومواجهة جائحة كوفيد-19، مع ضمان أن يراعي هدفه الرامي إلى البناء الاستباقي بشكل أفضل مراعاة واجبة مبدأ شمول الجميع والاستدامة؛
- 12 - **يشجع** البرنامج الإنمائي على تصميم إطاره المتكامل للنتائج والموارد تمشياً مع التوجيهات المنطبقة الواردة في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام 2020، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يعمل، حسب الاقتضاء، على مواءمة إطاره المتكامل للنتائج والموارد مع سائر كيانات الأمم المتحدة، مع التركيز على جميع مستويات النتائج، وأن يستخدم إلى أقصى حد ممكن مؤشرات النتائج المشتركة، وكل ذلك بهدف النهوض بمساهمات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وزيادة تعزيز التقييم على نطاق المنظومة؛
- 13 - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم في الوقت المناسب، وقبل موعد انعقاد الدورة العادية الثانية لعام 2021، معلومات أكثر تفصيلاً عن الإطار المتكامل للنتائج والموارد، بما في ذلك صلته بإطار الرصد والإبلاغ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات؛
- 14 - **يشجع** البرنامج الإنمائي على مواصلة تحسين الإدارة القائمة على النتائج وتصميم إطاره ونظمه لرصد النتائج والإبلاغ عنها لدعم التنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، بغية توفير

البيانات والأساليب والمؤشرات ذات الصلة في الوقت المناسب لمساعدة البلدان على التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورصد التقدم الذي يحرزه البرنامج الإنمائي في هذا الصدد؛

15 - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يأخذ في الاعتبار، حسب الاقتضاء، توصيات جميع التقييمات ذات الصلة عند صياغة الخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة 2022-2025 والبرامج الإقليمية ذات الصلة؛

فيما يتعلق بالتقييم الثالث المشترك بين مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبرنامج المنح الصغيرة (DP/2021/22) ورد الإدارة عليه (DP/2021/23):

16 - **يحيط علماً** بالتقييم الثالث المشترك بين مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبرنامج المنح الصغيرة (DP/2021/22) ورد الإدارة عليه (DP/2021/23)؛

17 - **يحيط علماً** بنتائج التقييم واستنتاجاته التي تعترف بالدور والإسهام الكبيرين للبرنامج الإنمائي في تنفيذ برنامج المنح الصغيرة، وهو برنامج عالمي تابع لمرفق البيئة العالمية يساهم في تحقيق فوائد بيئية واجتماعية - اقتصادية عالمية في 126 بلداً، ويلاحظ في الوقت نفسه وجود مجالات يلزم فيها مزيد من التعزيز؛

18 - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يتعاون تعاوناً وثيقاً مع مرفق البيئة العالمية، وأن يقدم الدعم والمداخلات لعملية تشاورية من أجل وضع رؤية مستكملة طويلة الأجل لبرنامج المنح الصغيرة واستعراض "سياسة التطوير" الخاصة بالبرنامج؛

19 - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يتعاون تعاوناً وثيقاً مع مرفق البيئة العالمية لتعزيز إدارة أصحاب المصلحة المتعددين لبرنامج المنح الصغيرة من خلال لجان التوجيه العالمية والوطنية؛

20 - **يطلب كذلك** إلى البرنامج الإنمائي تحسين وتحفيز الابتكار والنهج ذات المنحى الاقتصادي على صعيد المشاريع وعلى المستوى القطري، والتشجيع على تحسين أوجه التأثير بين المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي وبرنامج المنح الصغيرة، لضمان استدامة النتائج والقدرات وحسن النوايا.

11 حزيران/يونيه 2021

6/2021

تقرير عن النتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2020

إن المجلس التنفيذي،

1 - **يحيط علماً** بالتقرير المتعلق بالنتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2020 (DP/2021/24)؛

2 - **يثني** على الصندوق لما حققه من تقدم في تنفيذ إطاره الاستراتيجي للفترة 2018-2021؛

3 - **يرحب** بالتزام الصندوق باتباع نهج التمويل المبتكر والمختلط إزاء عدم ترك أحد خلف الركب وبدوره في تنفيذها؛

4 - **يلاحظ** الدور الحفاز للصندوق في دعم أقل البلدان نمواً في الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والبناء الاستباقي بشكل أفضل في أعقابها؛

5 - يلتزم **مجددًا** بدعم الصندوق، بسبل منها توفير التمويل الكامل لاحتياجاته من الموارد على النحو الوارد في الإطار الاستراتيجي للفترة 2018-2021، بما في ذلك رسملة صندوقه الاستثماري بمبلغ 50 مليون دولار.

11 حزيران/يونيه 2021

7/2021

برنامج متطوعي الأمم المتحدة: تقرير مدير البرنامج

إن المجلس التنفيذي،

- 1 - **يشجع** برنامج متطوعي الأمم المتحدة على مواصلة تعزيز البيئة المواتية للعمل التطوعي والمتطوعين لتعزيز استدامة النتائج الإنمائية؛
- 2 - **يحيط علماً** بالنتائج التي حققها برنامج متطوعي الأمم المتحدة في عام 2020، بما في ذلك مواجهة السريعة والفعالة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، على النحو الوارد في تقرير مدير البرنامج (DP/2021/25)؛
- 3 - **يعيد تأكيد** ما لصندوق التبرعات الخاص من دور بالغ الأهمية في تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة للفترة 2018-2021، وفي مواجهة جائحة كوفيد-19، ويهيب بجميع الشركاء في التنمية المساهمة في الصندوق إذا كانوا قادرين على ذلك؛
- 4 - **يثني** على برنامج متطوعي الأمم المتحدة لكونه جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمم المتحدة كما يتجلى في تعاونه مع 60 منظمة من منظمات الأمم المتحدة؛
- 5 - **يثني** على برنامج متطوعي الأمم المتحدة للنتائج التي تحققت من خلال إطاره الاستراتيجي للفترة 2018-2021، على النحو المبين في التقييم المستقل الذي أُجري له، ويطلب كذلك من البرنامج أن يضع إطاره الاستراتيجي المقبل بالاستناد إلى نتائجه المؤسسية وبما يتماشى تماماً قرار الجمعية العامة 233/75؛
- 6 - **يطلب** من برنامج متطوعي الأمم المتحدة مواصلة جهوده الناجحة نحو تحقيق التحول الرقمي للمنظمة في الإطار الاستراتيجي المقبل للفترة 2022-2025 وما بعدها؛
- 7 - **يطلب** إلى برنامج متطوعي الأمم المتحدة أن يواصل التشجيع بقوة على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- 8 - **يعرب** عن التقدير لجميع متطوعي الأمم المتحدة لما قدموه في عام 2020 من مساهمات ممتازة في التصدي للجائحة وفي تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

11 حزيران/يونيه 2021

8/2021

تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2018-2021: تقرير المديرية التنفيذية

إن المجلس التنفيذي،

1 - يحيط علماً بالوثائق التي يتألف منها تقرير المديرية التنفيذية لعام 2020: DP/FPA/2021/4 (Part I, Part I/Add.1 and Part II)؛

2 - ينوه مع التقدير بالتقدم الذي أحرزه صندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ نتائج خطته الاستراتيجية للفترة 2018-2021، عملاً بالإطار المتكامل للنتائج والموارد خلال السنة قبل الأخيرة من فترة تنفيذها؛

3 - يلاحظ بقلق اتساع فجوة التمويل في تنفيذ النتائج التحولية الثلاث بسبب جائحة كوفيد-19، ويدعو في هذا الصدد الصندوق إلى وضع إسقاطات طموحة ولكن حكيمة للإيرادات، إلى جانب استراتيجية عملية لكن قابلة للتحقيق لتعبئة الموارد للخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة 2022-2025.

11 حزيران/يونيه 2021

9/2021

تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

1 - يحيط علماً بالتقرير الحالي المتعلق بمهمة التقييم، وبرنامج عمل مكتب التقييم وميزانيته في عام 2021؛

2 - يرحب بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان وبالتقدم الذي تم إحرازه في تعزيز مهمة التقييم، وفي التكيف النشط لمهمة التقييم مع أزمة كوفيد-19، وفي المساهمة في جهود التقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وفي تعزيز تنمية قدرات التقييم الوطنية؛

3 - يعيد التأكيد على الدور الذي تؤديه مهمة التقييم ويؤكد أهمية أدلة التقييم المستقلة عالية الجودة في سياق خطة الصندوق الاستراتيجية للفترة 2018-2021، ومساهمتها في تطوير خطة الصندوق الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2025، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

4 - يشجع الصندوق على تصميم إطاره المتكامل للنتائج والموارد تمثيلاً مع التوجيهات المنطبقة الواردة في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام 2020، ويطلب إلى الصندوق أن يعمل، حسب الاقتضاء، على مواءمة إطاره المتكامل للنتائج والموارد مع سائر كيانات الأمم المتحدة، مع التركيز على جميع مستويات النتائج، وأن يستخدم إلى أقصى حد ممكن مؤشرات النتائج المشتركة، وكل ذلك بهدف النهوض بمساهمات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وزيادة تعزيز التقييم على نطاق المنظومة؛

- 5 - **يطلب** إلى الصندوق أن يقدم في الوقت المناسب، وقبل موعد انعقاد الدورة العادية الثانية لعام 2021، معلومات أكثر تفصيلاً عن الإطار المتكامل للنتائج والموارد، بما في ذلك صلته بإطار الرصد والإبلاغ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات؛
- 6 - **يشجع** الصندوق على مواصلة زيادة الاستثمارات لتخصيص ما لا يقل عن 1,4 بالمئة وما يصل إلى 3 بالمئة من نفقاته البرنامجية الكلية لمهمة التقييم، على النحو المنصوص عليه في سياسة الصندوق المتعلقة بالتقييم لعام 2019.

11 حزيران/يونيه 2021

10/2021

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

- 1 - **يعترف** بالمساهمات التي قدمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام 2020 تحقيقاً للنتائج التشغيلية لكل من الأمم المتحدة والحكومات والشركاء الآخرين من خلال تقديم خدمات الدعم الإداري بكفاءة، وتوفير الخبرات التقنية المتخصصة الفعالة، مع توسيع نطاق القدرة التنفيذية لأغراض التنمية المستدامة؛
- 2 - **يرحب** بالنقد المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لمكتب خدمات المشاريع للفترة 2018-2021؛
- 3 - **يحيط علماً** بالتقرير السنوي عن توصيات وحدة التفتيش المشتركة وبالنقد المحرز في تنفيذ التوصيات المتصلة بالمكتب؛
- 4 - **يحيط علماً** بالمعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في أنشطة الاستثمار النافع في البنى التحتية المستدامة في المجالات التي صدر للمكتب تكليف بها ويطلب إلى المكتب، في مواصلته للعمل الذي يقوم به، أن يزيد من تحسين إبلاغه عن تلك الأنشطة؛
- 5 - **يحيط علماً** بمساهمات المكتب في أنشطة المواجهة والتعافي المتصلة بجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

11 حزيران/يونيه 2021

11/2021

تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وردود الإدارة

إن المجلس التنفيذي،

- 1 - **يرحب** بالنقد الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في معالجة مسائل الإدارة المتعلقة بمراجعة الحسابات في عام 2020؛
- 2 - **ينوه مع التقدير** بالجهود المبذولة لتنفيذ توصيات المراجعة المتبقية دون تنفيذ من تقارير سابقة؛

3 - **يُقدّر** قيام البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع بتقديم معلومات عن الخسائر المالية الناجمة عن الغش، ويشجع إدارة البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع على أن يواصل كل منهم تحسين تدابيرهم لمكافحة الغش ومعدلات استرداده لما أخذ عن طريق الغش؛

4 - **يلاحظ** أن تنفيذ القرار 2020/10 لا يزال جارياً، ويدعو في هذا الصدد مكاتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق في البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع إلى العمل مع اليونسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي والاتفاق على تعاريف منسقة والإبلاغ عن مسائل مراجعة الحسابات والتحقيق، حيثما انطبق ذلك، لتزويد المجالس التنفيذية بنظرة عامة أكثر انساقاً على الاستنتاجات والنتائج؛

5 - **يشجع** مكاتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق في البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع على أن تطلع المجلس التنفيذي على النتائج التي انتهى إليها الفريق العامل المعني بالإبلاغ عن مراجعة الحسابات، ويشجعها على أن تدرج في تقاريرها السنوية المقدمة إلى المجلس التنفيذي تحليلاً للاتجاهات الأطول أجلاً في النتائج التي تنتهي إليها المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات؛

6 - **يشجع** مكاتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق في البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع على مواصلة عقد جلسات إحاطة منتظمة غير رسمية للدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، وذلك قبل انعقاد الدورة السنوية للمجلس التنفيذي وفي أوقات أخرى؛

فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

7 - **يحيط علماً** بالتقرير السنوي لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التي أجريت في عام 2020 (DP/2021/14) وبمرفقاته، وبرد الإدارة عليه؛

8 - **يشير إلى القرار 1/2021**، ويكرر تشجيعه البرنامج الإنمائي على مواصلة استراتيجيته الخاصة بمكافحة الغش، وعلى المضي قدماً في تنفيذ خطة عمل إدارة مخاطر الغش، ويكرر أيضاً تشجيعه البرنامج الإنمائي على تنسيق الإجراءات التي يتخذها استجابة لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات مع إجراءاته المتخذة لمتابعة نتائج المراجعة الواردة في تقرير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات المعنون "مراجعة أداء إدارة مرفق البيئة العالمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي"؛

9 - **يُعرب** عن دعمه المتواصل لمهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

10 - **يحيط علماً** بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم؛

11 - **يحيط علماً** بأن عدداً من توصيات مراجعة الحسابات ما زال مرتبطاً بإدارة البرامج والمشتريات والإدارة المالية، بما في ذلك إدارة الشركاء المنفذين، ويشجع البرنامج الإنمائي على اتخاذ خطوات متواصلة لمتابعة التوصيات المتكررة؛

فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان:

- 12 - **يحيط علماً** بما يلي: (أ) تقرير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في صندوق الأمم المتحدة للسكان التي أجريت في عام 2020 (DP/FPA/2021/6)؛ (ب) الرأي المعروض، استناداً إلى نطاق العمل المنفذ، بشأن ملائمة وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2021/6/Add.1)؛ (ج) رد الإدارة على تقرير مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق وتقرير اللجنة الاستشارية للرقابة؛
- 13 - **يحيط علماً** بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية للرقابة (DP/FPA/2021/6/Add.2)؛
- 14 - **يعرب** عن دعمه المستمر لتعزيز مهام المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق في الصندوق، ويلاحظ بقلق عدد حالات التحقيق التي تم ترحيلها من السنوات الماضية، ويدعو إدارة الصندوق إلى توفير الموارد الكافية لمهمة التحقيق من أجل نشر هذه الموارد بفعالية للحد من عدد الحالات؛
- 15 - **يعرب** عن ثنائه ودعمه لمكتب خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيق في أنشطة المراجعة الداخلية والتحقيق المشتركة؛
- 16 - **يلاحظ** تقييمات عمليات المراجعة التي اختتمت في عام 2020، ويشجع الإدارة على مواصلة اتخاذ خطوات لتنفيذ توصيات المراجعة الجديدة والتي لم تنفذ بعد ومتابعة مجالات التوصيات المتكررة؛
- فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:**
- 17 - **يحيط علماً** بالتقرير السنوي لفريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام 2020 (DP/OPS/2021/2) ويرد الإدارة؛
- 18 - **يحيط علماً** بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات؛
- 19 - **يحيط علماً** بامتنال فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للمعايير الدولية حسبما تأكد في تقييم خارجي لجودة مهمة التحقيق المنوطة بالفريق؛
- 20 - **يحيط علماً** بالرأي المعروض، استناداً إلى نطاق العمل المنفذ، بشأن كفاية وفعالية إطار المكتب المتعلق بالحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة (وفقاً لأحكام قرار المجلس التنفيذي 13/2015)؛
- 21 - **يحيط علماً** بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لعام 2020 (وفقاً لقرار المجلس التنفيذي 37/2008).

11 حزيران/يونيه 2021

12/2021

تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
إن المجلس التنفيذي،

- 1 - **يحيط علماً** بتقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2021/15 و DP/FPA/2021/7 و DP/OPS/2021/3)؛

- 2 - **يلاحظ** التقدم الذي أحرزه مكتب الأخلاقيات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تعزيز ثقافة الأخلاقيات في البرنامج الإنمائي؛
- 3 - **يرحب** بالتقدم المستمر في عمل مكتب الأخلاقيات التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛
- 4 - **يلاحظ** التقدم الذي أحرزه مكتب الأخلاقيات التابع لمكتب خدمات المشاريع في تعزيز ثقافة الأخلاقيات في المكتب.

11 حزيران/يونيه 2021

13/2021

استعراض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2021

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام خلال دورته السنوية لعام 2021 بما يلي:

البند 1

المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال ووافق على خطة العمل للدورة السنوية لعام 2021 (DP/2021/L.2 و Corr.1)؛

واعتمد تقرير الدورة العادية الأولى لعام 2021 (DP/2021/12)؛

الجزء المشترك

البند 2

تحديث بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

أحاط علماً بمستجدات تنفيذ قرار الجمعية العامة 279/72 المتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية؛

البند 3

المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات

اتخذ القرار 11/2021 بشأن تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع عن المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات وردود الإدارة؛

البند 4

المسائل الأخلاقية

اتخذ القرار 12/2021 بشأن تقارير مكاتب الأخلاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛

البند 5

الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي

أحاط علما بالعروض التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بشأن الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش الجنسي؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند 6

التقرير السنوي لمدير البرنامج

اتخذ القرار 4/2021 بشأن الاستعراض التجميعي للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021 والتقرير السنوي لمدير البرنامج لعام 2020؛

البند 7

المساواة بين الجنسين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أحاط علما بالتقرير السنوي عن تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة 2018-2021 (DP/2021/17)؛

البند 8

البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة

وافق على البرامج القطرية التالية للبرنامج الإنمائي وفقا للقرار 7/2014:

أوروبا ورابطة الدول المستقلة: أرمينيا (DP/DCP/ARM/5)؛

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الأرجنتين (DP/DCP/ARG/4)؛

ووافق على التمديد الثالث للبرنامج القطري لمدغشقر لمدة ثلاثة أشهر (DP/2021/18) وعلى التمديد الخامس للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية لمدة ستة أشهر من 30 حزيران/يونيه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (DP/2021/18/Add.1)؛

وأحاط علما بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري لكل من إيران (جمهورية - الإسلامية) وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا ومنغوليا التي سبق أن وافق عليها مدير البرنامج (DP/2021/18)؛

البند 9

تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

اتخذ القرار 5/2021 بشأن تقييم البرنامج الإنمائي (الذي يغطي التقرير السنوي عن التقييم، وتقييم الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2018-2021، والتقييم الثالث المشترك بين مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبرنامج المنح الصغيرة)؛

البند 10**صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية**

اتخذ القرار 6/2021 بشأن التقرير المتعلق بالنتائج التي حققها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2020؛

البند 11**متطوعو الأمم المتحدة**

اتخذ القرار 7/2021 بشأن برنامج متطوعي الأمم المتحدة: تقرير مدير البرنامج؛

جزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان**البند 12****التقرير السنوي للمديرة التنفيذية**

اتخذ القرار 8/2021 بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2018-2021: تقرير المديرة التنفيذية؛

البند 13 تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ القرار 9/2021 بشأن تقييم صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند 14**البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة**

وافق على البرنامج القطري التالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان وفقاً للقرار 7/2014:

أرمينيا (DP/FPA/CPD/ARM/4/Rev.1)؛

ووافق على التمديد الثالث للبرنامج القطري لمدغشقر لمدة ثلاثة أشهر من 1 تموز/يوليه إلى 30 أيلول/سبتمبر 2021، والتمديد الخامس للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية لمدة ستة أشهر من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021 (DP/FPA/2021/3)؛

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع**البند 15****التقرير السنوي للمديرة التنفيذية**

اتخذ القرار 10/2021 بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

11/ حزيران/يونيه 2021

14/2021

الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025

إن المجلس التنفيذي،

- 1 - **يلاحظ مع التقدير العملية الشفافة** والتشاورية التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، بما في ذلك عمله على نطاق واسع مع المجلس التنفيذي؛
- 2 - **يلاحظ مع التقدير الجهود** التي بذلها البرنامج الإنمائي لمواءمة خطته الاستراتيجية مع قراري الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، و 233/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛
- 3 - **يقرّ** الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025 (DP/2021/28) ويحيط علماً بمرفقاتها، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم للمجلس التنفيذي خطوط أساس وغايات مستكملة للإطار المتكامل للنتائج والموارد للخطة الاستراتيجية الجديدة؛
- 4 - **يلاحظ** أن الخطة الاستراتيجية، باعتبارها الإطار الاستراتيجي العام للبرنامج الإنمائي، لا يتفاوض بشأنها على الصعيد الحكومي الدولي، ويسلم بأن الخطة الاستراتيجية تتضمن بعض الشروط التي لم يتم إقرارها على الصعيد الحكومي الدولي في منظومة الأمم المتحدة؛
- 5 - **يسلم مع التقدير** بأفضل ممارسات البرنامج الإنمائي في تنفيذ خططه الاستراتيجية، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي مواصلة هذه الممارسة على الصعيد القطري في إطار الاحترام التام لمبدأ إمساك الجهات الوطنية في البلدان المستفيدة من البرامج بزمam الأمور وتوليها القيادة، مع مراعاة أولويات تلك البلدان واحتياجاتها الوطنية، والاعتراف باختلاف سياقاتها ومميزاتها الخاصة، وبما يتفق مع حقوق الإنسان الدولية المعترف بها عالمياً؛
- 6 - **يطلب** إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2024 استعراضاً شاملاً في منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 ومرفقاتها، بما في ذلك إذا لزم الأمر تحديثات الخطة ومرفقاتها؛
- 7 - **يشير** إلى الفقرة 12 من قراره 2021/5، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يدرج في تقارير مدير البرنامج عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، بما في ذلك في استعراض الخطة في منتصف المدة، معلومات عن النتائج التي تحققت بالاشتراك مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المحددة من خلال مؤشرات مشتركة ومتكاملة.

2 أيلول/سبتمبر 2021

15/2021

خطة الموارد المتكاملة وتقديرات الميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022-2025

إن المجلس التنفيذي،

- 1 - **يرحب** بخطة الموارد المتكاملة وتقديرات الميزانية المتكاملة للبرنامج الإنمائي، 2022-2025 (DP/2021/29)، التي تقدم ميزانية واحدة متكاملة تشمل جميع فئات الميزانية، مع تحسين التركيز على النتائج وتعزيز الروابط مع نتائج الخطة الاستراتيجية، ومواءمتها من حيث المنهجية والعرض، بما في ذلك فيما يتعلق بتصنيف التكاليف وإسنادها واستردادها، مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على النحو الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في القرار 12/2020 بشأن السياسة الشاملة المشتركة لاسترداد التكاليف (DP/FPA-ICEF-UNW/2020/1)؛
- 2 - **يرحب أيضا** بالعملية الشفافة والتشاركية التي اضطلع بها البرنامج الإنمائي في وضع خطة الموارد المتكاملة وتقديرات الميزانية المتكاملة للفترة 2022-2025؛
- 3 - **يعترف مع التقدير** بإدراج فئة جديدة لتصنيف التكاليف بشأن الأنشطة المستقلة المتعلقة بالرقابة والضمان، استُحدث في إطارها بندان منفصلان في الميزانية أحدهما يتعلق بمكتب التقييم المستقل والآخر بمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، وذلك في سياق الجهود الجارية لتعزيز التقارير المالية وتوضيحها من أجل زيادة تحسين فهم الدول الأعضاء للمركز المالي الذي يوجد فيه البرنامج الإنمائي؛
- 4 - **يحيط علما** بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/2021/30) عن العناصر المؤسسية من خطة الموارد المتكاملة وتقديرات الميزانية المتكاملة للبرنامج الإنمائي وتوصيات اللجنة الاستشارية، ويطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يعالج التوصيات وأن يقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي عن الإجراءات المتخذة؛
- 5 - **يشير إلى قراراته** 33/2007 و 22/2009 و 2/2010 و 32/2010 و 10/2011 و 1/2012 و 27/2012 و 28/2012 و 4/2013 و 9/2013 و 18/2013 و 28/2013 و 30/2013 و 5/2016 و 11/2017 و 31/2017 و 5/2020 و 12/2020، ويُقر الوثيقة DP/2021/29 بشأن خطة الموارد المتكاملة وتقديرات الميزانية المتكاملة للفترة 2022-2025 ومرفقاتها، والأحكام الواردة في الوثيقة؛
- 6 - **يوافق** على الميزانية المتكاملة للفترة 2022-2025 على أساس الموارد العادية المتوقعة وغيرها من الموارد المتاحة واستخدامها المتوقع، بما في ذلك اعتماد قدره 1 193,8 مليون دولار من الموارد العادية للعنصر المؤسسي من الميزانية المتكاملة للفترة 2022-2025؛
- 7 - **يرحب** بالمبالغ المرصودة في الميزانية لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة والمساهمة المستمرة لهاتين المؤسستين من الميزانية الأساسية للبرنامج الإنمائي، ولا سيما بالنظر إلى أهميتهما بالنسبة لأقل البلدان نمواً، ويدعو البرنامج الإنمائي إلى مواصلة تقديم المساهمات إلى هذين الكيانين، وإبلاغ المجلس إذا وقع تغيير في التمويل الذي يخصصه البرنامج الإنمائي لهذين الكيانين خلال مدة هذه الميزانية المتكاملة، وذلك وفقاً للقرارات السابقة، بما في ذلك القرار 31/2017؛
- 8 - **يرحب** بأن البرنامج الإنمائي سيواصل، في الفترة 2022-2025، الاستثمار في نوعية البرامج والامتثال، مدعوماً في ذلك بنظم وهياكل تشغيلية حديثة، ومعززا بإطار مطوّر للرقابة الداخلية؛ ويلاحظ أن هذه الاستثمارات ستمكن البرنامج الإنمائي من تعزيز قدرات الإدارة والرقابة الداخلية على المستويات القطري والإقليمي والمركزي لتقديم الدعم في التخفيف بطريقة استباقية من حدة المخاطر من حيث صلتها بالعمل البرنامجي والتشغيلي، ويلاحظ أن هذه الاستثمارات ستزيد من الزخم في تنفيذ ما انبثق في الآونة الأخيرة عن عمليات التقييم ومراجعة الحسابات من توصيات تشير إلى ضرورة مواصلة الاستثمار في تحديث النظم

الداخلية للرصد والمراقبة والقدرات القطرية، ويشجع أيضا البرنامج الإنمائي على مواصلة الاستعانة بالخبرات الفنية المناسبة، بما في ذلك الخبرات المحلية والوطنية، وعلى تقديم الدعم في تعزيز القدرات الإدارية وقدرات الرقابة الداخلية في برامج ومشاريعه؛

9 - يطلب إلى البرنامج الإنمائي أن يقدم استعراضا لمنتصف المدة لخطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة، بالتزامن مع استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية.

2 أيلول/سبتمبر 2021

16/2021

الحوار المنظم بشأن تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن المجلس التنفيذي،

1 - يرحب بالنقرير المتعلق بالحوار المنظم بشأن تمويل نتائج الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021 (DP/2021/31) ومرفقيه، بما في ذلك التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات الخاصة بكل كيان بموجب اتفاق التمويل؛

2 - يشير إلى أهمية توفير الموارد العادية بالقدر الكافي وعلى نحو يمكن التنبؤ به، ويحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مواصلة العمل مع الدول الأعضاء بغية إعطاء الأولوية للمساهمة في الموارد العادية للبرنامج الإنمائي لتمكين البرنامج من تحقيق النتائج المتوخاة في الخطة الاستراتيجية، واستعادة المكاسب الإنمائية التي تأكلت جراء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والحفاظ على نظم قوية للرقابة الداخلية والمساءلة؛

3 - يذكر بأهمية القدرة على التنبؤ بالتمويل، ويشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة حوار مع الدول الأعضاء من أجل المساهمة على أساس متعدد السنوات في عام 2021 وفي السنوات المقبلة، لتمكين البرنامج الإنمائي من الاستجابة بمرونة للاحتياجات المتغيرة للبلدان المستفيدة من البرنامج؛

4 - يشير إلى أهمية التمويل المواضيعي المرن، الذي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للبرنامج الإنمائي لتسريع البرمجة بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويشجع تقديم موارد غير مخصصة؛

5 - يشجع البرنامج الإنمائي على مواصلة حوار مع الدول الأعضاء من خلال الحوارات المنظمة بشأن التمويل، فيما يتعلق بالتحول من موارد مخصصة الأغراض بدرجة كبيرة إلى موارد عادية ومرنة، والتقيد بالالتزامات المتكاملة الواردة في اتفاق التمويل.

2 أيلول/سبتمبر 2021

17/2021

الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025

إن المجلس التنفيذي،

1 - يلاحظ مع التقدير العملية الشاملة والاستشارية التي اضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في وضع خطته الاستراتيجية الجديدة (الواردة في الوثيقة DP/FPA/2021/8)؛

- 2 - **يلاحظ مع التقدير** الجهود التي بذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان لمواءمة خطته الاستراتيجية مع قراري الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، و 233/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية؛
- 3 - **يقرّ الخطة الاستراتيجية** لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025، التي ستنفذ بما يتفق مع هذا القرار، ويحيط علماً بمرافقاتها (المتاحة في الموقع الشبكي لصندوق الأمم المتحدة للسكان)، ويطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي التي تُعقد عام 2022 خطوط أساس وغايات مستكملة للإطار المتكامل للنتائج والموارد للخطة الاستراتيجية الجديدة؛
- 4 - **يلاحظ** أن الخطة الاستراتيجية هي الإطار الاستراتيجي العام لصندوق الأمم المتحدة للسكان وأنها لا يُتفاوض بشأنها على الصعيد الحكومي الدولي، ويسلم بأن الخطة الاستراتيجية ومرافقاتها تتضمن بعض الشروط التي لم يتم إقرارها على الصعيد الحكومي الدولي في منظومة الأمم المتحدة؛
- 5 - **يطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن ينفذ خطته الاستراتيجية ومرافقاتها وفقاً لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، والوثائق الختامية لعمليات استعراضهما، مع الإحاطة علماً بالوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض الإقليمية للسكان والتنمية، والتشديد على أن تلك الوثائق الختامية توفر إرشادات خاصة بكل إقليم بشأن السكان والتنمية، وذلك باتفاق البلد المضيف وثيقته الختامية الخاصة به، وكذلك وفقاً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وذلك باتفاق البلد المضيف وموافقته، مع مراعاة اختلافات التشريعات الوطنية والخلفيات الثقافية والقدرات ومستويات التنمية، واحترام الحيز السياسي الوطني، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الاتساق مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة، ومع حقوق الإنسان الدولية المعترف بها عالمياً؛
- 6 - **يشير** إلى الفقرة 4 من قراره 9/2021، ويطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يدرج في تقارير المديرية التنفيذية عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، بما في ذلك في استعراض الخطة في منتصف المدة، معلومات عن النتائج التي تحققت بالاشتراك مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المحددة من خلال مؤشرات مشتركة ومتكاملة.

2 أيلول/سبتمبر 2021

18/2021

الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025

إن المجلس التنفيذي،

- 1 - **يرحب** بالميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، 2022-2025 (DP/FPA/2021/9)، التي تقدم ميزانية واحدة متكاملة تشمل جميع فئات الميزانية، مع تحسين تركيز الميزانية على النتائج ومواءمتها من حيث المنهجية والعرض، بما في ذلك فيما يتعلق بتصنيف التكاليف وإسنادها واستردادها، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على النحو الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في القرار 12/2020 بشأن السياسة الشاملة المشتركة لاسترداد التكاليف (DP/FPA-ICEF-UNW/2020/1)؛

- 2 - **يرحب أيضا** بالعملية الشفافة والتشاركية التي اضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان في وضع الميزانية المتكاملة للفترة 2022-2025؛
- 3 - **يعترف مع التقدير** بإدراج فئة جديدة لتصنيف التكاليف بشأن الأنشطة المستقلة المتعلقة بالرقابة والضمان، استُحدث في إطارها بندان منفصلان في الميزانية أحدهما يتعلق بمكتب التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان والآخر بمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، وذلك في سياق الجهود الجارية لتعزيز التقارير المالية وتوضيحها من أجل زيادة تحسين فهم الدول الأعضاء للمركز المالي الذي يوجد فيه صندوق الأمم المتحدة للسكان؛
- 4 - **يحيط علماً** بالنتائج وبالاحتياجات من الموارد في تقديرات الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025، كما هي مُدرجة في الوثيقة [DP/FPA/2021/9](#)؛
- 5 - **يحيط علماً أيضا** بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ([DP/FPA/2021/12](#)) عن الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة 2022-2025، وبتوصيات اللجنة الاستشارية، ويطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يعالج التوصيات وأن يقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي عن الإجراءات المتخذة؛
- 6 - **يحيط علماً كذلك** بعرض الأنشطة والتكاليف المصاحبة المُدرجة في الميزانية المتكاملة لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة 2022-2025؛
- 7 - **يوافق** على الموارد الإجمالية البالغ قدرها 839,9 مليون دولار، والتي تمثل تقديرات الميزانية المؤسسية للفترة 2022-2025، ويلاحظ أن هذه التقديرات تشمل مبلغ 235,5 مليون دولار لاسترداد التكاليف غير المباشرة من الموارد الأخرى؛
- 8 - **يوافق أيضا** على تخصيص 204,5 ملايين دولار من الموارد العادية المتوقعة، كسقف للبرامج العالمية والإقليمية خلال الفترة 2022-2025، مع ملاحظة أن هذا المبلغ لا يمكن تجاوزه بدون موافقة المجلس التنفيذي؛
- 9 - **يوافق كذلك** على مبلغ سنوي قدره 10 ملايين دولار من الموارد العادية لصندوق الطوارئ، مذكراً في هذا الصدد بمُقرّر المجلس التنفيذي [3/2015](#)، ويؤكد من جديد الترخيص القائم الذي يسمح للمديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بزيادة حجم صندوق الطوارئ بما يصل إلى 2 مليون دولار فوق السقف في أي سنة من السنوات إذا تحتم ذلك بسبب عدد حالات الطوارئ ومداها؛
- 10 - **يؤيد** مقترح المديرية التنفيذية، جرياً على ما ورد في القرارات 6/2008 و 13/2012 و [32/2013](#) و [24/2017](#)، لمنحها صلاحيات استثنائية خلال فترة 2022-2025 في الحصول على مبلغ إضافي أقصاه 5,6 ملايين دولار من الموارد العادية للتدابير الأمنية، بشرط استخدام المبلغ في ولايات أمنية جديدة وناشئة، كما جاء تعريفها في توجيهات إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، ويطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يرفع تقريراً إلى المجلس التنفيذي عن استخدام تلك الأموال في استعراضه الإحصائي والمالي السنوي؛
- 11 - **يطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم استعراضاً لمنتصف المدة للميزانية المتكاملة، بالتزامن مع استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية.

2 أيلول/سبتمبر 2021

19/2021

الحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

1 - يُحيط علماً مع التقدير بتقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن الحوارات المنظمة بشأن التمويل، للفترة 2020-2021 (DP/FPA/2021/10)؛

2 - يلاحظ أهمية توفر موارد عادية (أساسية) كافية ويمكن التنبؤ بها ومرتبطة بنتائج مقصودة ومثبتة، حيث إن هذه الموارد بالغة الأهمية بالنسبة لصندوق الأمم المتحدة للسكان لتنفيذ الخطتين الاستراتيجيتين للفترتين 2018-2021 و 2022-2025، والاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والإسهام في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

3 - يشير إلى أهمية توسيع نطاق قاعدة المساهمين، ويطلب إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان مواصلة العمل مع الدول الأعضاء بغية إعطاء الأولوية لتقديم المساهمات في الموارد العادية التابعة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في الأوان المطلوب وبطريقة يمكن التنبؤ بها، وبما يتماشى مع اتفاق التمويل، ويطلب أيضاً إلى الصندوق مواصلة بذل الجهود من حيث إبراز المساهمات والاعتراف بها، بما في ذلك المساهمات المقدمة للموارد العادية؛

4 - يشير إلى أهمية التمويل المواضيعي المرن، باعتباره أمراً بالغ الأهمية يمكن صندوق الأمم المتحدة للسكان من تعجيل البرمجة الرامية إلى تحقيق النتائج الثلاث التحويلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في المجالات التي تراجعت فيها المكاسب الإنمائية المحققة جراء جائحة كوفيد-19؛

5 - يحث صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة حوار مع الدول الأعضاء، من خلال الحوارات المنظمة بشأن التمويل، وذلك بهدف التحول من الموارد البالغة التخصيص إلى موارد تكون أكثر قابلية للتنبؤ بها وأكثر مرونة، ولا سيما التحول إلى الموارد الأساسية، ودعم الالتزامات الواردة في اتفاق التمويل.

2 أيلول/سبتمبر 2021

20/2021

الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2022-2025

إن المجلس التنفيذي،

1 - يعرب عن تقديره لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على العملية التشاورية المتبعة في إعداد الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 (DP/OPS/2021/5)؛

2 - يقر الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025، ويعترف بالإسهامات التي يمكن لمكتب خدمات المشاريع أن يقدمها لتوسيع قدرة البلدان على التنفيذ، استناداً إلى أولوياتها واحتياجاتها الوطنية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف؛

- 3 - **يعترف مع التقدير** ويطلب أن يقوم مكتب خدمات المشاريع، وفقا لخطة الاستراتيجية لفترة 2022-2025، بتنفيذ مشاريع تستند إلى مبادئ الملكية الوطنية ووفقا للأولويات والاحتياجات الوطنية، ويرحب بتقديم مكتب خدمات المشاريع المساعدة للبلدان التي يحتاج فيها الناس إلى المساعدة، بما في ذلك في أشد الحالات هشاشة؛
- 4 - **يشجع** المكتب على الشروع في التحليل المنهجي وإبلاغ المجلس التنفيذي بما للخدمات التي يقدمها من إسهامات في تحقيق أهداف الشركاء وتحقيق الأهداف الإنمائية بوجه أعم؛
- 5 - **يشدد** على القيمة المضافة لإسهامات مكتب خدمات المشاريع في البنى التحتية الجيدة والمشتريات العامة والاستثمارات المستدامة في البنى التحتية والابتكار، ويطلب إلى مكتب خدمات المشاريع مواصلة المشاركة في عمليات الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة وفي منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وفقا للدور الموكول له والولاية المنوطة به؛
- 6 - **يشجع** مكتب خدمات المشاريع على مواصلة تحسين القيمة المقترحة في إطار ولايته على جميع الشركاء لكي يستفيدوا من الخبرة التقنية للمكتب ودعم التنفيذ الفعال من حيث التكلفة، ويشجع المكتب على مواصلة القيام بدوره باعتباره مورد مركزي لمنظومة الأمم المتحدة وكذلك للحكومات وجميع الشركاء الآخرين؛
- 7 - **يؤيد** مواصلة السعي إلى تحقيق الجودة والتميز التنظيمي في ضوء الأهداف التي وضعتها إدارة مكتب خدمات المشاريع، ويشجع الاستثمار الداخلي من أجل الرفع من سرعة تنفيذ الدروس المستفادة من العمل في ظروف جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ولاستكشاف أي إمكانيات غير مستغلة للرقمنة.

2 أيلول/سبتمبر 2021

21/2021

تقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين 2022-2023 والتقارير الإحصائي السنوي عن مشتريات الأمم المتحدة لعام 2020
إن المجلس التنفيذي،

فيما يتعلق بتقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين 2022-2023
(DP/OPS/2021/6):

- 1 - **يحيط علما** بتقديرات ميزانية المكتب لفترة 2022-2023 (DP/OPS/2021/6) ومرفقها، وكذلك بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (DP/OPS/2021/7)؛
- 2 - **يوافق** على الإيرادات الصافية الصغرى المستهدفة؛
- 3 - **يقرّ** تطلعات المكتب لفترة السنتين فيما يتصل بنتائج الإدارة التي ينشد تحقيقها، وتوجيه الموارد لدعم أهداف الإسهام التي يتوخى تحقيقها بإيرادات مقدرة بمبلغ 200,5 مليون دولار، وموارد للإدارة مقدرة بمبلغ 181,3 مليون دولار، ومبلغ مقدر بـ 19,2 مليون دولار يخصص للاعتمادات والخصوم وحالات الطوارئ؛

4 - **يطلب** أن يُعنى المكتب بالتوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقريرها (DP/OPS/2021/7)، بما في ذلك تزويد المجلس التنفيذي بتقديرات متحفظة للميزانية، وتقديم مزيد من المعلومات عن منهجية حساب تلك التقديرات لفترة السنتين 2024-2025 وما بعدها، وإعادة تقييم مستوى الرسوم الإدارية بهدف تحديد الرسوم عند مستويات لا تتراكم فيها فوائض تفوق الاحتياطات التشغيلية المقدرة تقديراً واقعياً، وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية في عام 2022 بشأن هذه المسائل، وإدراج أي تغييرات في تقديرات الميزانية المقبلة للفترة 2024-2025؛

5 - **يوافق** على تغيير الحد الأدنى للاحتياطي التشغيلي المطلوب للمكتب ليصبح 25 في المائة من نفقات بنود خدمات البنى التحتية، و 5 في المائة من نفقات بنود الخدمات الأخرى، و 33 في المائة من التكاليف الإدارية، مع معامل 50 في المائة للسنة الحالية، و 30 في المائة للسنة السابقة، و 20 في المائة للسنة التي قبلها (الوثيقة DP/OPS/2021/6، المرفق الثاني)، على أن يُبلغ بذلك سنوياً إلى المجلس التنفيذي عن طريق البيانات المالية السنوية؛

6 - **يطلب** إلى المكتب، بوصفه أحد الرئيسين المشاركين للفريق العامل المعني بالاحتياطات التشغيلية التابع لشبكة المالية والميزانية في اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل العمل مع الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية تحت إشراف مجلس الرؤساء التنفيذيين بهدف التوصل إلى إطار مشترك لتحقيق أقصى مستوى من الاحتياطي، وذلك وفقاً للجدول الزمنية التي يصدرها مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة بشكل أعم، ويطلب كذلك أن يطلع المكتب المجلس في الدورة السنوية لعام 2022 على مستجدات ما يُحرز من تقدم؛

7 - **يطلب** أن يقدم المكتب تقييماً ومبرراً منطقياً لاقتراح إنشاء احتياطي مستقل لمبادرة الاستثمارات المؤثرة في البنى التحتية المستدامة (مبادرة S3I)، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام 2022، ويطلب كذلك أن يجري المكتب تقييماً شاملاً لمبادرة S3I بعد انتهاء المرحلة التجريبية في كانون الأول/ديسمبر 2023، ويقدم النتائج إلى المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام 2024، على النحو الذي أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية؛

فيما يتعلق بالتقرير الإحصائي السنوي عن مشتريات الأمم المتحدة لعام 2020 (DP/OPS/2021/8):

8 - **يحيط علماً** بالتقرير الحالي؛

9 - **يرحب** بما يتضمنه التقرير من بيانات وتحليلات.

2 أيلول/سبتمبر 2021

22/2021

عرض عام للقرارات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام 2021

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه قام في دورته العادية الثانية لعام 2021 بما يلي:

البند 1**المسائل التنظيمية**

أقرّ جدول الأعمال ووافق على خطة عمل دورته العادية الثانية لعام 2021 (DP/2021/L.3)؛

ووافق على تقرير الدورة السنوية لعام 2021 (DP/2021/26)؛

ووافق على خطة العمل المؤقتة للدورة العادية الأولى لعام 2022؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**البند 2****الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025**

اتخذ القرار 14/2021 بشأن الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة 2022-2025؛

البند 3**الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة**

اتخذ القرار 15/2021 بشأن خطة الموارد المتكاملة وتقديرات الميزانية المتكاملة لبرنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، 2022-2025؛

البند 4**الحوار المنظم بشأن تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**

اتخذ القرار 16/2021 المتعلق بالحوار المنظم بشأن تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

البند 5**البرامج القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمسائل ذات الصلة**

وافق على البرامج القطرية التالية وفقا للقرار 7/2014:

أفريقيا: بوتسوانا (DP/DCP/BWA/3)؛ الكامبيون (DP/DCP/CMR/4)؛ جزر القمر

(DP/DCP/COM/3)؛ إريتريا (DP/DCP/ERI/4)؛ مدغشقر (DP/DCP/MDG/4)؛ زمبابوي

(DP/DCP/ZWE/4)؛

آسيا والمحيط الهادئ: بنغلاديش (DP/DCP/BGD/4)؛ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

(DP/DCP/LAO/4)؛

أوروبا ورابطة الدول المستقلة: ألبانيا (DP/DCP/ALB/3)

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: غواتيمالا (DP/DCP/GTM/4)؛

وأحاط علما بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية للجبل الأسود، وجنوب السودان، وسان تومي

وبرينسيبي، والسودان، وغامبيا، والمغرب، والنيجر، التي سبق أن وافق عليها مدير البرنامج

(DP/2021/33)؛

ووافق على التمديد الأول لمدة سنتين للبرنامج القطري لجيبوتي (DP/2021/33)؛

ووافق على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامجين القطريين للبنان وليبيا (DP/2021/33)؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند 6

الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025

اتخذ القرار 17/2021 بشأن الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025؛

البند 7

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اتخذ القرار 18/2021 بشأن الخطة الاستراتيجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة 2022-2025؛

البند 8

الحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ القرار 19/2021 بشأن التقرير المتعلق بالحوار المنظم بشأن تمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان، للفترة 2020-2021؛

البند 9

البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان والمسائل ذات الصلة

وافق على برامج الصندوق القطرية التالية وفقا للقرار 7/2014:

ألبانيا (DP/FPA/CPD/ALB/5)؛ بنغلاديش (DP/FPA/CPD/BGD/10)؛ بوتسوانا (DP/FPA/CPD/BWA/7)؛ جزر القمر (DP/FPA/CPD/COM/7)؛ غواتيمالا (DP/FPA/CPD/GTM/8)؛ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (DP/FPA/CPD/LAO/7)؛ مدغشقر (DP/FPA/CPD/MDG/8)؛ زيمبابوي (DP/FPA/CPD/ZWE/8)؛

وأحاط علما بالتمديد الأول لمدة سنة واحدة، وقد وافقت عليه المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، للبرامج القطرية لكل من إيران، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب السودان، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وغامبيا، والمغرب، ومنغوليا، والنيجر؛

ووافق على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرامج القطرية لزامبيا، وطاجيكستان، ولبنان، وليبيا (DP/FPA/2021/11)؛

الجزء المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البند 10

الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2022-2025

اتخذ القرار 20/2021 بشأن الخطة الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع للفترة 2022-2025؛

البند 11

الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

اتخذ القرار 21/2021 المتعلق بتقديرات ميزانية مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لفترة السنتين 2022-2023 والتقرير الإحصائي السنوي عن مشتريات الأمم المتحدة لعام 2020.

2 أيلول/سبتمبر 2021

المرفق الثاني

عضوية المجلس التنفيذي في عام 2021

(تنتهي مدة العضوية في آخر يوم من السنة المشار إليها)

الدول الأفريقية: بوتسوانا (2021)، والجزائر (2023)، وجنوب أفريقيا (2021)، ورواندا (2021)، والصومال (2022)، وغامبيا (2021)، والكاميرون (2021)، ونيجيريا (2023).

دول آسيا والمحيط الهادئ: إيران (جمهورية - الإسلامية) (2023)، وبنغلاديش (2023)، وجمهورية كوريا (2021)، والصين (2022)، وفانواتو (2021)، والكويت (2022)، والهند (2021).

دول أوروبا الشرقية: الاتحاد الروسي (2023)، وأوكرانيا (2021)، وبلغاريا (2022)، والجمهورية التشيكية (2022).

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: بيرو (2022)، وغواتيمالا (2023)، وكوبا (2023)، وكولومبيا (2022)، والمكسيك (2021).

دول أوروبا الغربية ودول أخرى*: إسبانيا، وألمانيا، وبلجيكا، والدانمرك، وفنلندا، والمملكة المتحدة، والنرويج، ونيوزيلندا، وهولندا (مملكة)، والولايات المتحدة، واليابان، واليونان.

* تطبق دول أوروبا الغربية ودول أخرى جدولاً تناوبياً خاصاً بها، وهو يختلف من عام لعام.

المرفق الثالث

تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، المعقود في 27 أيار/مايو 2021

1 - افتتحت رئيسة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الاجتماع الافتراضي بالإعلان عن موضوع الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لعام 2021 وهو: "الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق جائحة كوفيد-19؛ ماذا حدث في الأشهر الاثني عشر الماضية منذ الاجتماع المشترك الأخير للمجالس التنفيذية". ورحبت برؤساء المجالس التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، والمتحدثة الضيفة نائبة الأمين العام، وكذلك بمديري الوكالات المشتركة ونوابهم.

2 - وأشارت نائبة الأمين العام، في كلمتها الافتتاحية، إلى أن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية يوفر فرصة حسنة التوقيت لمتابعة المناقشات ضمن الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وللنظر في التدابير التي ستدعو إليها الحاجة من جانب الكيانات الستة ومجالسها التنفيذية لدعم تنفيذ خطة عام 2030. وأكدت مجدداً التقدم الممتاز الذي حققته منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بصورة جماعية على مدى العام الفائت، ولا سيما الاستجابة الاقتصادية الاجتماعية الفورية لجائحة كوفيد-19. ولاحظت أن الاستجابة للجائحة كانت محكاً ونجاحاً للنظام الإنمائي.

3 - وأبرزت نائبة الأمين العام أن الدور التنسيقي الممنوح للمنسقين المقيمين وبرمجة الأفرقة القطرية للأمم المتحدة بشأن خطة عام 2030 قد منحاً زخماً عظيماً للنظام للقيام بالمزيد من أجل الإنعاش من جائحة كوفيد-19. على أنها حذرت من أن الجائحة لا تزال بعيدة كل البعد عن الانتهاء وأن هناك حاجة إلى تصعيد العمل الجماعي كمنظومة دعماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحددت سبعة مجالات في استعراض نظام المنسقين المقيمين تتطلب اهتمام الكيانات ومساندة المجالس التنفيذية وهي:

1' إعداد خطط استراتيجية جديدة للفترة 2022-2025 - لاحظت نائبة الأمين العام أن هذا يمثل فرصة حاسمة لتعزيز اتساق نماذج عمل الوكالات، والصناديق، والبرامج، ونهج البرمجة إزاء الإصلاح، والتركيز على أهداف التنمية المستدامة وعلى مبدأ "عدم السماح بتخلف أحد عن الركب".

2' التمويل لدعم العمل المتكامل وتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة - أكدت نائبة الأمين العام الحاجة البالغة إلى دعم النهج المتكاملة بالمزيد من التمويل المرن وغير المخصص من الدول الأعضاء، بغية دعم ترتيبات التمويل المجمع، على نحو ما يدعو إليه اتفاق التمويل.

3' مواءمة برامج وأطر تعاون الوكالات - أكدت نائبة الأمين العام أنه على الرغم من العديد من التحسينات التي شهدتها الأشهر الاثني عشر الفائتة فإن من الواجب أن يتركز الاهتمام الآن على تنفيذها، ولاحظت الحاجة إلى التعاون الوثيق في عملية إعداد تدابير مشتركة على مستوى المنظومة لتقدير مساهمات الكيانات في أهداف التنمية المستدامة واستخدام المنصات المشتركة مثل منصة UN INFO.

4' تعزيز مبدأ المساءلة المزدوجة للنظام المستقل الجديد للمنسق المقيم، إزاء الكيانات وإزاء الأمين العام على حد سواء - لاحظت نائبة الأمين العام أن كل الوكالات الست التي يغطيها الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية هي من بين الكيانات الثمانية عشر التي أضفت الصبغة الرسمية على ترتيبات الإبلاغ بين ممثليها والمنسقين المقيمين كجزء من نظم أدائها وتقديرها. وفي الوقت ذاته هناك عدد من التقارير الواردة من المنسقين المقيمين عن عدم انخراط الممثلين القطريين في مختلف أنحاء المنظومة بنشاط في هذه العملية. وأضافت أن هناك حاجة إلى رسائل وتوجيهات واضحة من الكيانات وهيئاتها الرئاسية إلى المستوى القطري بهذا الشأن، بما يتماشى مع المتطلبات المنصوص عليها في الإرشادات الداخلية التي يوفرها إطار الإدارة والمساءلة على المستوى القطري.

5' الدفع قدماً بالنهج المتبعة على نطاق المنظومة - يعتبر تعزيز النهج على نطاق المنظومة على المستوى الإقليمي، بما في ذلك نشر المنصات التعاونية الإقليمية تحت قيادة نائبة الأمين العام، والمدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية كنواب للرئيس، تطوراً إيجابياً جديداً ذا آثار مهمة على المكاتب الإقليمية للكيانات.

6' النهوض بالكفاءة - تضطلع الكيانات الستة بدور حاسم في تحقيق الكفاءة من خلال خدمات الأعمال والمرافق المشتركة وقد تحقق تقدم طيب بهذا الشأن حتى الآن. وحثت نائبة الأمين العام المجالس التنفيذية على مواصلة تعميق الحوار مع الكيانات بشأن أوجه الكفاءة، بما في ذلك تلك المتأتية من فرادى الكيانات أو المتولدة ثنائياً.

7' مواصلة دعم نظام المنسقين المقيمين وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية - تدعو الحاجة إلى القيام بالمزيد لضمان رسائل قوية ومتسقة على مختلف المستويات لدعم نظام المنسقين المقيمين وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. كما أن الأمر يتطلب بذل المزيد من الجهود من جانب فرادى الكيانات لضمان الإلمام بالالتزامات والتطلعات وتفهمها، بما يكفل استفادة المنسق المقيم من التوليفة الصحيحة للمساءلة والحوافز.

4 - وأبرزت نائبة الأمين العام أيضاً أنه بعد مضي ثلاث سنوات من عملية الإصلاح فإن التحسينات المتولدة عن إرساء نظام مستقل ومحايذ ومعزز للمنسق المقيم تبدو واضحة للعيان، إلى جانب قيام جيل جديد من الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. على أنه وردت رسائل من الدول الأعضاء تشير إلى أن هناك فجوة واسعة بين الطموح والواقع، وبين التطلعات من جهة ومنجزات الإصلاح من جهة أخرى. ولذلك ينبغي استطلاع كل الخيارات المتاحة لضمان توافر تدابير المساءلة والحوافز السليمة لسد هذه الفجوة.

5 - وأخيراً أعربت نائبة الأمين العام عن امتنانها للوكالات الست لانخراطها، والتزامها، ودعمها، ولا سيما عند الاستجابة لجائحة كوفيد-19، وهو ما بيّن أن الاستثمارات في إعادة تموضع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة مثمرة للغاية.

6 - وعند تقديم موضوع الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية أكد رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي أن جائحة كوفيد-19 هي أزمة عالمية فارقة ذات عواقب صحية واقتصادية اجتماعية مدمرة. كما لاحظ أن الأولوية الكبرى عند المضي قدماً يجب أن تكون الحيلولة دون وقوع المجاعة والتسدي لانعدام الأمن الغذائي باعتبار ذلك الوسيلة الرئيسية في بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات. وأسفرت الجائحة بالفعل عن أضخم تعطيل للتعليم في التاريخ حيث يعاني ملايين التلاميذ من انقطاعات في

التعليم ومن ثم الحرمان من الوجبات، وهو ما يضر على المدى الطويل بتنمية المهارات وبالأفاق الاقتصادية. كما أدت الجائحة إلى انتكاس التقدم في ميادين المساواة بين الجنسين، والصحة، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والرعاية غير المأجورة والعمل المنزلي، والعنف الجنساني، وكذلك بالإنجاز الكلي لأهداف التنمية المستدامة. كما لاحظ رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي أنه لم يكن هناك قط حاجة أشد من اليوم للوحدة والتلاحم على امتداد الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. وفي ضوء ذلك فقد دعا المشاركين إلى التأمل في الدروس المستخلصة من الجائحة وفي السبل التي يمكن فيها للوكالات، والصناديق، والبرامج أن تستفيد من الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، والخطة المشتركة، وإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030.

7 - وأشارت المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع أنه على الرغم من أن الجائحة قد وضعت على المحك قدرة المكتب على الاستجابة للتحديات واحتياجات شركائها فقد استطاع المكتب أن يتواءم بسرعة مع الوقائع المتغيرة وأن يواصل توفير المساندة لشركائه، بما في ذلك تقديم الحلول الطويلة الأجل على طريق الإنعاش المستدام والجامع والصامد. وترجع جذور هذه القدرة على التعبئة السريعة إلى نموذج الأعمال المعتمد في المكتب القائم على الطلب والممول ذاتياً. وخلال فترة قصيرة أبرم المكتب اتفاقات بقيمة تقرب من 900 مليون دولار أمريكي بشأن مشاريع تدعم الاستجابة لجائحة كوفيد-19. وطرحت المديرية التنفيذية مثال مشروع إنعاش إيداي في زمبابوي، المنفذ بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك مشروع الصمود الوطني في بنغلاديش، حيث قدم المكتب حلولاً متممة بالجودة والمردودية لشركائه، بالشراكة مع الحكومة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وسلطت الضوء على مشروع إنعاش إيداي باعتباره مثلاً على العمل التعاوني مع الوكالات الشقيقة في إطار "توحيد الأداء" لتلبية الاحتياجات الفورية والمتوسطة الأجل للبلدان.

8 - وأبدى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي موافقته على ما طرحه المتحدثون السابقون مشيراً إلى أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية نجحت في تعبئة قدراتها الكاملة على امتداد 131 من أفرقة الأمم المتحدة القطرية كما لم تفعل قط من قبل لمساندة البلدان في الاستجابة للجائحة. وأوكل الأمين العام إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتنسيق مع نائبة الأمين العام، مهمة القيادة التقنية للاستجابة الاقتصادية الاجتماعية للأمم المتحدة بشأن جائحة كوفيد-19. وعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون الوثيق مع النظام المستقل والمعزز حديثاً للمنسق المقيم وكذلك مع الوكالات الشقيقة ضمن النظام الأوسع للأفرقة القطرية للأمم المتحدة. ويغطي الإطار الأولويات المتكاملة، بما في ذلك النظم الصحية المعززة، والحماية الاجتماعية، والوظائف، وسبل كسب العيش، والاقتصاد الكلي، والتماسك الاجتماعي. وأشار مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى رغبة الكثير من البلدان في التصدي للتحديات الناشئة بمواقف ووجهات تركيز جديدة، والاستعداد للاستثمار في وتيرة معجلة من التغيير عبر الرقمنة، والاستثمار في الاقتصاد الأخضر.

9 - ولاحظ أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد استحدث مساراً للإنعاش الأخضر مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة بما يكفل تلقي البلدان لأفضل دعم ممكن من المنظومة، سواء كان ذلك في أنشطة التحول في مجال الطاقة، أو التكيف المناخي، أو الحلول القائمة على الطبيعة. كما يجري استحداث آليات جديدة للتصدي لتحديات

الديون الماحقة التي تواجه البلدان. وأبرز مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً أن التقدم المعجل نحو المستقبل الأخضر الرقمي حيث لا يُسمح بتخلف أحد عن الركب سيكون أولوية البرنامج في فترة الخطة الاستراتيجية القادمة، على نحو ما كان عليه أثناء الجائحة.

10 - وسلطت المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) الضوء على العواقب الاقتصادية المؤلمة للجائحة على الأطفال وأسرهم، وأقرت بالدور المحوري لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في توفير الإنعاش الجامع والمستدام للجميع. وانضمت اليونيسف إلى 11 وكالة واثنين من المنظمات الدولية غير الحكومية من أجل الحفاظ على تدفق ثابت لمعدات الوقاية الشخصية ذات التكلفة المعقولة للحفاظ على سلامة الناس، بما في ذلك العاملون في الخطوط الأمامية. ومن عمليات الشراء إلى ضمان الجودة، ومن التعبئة إلى النقل، قاد مركز مشتريات الأمم المتحدة في كوبنهاغن هذه الجهود، والتي أسفرت عن تسليم أكثر من 140 ألف طن متري من المعدات إلى 173 بلداً. وعبر مرفق كوفاكس تعمل اليونيسف مع الوكالات الأخرى، والحكومات، وهيئات النقل واللوجستيات، وقطاع الصناعة الدوائية، على مساندة شحن 75 مليون جرعة من اللقاحات إلى 125 بلداً مشاركاً.

11 - كما تعمل اليونيسف مع الوكالات الأخرى لدعم الإنعاش الاقتصادي الطويل الأجل عبر برامج مبتكرة للحماية الاجتماعية. وأدى هذا العمل المشترك إلى توسيع تغطية برامج الحماية الاجتماعية الوطنية لتشمل أكثر من 47 مليون أسرة في 128 بلداً.

12 - وحذر نائب المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان المشاركين من أن أثر الجائحة قد أدى إلى انتكاس التقدم المحرز بالنسبة للنساء، والبنات، والشباب، بما في ذلك ما يتعلق بالوصول إلى الخدمات الصحية الإنجابية. وزاد العنف الجنساني وعرقلت الجائحة استخدام وسائل منع الحمل لملايين النساء في مختلف أنحاء العالم، مما يزيد من نسبة حالات الحمل غير المقصود، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل. واستحدث صندوق الأمم المتحدة للسكان وسائل مبتكرة تضمن استمرار الخدمات الجنسية والإنجابية الشاملة والحقوق الإنجابية خلال الجائحة، والتصدي للممارسات المؤذية والعنف الجنساني، وتكفل الإمداد بوسائل منع الحمل والسلع الصحية الإنجابية، وكذلك توفير معدات الوقاية الشخصية.

13 - وأفاد نائب المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان بأن المكاتب القطرية للصندوق أبلغت في استقصاء داخلي أجري مؤخراً عن أن إصلاحات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قد وفّرت أساساً صلباً للأفرقة القطرية للأمم المتحدة لتيسير الاستجابات الفعالة والحسنة التوقيت بشأن الجائحة. ويُنظر إلى المنسقين المقيمين على أنهم يضطلعون بدور أساسي في تمكين المشاركة الفعالة والجامعة لكيانات الأمم المتحدة في الاستجابة لأولويات النساء والبنات.

14 - وبشأن الجوانب الأخرى للإصلاح، أشار نائب المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان على وجه التحديد إلى أن نسبة تقرب من 70 في المائة من المكاتب القطرية للصندوق قد أبلغت عن تحقيق شكل ما من أشكال مكاسب الكفاءة من خلال القيام بمشتريات مشتركة مع الوكالات الأخرى وإبرام اتفاقات طويلة الأجل مع مقدمي الخدمات. وفي الوقت ذاته، وبالنظر إلى الحاجة إلى تسريع التقدم على طريق خطة عام 2030، وأهداف التنمية المستدامة، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، شدد نائب المديرية التنفيذية للصندوق على أهمية توفير الدول الأعضاء للتمويل المرن والوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق التمويل.

15 - وأثنى نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي على الطريقة التي استجابت بها الوكالات لأزمة كوفيد-19 باعتبارها مثالاً من أفضل الأمثلة على تنسيق الأمم المتحدة، ووجدها، وتماسكها. وفي الوقت ذاته تساءل عن الأسباب التي حالت دون القيام بالتنسيق قبل الأزمة. وبرأيه فإن الجائحة ولدت العديد من الدروس بشأن استحداث وتنفيذ الاستجابات الاقتصادية الاجتماعية مع الشركاء والتشغيل البيئي للمنظومة، ودعا إلى "بناء المستقبل معاً" والتركيز على الاحتياجات المتعددة الأبعاد والطبقات للضعفاء، وعلى تطوير فهم مشترك للعوامل المحركة لهشاشة الأوضاع. وأكد أن من المتعذر تلبية أي من هذه الاحتياجات من خلال مهمة وكالة منفردة واحدة. وتعتبر الأنشطة المشتركة للتحليل، والعمل، والبرمجة في ميادين الصحة، والتغذية، والحماية الاجتماعية ضمانات في وجه الصدمات المقبلة ستحمي المكاسب الإنمائية والاستثمارات التي تم توظيفها وستبني حلولاً مستدامة طويلة الأجل.

16 - واستذكرت نائبة المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أنه حتى قبل أن اندلاع الجائحة لم يكن العالم على مسافة قريبة من تحقيق أهداف وتطلعات منهاج عمل بيجين، وأكدت أن أزمة كوفيد-19 خلقت أثراً بالغاً على النساء والبنات، وأدت إلى توسيع الفجوات الجنسانية. كما شددت على أنه في الوقت الذي أُلقت فيه الجائحة الضوء على الفوارق القائمة فإنها خلقت مشاكل جديدة، حيث زادت مسؤوليات الرعاية الملقة على كاهل النساء، مما يجعل من الصعب عليهن المشاركة في القوة العاملة، ويزيد من حدة أوجه عدم المساواة الرقمية. وفي ظل هذه الأوضاع، تسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة وبالبناء على مهمتها الثلاثية، إلى الدفع قدماً بوجهة تركيز متماسكة ومتكاملة بشأن المساواة بين الجنسين في استجابتها للجائحة.

17 - وأبرزت نائبة المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ثلاث طرق اضطلعت بها الهيئة بدور هام في هذه العملية: '1' الدفع قدماً بالقيادة الفكرية وصياغة الخطاب في منظومة الأمم المتحدة بشأن أثر الجائحة على النساء والبنات؛ '2' جمع ونشر واستخدام البيانات المتعلقة بالأثر البالغ للجائحة على النساء والبنات ومراعاة ذلك في خطط الاستجابة الاقتصادية الاجتماعية؛ '3' إدراج مؤشرات جنسانية وأهداف مالية للبرمجة الجنسانية ضمن الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء وصندوق الأمم المتحدة الاستثماري للاستجابة والإنعاش مما يخلق أثراً حاسماً على البرمجة المشتركة وعلى استخدام منظور جنساني في الاستجابات.

18 - وأعرب رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي عن سروره باتساق البرنامج مع الأطر المشتركة للأمم المتحدة وترويجة المتواصل للابتكار كجزء من عملية الإصلاح لضمان التوافق مع أولويات البلدان المضيفة وتقادي الازدواجية في مهام الوكالات المختلفة. وفي الوقت ذاته أعرب عن قلقه من التحديات الهائلة المقبلة حيث يواجه 270 مليون نسمة في مختلف أنحاء العالم خطر الجوع. وأكد التركيز على تعزيز صمود الدول الأعضاء في وجه الصدمات، بما يتيح لها الاستجابة بقدراتها الذاتية عند اندلاع الأزمات.

19 - وأعربت الدول الأعضاء في تعليقاتها عن شكرها لرؤساء الوكالات ولنواب المديرين التنفيذيين لما قدموه من معلومات محدثة عن جهودهم الجماعية الرامية إلى معالجة الآثار الاقتصادية الاجتماعية لجائحة كوفيد-19 في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وأبدت موافقتها عموماً على العمل التعاوني المنجز خلال الأزمة وحثت على مواصلة هذه الجهود وتكرارها على امتداد المنظومة لبناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل، وتسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، و "عدم السماح بتخلف أحد عن الركب".

20 - وأشار أحد المتحدثين، بصفته من الجهات المانحة، إلى أن الجائحة قد أظهرت مدى تشابك التحديات العالمية، بما يعكس الحاجة إلى حلول متعددة الأطراف ويخلق زخماً تمس الحاجة إليه لاستجابة عالمية منسقة إزاء الأزمات، وأهمية الشراكات المتينة لتحقيق ذلك. وأعرب عن شكره للوكالات لاحتضانها القوي للخلاصات التي توصل إليها الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020. وفيما يتعلق بالمستقبل أكد الحاجة إلى مواصلة الاستجابة المنسقة وتوسيعها لتغطي مجالات أخرى، وهي: '1' التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته، والحلول القائمة على الطبيعة؛ '2' الاستراتيجية الرقمية على نطاق المنظومة لعالم ما بعد الجائحة؛ '3' الإنعاش الجنساني الكامل من تأثيرات جائحة كوفيد-19؛ '4' المزيد من التفعيل لمبدأ "عدم السماح بتخلف أحد عن الركب". كما اقترح مراعاة هذه الأولويات في الخطط الاستراتيجية الجديدة.

21 - واغتتمت بعض الوفود الفرصة لإبراز أولويات أخرى تراها مهمة لدرء التأثيرات الضارة للجائحة. وشملت هذه الأولويات تعميم توزيع اللقاحات، وترويج آليات التمويل المبتكر، ودعم الاقتصادات المحلية.

22 - ودعا متحدث آخر إلى مواصلة الجهود لتعزيز الانسجام بين أنشطة الوكالات ضمن أطر التعاون. وأشار إلى أن ما يقرب من 40 في المائة من كيانات الأمم المتحدة لم تتخذ بعد تدابير لمجانسة البرمجة الخاصة للوكالات مع إرشادات أطر التعاون. وبالمثل فقد حُضت الوكالات على تعزيز التعاون أكثر فأكثر لتلبية متطلبات محور العمل الإنساني والتنمية والسلام عبر المزيد من الأنشطة الإنمائية المشتركة، ولا سيما في السياقات الهشة والمتضررة من النزاعات.

23 - كما أشارت الوفود إلى الحاجة إلى المزيد من التعزيز للتعاون المتعدد الأطراف إلى جانب التعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، والتعاون بين الشمال والجنوب.

24 - ولاحظت الوفود أن 47 في المائة من الوكالات لم تقم بعد بتغيير مواصفات وظائف ممثليها القطريين بحيث يكون من الواضح أن عليهم رفع تقاريرهم الآن إلى المنسق المقيم، وحثت الوكالات على القيام بذلك، واتخاذ خطوات أخرى لضمان الاحترام الكامل لقيادة المنسق المقيم ومساندته على المستوى القطري.

25 - وبالتطلع إلى تنفيذ ما خلص إليه الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020، وفي ضوء نموذج مركز المشتريات الذي عمل خلال جائحة كوفيد-19 لدعم 436 منظمة بخدمات النقل الطارئ، ومعدات الوقاية الشخصية وغير ذلك من الإمدادات، أعربت الوفود عن رغبتها في زيادة البرمجة المشتركة في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك فقد حُثَّت الوكالات على منح الأولوية للربط بين البيانات والإحصاءات بغية تحسين وتسريع الأنشطة الجماعية للتخطيط والتنفيذ.

26 - وحفاظاً على زخم عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، فقد تم حث الوكالات الست على مواصلة الدفع قدماً بالتزاماتها الإصلاحية بغية ضمان نهج متجانسة وكفؤة ومشاركة في ميادين السياسات والبرامج. ويشمل ذلك جهود البرمجة المشتركة التي تكفل ضم الدراية الجماعية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية للعناية بأمر الاحتياجات والأولويات القطرية.

27 - كما جرى التأكيد على الشراكة مع المؤسسات المالية الدولية كوسيلة للمساعدة في الدفع قدماً بمسيرة إنجاز أهداف التنمية المستدامة. ورأت الوفود أن الأمثلة المستخلصة من الاستجابات القطرية تُبرز مرة أخرى إمكانية التعاون مع هذه المؤسسات عبر تقاسم البيانات ونهج السياسات العابرة للمنظمات.

- 28 - وفي الحديث مجدداً عن الأثر البالغ للجائحة على النساء والبنات أبرز أحد الوفود أهمية البيانات الجنسانية وتقديم الدعم للبلدان للحصول على التمويل اللازم للعناية بالإحصاءات الجنسانية.
- 29 - ولاحظت بعض الوفود الأهمية المحورية للتضامن ولنهج تعددية الأطراف، وأكدت أن العمل على استئصال الفقر بكل أشكاله وأبعاده يجب أن يظل الهدف الأسمى لجهود الوكالات. كما أن من الواجب أن تتواصل مواءمة سياسات هذه الوكالات مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وخطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس بشأن تغيير المناخ، مع الحفاظ في الوقت ذاته على التركيز على البلدان التي تمر بأوضاع خاصة.
- 30 - وأقرت الوفود بأهمية التمويل المرن والمساهمات الأساسية، والتي يؤثر العجز فيهما على قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة للجائحة والوفاء بمهمة إعادة تموضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.
- 31 - واستجابة للتعليقات والتساؤلات التي طرحتها الدول الأعضاء أشارت المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى دورها كرئيسة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة. وأوضحت أن عمل وغاية اللجنة يتمثلان في ضمان توفير منصات أفضل للتعاون بين الوكالات، وتبسيط ممارسات الأعمال، وتعزيز الكفاءة. وهذه اللجنة قائمة على توافق الآراء، وقد أثبتت كفاءتها العالية خلال الجائحة. كما أنها ترمي إلى بناء علاقات أكثر شفافية لتمكين الدول الأعضاء من إخضاع الوكالات للمساءلة ومساعدتها على إدارة التطلعات منذ البداية. وتركز اللجنة كذلك على بناء العلاقات الاستراتيجية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 32 - وأكدت المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع مجدداً دعم مكتبها الكامل لعملية إصلاح الأمم المتحدة. ووكالة ذاتية التمويل وغير برامجية فقد سلط المكتب الضوء على الطلب الشديد على خدماته وشدد على الشفافية، والقيمة المضافة، والمرونة، والجودة، والسرعة في الخدمات، وهي عناصر ستُخرج، كما قالت المديرية التنفيذية، ضمن الخطة الاستراتيجية للمكتب للفترة 2022-2025.
- 33 - ولاحظ مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأبعاد المتعددة الأوجه لجائحة كوفيد-19 وقال إن برنامجه يعمل بنشاط لفهم أثر الجائحة، وتحديد مواقع الضعف القصوى والنكسات الأعمق. وأفاد بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتمتع في الدروس المستخلصة بشأن سبل الاستخدام الأفضل للتحليلات الناشئة عن التقديرات والبيانات التي يولدها البرنامج على المستويين الوطني والدولي، بغية استهداف المجالات التي يمكن فيها لهذا البرنامج أن يحقق أعظم الأثر.
- 34 - وبالإشارة إلى التعليقات بشأن أولويات الخطط الاستراتيجية المقبلة أوضح مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الضرورة الحتمية للإنعاش الأخضر ستكون عنصراً محورياً جداً في الطريقة التي سيمضي فيها البرنامج قدماً. وبالمثل فإن استئصال الفقر، والحماية الاجتماعية، والرقمنة ستكون عناصر أساسية لدعم الإنعاش الاقتصادي، في حين أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وأهداف التنمية المستدامة، وخطة عام 2030 ستشكل القالب اللازم للتنفيذ. وأضاف أن الملكية الوطنية تظل نقطة مرجعية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- 35 - وبشأن موضوع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أوضح المدير أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد قام بتتبع اختصاصات ممثليه المقيمين في مرحلة مبكرة للغاية بما يشير بصراحة إلى العناصر الأساسية لإطار التعاون في عمل البرنامج. كما أكد أن مبدأ المساءلة المتبادلة يجب أن يُعزز على أساس

تنفيذ إطار الإدارة والمساءلة. ودعا المدير الدول الأعضاء إلى إبداء العناية الواجبة لضمان أن يكون باستطاعة الوكالات، والصناديق، والبرامج الحفاظ على مساءلتها في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإزاء مجالسها، على أن يظل نصب الأعين أن سرديّة الإصلاح يجب ألا تركز فحسب على آليات التنسيق، بل وعلى الأثر المشترك الذي تولّده أيضاً.

36 - وفي سياق متابعة الحديث عن موضوع إصلاح الأمم المتحدة والخطّة الاستراتيجية، أشارت المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى ثلاثة مجالات ذات أولوية تعترّم وكالتها التركيز عليها وهي: '1' احتياجات التكيف مع تغير المناخ؛ '2' الرقمنة لأغراض التعليم؛ '3' التغذية. وأضافت أنه تجري مواءمة البرامج القطرية للمنظمة بالكامل مع أطر التعاون.

37 - وتحدثت المديرية التنفيذية أيضاً عن الكفاءات التي يمكن أن تولّدها الوكالات في أعقاب إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والتي يمكن أن تحقق مزايا عظيمة، بما في ذلك استثمارها في البرامج القطرية.

38 - وأقرت المديرية التنفيذية بقيمة التعاون بين الوكالات في أنشطة المشتريات، استناداً إلى تجربة الاستجابة المشتركة لجائحة كوفيد-19، وأكدت أن منظومة الأمم المتحدة يمكن أن تكون مصدر شراء موثوق وهذا مجال بالمستطاع أن تنمو فيه أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

39 - ورداً على تعليقات الدول الأعضاء بشأن التشغيل البيئي للبيانات بغرض تحسين وتسريع التخطيط والتفويض الجماعين، أشارت المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى الحاجة البالغة إلى توفير التمويل المرن للوكالات كي تتمكن من تحقيق مثل هذا التشغيل وتمويل منصات مثل نظام بيانات UN.INFO.

40 - وأكد نائب المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن البرامج القطرية للصندوق متوائمة تماماً مع أطر التعاون وأنه يجري تقييم الممثلين القطريين في ضوء إطار الإدارة والتعاون كمقياس لأدائهم. وكرر التزام الصندوق بالبرمجة المشتركة، ولاحظ الزيادة الكبيرة في التمويل الذي تلقاه الصندوق من الصناديق المجموعة المشتركة بين الوكالات، وهو اتجاه يُنتظر أن يتصاعد في السنوات المقبلة. كما شدد على أهمية التمويل المرن وغير المخصص في ترويج البرمجة المشتركة للوكالات.

41 - واتفق نائب المديرية التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان مع الوفود التي أشارت إلى أهمية البيانات المصنفة حسب نوع الجنس من أجل التخطيط القائم على الأدلة، بما في ذلك في سياق الأزمة الصحية العالمية الجارية. ولاحظ أن الصندوق قد أنشأ لوحة متابعة للشاشة السكانية في ظل جائحة كوفيد-19، وهي توفر بيانات مصنفة على المستويات الوطنية ودون الوطنية ومحدّثة يوميا.

42 - وأشار نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي إلى الجيل التالي من الخطط الاستراتيجية مؤكداً أهميتها من حيث إنها تعكس إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بطريقة جيدة التنسيق، ولاحظ أهمية إنشاء خطط استراتيجية جديدة تتسجم مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2020 وأطر التعاون. كما أكد على الدور الذي يضطلع به محور العمل الإنساني والتنمية والسلام وأثره على الصمود والاستعداد، وكذلك على الحاجة إلى نظم للحماية الاجتماعية مستجيبة للخدمات لإعداد البلدان للأزمات المقبلة.

- 43 - وأكد نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي على إطار الإدارة والمساءلة كأساس حاسم لضمان المساءلة المتبادلة وأبرز انخراط البرنامج المتين في هذا الصدد.
- 44 - كما أكد أهمية إدماج الدروس المستخلصة من الجائحة في فهم دور المنسقين المقيمين المتسم بمسؤولية أقوى للاضطلاع بدور القيادة وكنقطة للتلاحم.
- 45 - واستدكرت نائبة المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الأزمة المالية لعام 2008 وأشارت إلى أن جائحة كوفيد-19 تمثل أزمة متكاملة بحق على العديد من الجبهات. وحذرت من خطر نشوء المزيد من الفوارق نتيجة لها، وهو ما يتبدى بالفعل في عدم المساواة في الحصول على اللقاحات. ولاحظت كذلك أن المسؤولية الحقيقية للمجتمعات تبدو مختلفة جداً في أعقاب الجائحة، حيث اتسعت الفجوات الجنسانية ولم تعد المرأة تشغل مناصب قيادية أو تشارك بشكل كامل في الاقتصاد.
- 46 - وتتطلب هذه الأزمة بطبيعتها نهجاً للشراكة لا سابق له تعجز الوكالات عن تحقيقه وحدها. وأشارت نائبة المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى أمثلة عديدة عملت فيها الهيئة مع الوكالات الأخرى في الاستجابة للأزمة مثل: '1' الشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في مبادرة تسليط الضوء للقضاء على كل أشكال العنف ضد النساء والفتيات؛ '2' التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن رصد أداة تتبع السياسات الجنسانية لإجراءات السياسات العالمية المتعلقة بمعالجة أزمة كوفيد-19؛ '3' العمل مع منظمة الصحة العالمية بشأن تصنيف بيانات حالات كوفيد-19 حسب نوع الجنس والعمر.
- 47 - ومضت نائبة المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة قائلة إن هذه الشراكات يجب أن تتوسع خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة لتحقيق النجاح. ووجهت الأنظار إلى منتدى المساواة بين الأجيال كمثال على المنصات المطلوبة للشراكات الخارجية حيث إنه يضم منظومة الأمم المتحدة ويستفيد في الوقت ذاته من الشراكات مع المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك أكدت أن هناك فرصة للتأثير على العمليات المتعددة الأطراف، مثل مجموعة العشرين، والدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومجموعة الدول السبع لضمان أن تكون أهداف التنمية المستدامة في محور هذه المناقشات.
- 48 - ولاحظت نائبة المديرية التنفيذية الضالة الشديدة للتمويل المخصص للمساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة، حيث تُنفق نسبة تقل عن اثنين في المائة من الموارد فعلياً من أجل الدفع قدماً بهذه المساواة على وجه التحديد. ولاحظت أن ذلك يؤكد الحاجة إلى نهج متكامل لضمان أن تكون الاعتبارات الجنسية لا جزءاً من الخطط الاستراتيجية فحسب بل ومن البرمجة المشتركة أيضاً.
- 49 - وفي ملاحظاته الختامية، شدد نائب رئيسة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومدير المناقشات التفاعلية للجلسة على أن المضي قدماً على طريق إنجاز أهداف التنمية المستدامة سيتطلب جهوداً تعاونية ضخمة. وأقر بالعبء الإضافي الملقى على عاتق منظومة الأمم المتحدة ونؤه بالعمل التعاوني الذي قامت به الوكالات لتحقيق النتائج في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وتطلع إلى تطوير الخطط الاستراتيجية للكيانات مؤكداً أهمية النهج المتمحورة حول الناس، والمستجيبة للاعتبارات الجنسانية، والمستندة إلى حقوق الإنسان، والتي تُعنى في الوقت ذاته بالروابط المتبادلة بين الصحة، والتجارة، والشؤون المالية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

50 - وعند اختتام الاجتماع ردد رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة أصداء رسائل الدول الأعضاء إلى الوكالات وحثها على العمل بصورة أوثق، ولاحظ في الوقت ذاته التقدم المحرز بالفعل الذي بينته الأمثلة المطروحة للنقاش خلال الاجتماع. وبالإضافة إلى ذلك أكد أهمية المهام الفريدة للوكالات ومزاياها النسبية، والتي تساهم كل منها بأفكارها، ومواهبها، ومواردها الذاتية في الجهود الجماعية. وقد تبين له أنه في حين أن الجائحة قد كشفت عن سبل جديدة للعمل معاً، فإن الجهود والأمثلة المطروحة للنقاش كانت حيوية ومبشرة بحل المشكلات المترابطة للعالم.

